وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخـــص: تمويل التنميـــة

تحت عنوان

أهمية المداخيل النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية

– حالة الجزائر (2000-2014)–

إعداد الطالبتان:

- خديجة قرفي
- بسمة محمودي

إشراف الأستاذة:

ياسمينة مرابطي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
أمال براهمية	أستـــاذ مساعد " ب "	رئيســـا
ياسمينة مرابطي	أستاذة مساعدة " أ "	مؤطراً
عز الدين بن شرشار	أستاذ محاضر " أ "	عضواً ممتحناً

الموسم الجامعي:2015/2014

شكر وعرفان

قال الله عزّ وجل ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ الآية111 سورة الإسراء

و قال أيضا ﴿ وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ الآية07 سورة إبراهيم

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى:

-الأستاذة: مرابطي ياسمينة لتفضلها بالإشراف على هذا البحث، فكانت لنا نعم الناصح

والصابر، جزاها الله عنا كل خير.

-إلى أساتذتي الكرام الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان.

-إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب وبعيد.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	XI
المقدمة العامة	[أ-و]
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	**[2-35]**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	**03**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	03
الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	03
الفرع الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية	4
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	6
الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية	6
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	8
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات، ومؤشرات	**10**
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية	**10**
الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية	10
الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن	11
الفرع الثالث: نظرية النمو غير المتوازن	12
الفرع الرابع: نظرية مراحل النمو لروستو	12
الفرع الخامس: التبعية الدولية	14
المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية	**14**
الفرع الأول: السياسة النقدية	14
الفرع الثاني: السياسة المالية	15

الفرع الثالث: السياسة التجارية	17
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية	**17**
الفرع الأول: المقاييس الاقتصادية التقليدية	17
الفرع الثاني: المقاييس الجديدة للتنمية	18
الفرع الثالث: المقاييس الأخرى المستحدثة	19
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية: مصادر تمويل، متطلبات، ومعوقات	**21**
المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	21
الفرع الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية	21
الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	24
المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية	**26**
الفرع الأول: تراكم رأس المال	26
الفرع الثاني: الموارد البشرية	26
الفرع الثالث: الموارد الطبيعية	27
الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي	27
المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية	**28**
الفرع الأول: المعوقات الداخلية	28
الفرع الثاني: المعوقات الخارجية	33
خلاصة	**35**
الفصل الثاني: الإطار النظري للنفط	**[73-36]**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: ماهية النفط والفوائض النفطية	**38**
المطلب الأول: تعريف النفط ونشأته	38
الفرع الأول: تعريف النفط	39
الفرع الثاني: نشأة النفط	40
الفرع الثالث: إكتشاف النفط	41
المطلب الثاني: النفط: النظريات ، الخصائص، المميزات	42
الفرع الأول: النظريات المفسرة لأصل وجود النفط	42
الفرع الثاني: خصاص النفط	44
الفرع الثالث: مميزات النفط	45
المطلب الثالث: مفهوم الفوائض النفطية وأشكال استثمارها	46

الفرع الأول: تعريف الفائض النفطي	46
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار في الفوائض النفطية	46
المبحث الثاني: ركائز حول النفط	48
المطلب الأول: مشتقات النفط و ومؤشراته	48
الفرع الأول: مشتقات النفط	48
الفرع الثاني: المؤشرات النفطية	50
المطلب الثاني: نظام تسعير النفط	51
الفرع الاول: تعريف السعر النفطي	52
الفرع الثاني: تطور نظم تسعير النفط	52
المطلب الثالث: محددات تسعير النفط العالمي	54
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الطلب على النفط الخام	54
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في العرض النفطي	59
المبحث الثالث: أهمية النفط في العلاقات الدولية	61
المطلب الأول: أهمية النفط	61
الفرع الاول: الأهمية الاقتصادية للنفط	62
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط	62
الفرع الثالث: الأهمية السياسة للنفط	63
الفرع الرابع: الاهمية العسكرية للنفط	63
المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي للنفط	64
الفرع الأول: النفط كمصدر للطاقة و كمادة خام للصناعة البتر وكيماوية	64
الفرع الثاني: دور النفط في الاستثمارات الأجنبية	65
الفرع الثالث: دور النفط في تجارة العالمية	65
الفرع الرابع: الدور الاستراتيجي في العالم	67
المطلب الثالث: تطور احتياطي و إنتاج، استهلاك للنفط في العالم	67
الفرع الأول: تطور الاحتياطي العالمي للنفط	67
الفرع الثاني: تطور الانتاج العالمي للنفط	69
الفرع الثالث: تطور الاستهلاك العالمي للنفط	70
خلاصـــة	73
الفصل الثالث: البرامج التنموية ومصادر تمويلها في الجزائر للفترة 2000– 2014	**[74-114]**
تمهيد	**75**

المبحث الأول: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة (2001– 2014) ونتائجها	**76**
المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001–2004) ونتائجه	76
الفرع الأول: المحاور الرئيسية لبرنامج الانعاش الاقتصادي	77
الفرع الثاني: نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي	78
المطلب الثاني: برنامج سياسة النمو الاقتصادي (2005–2009)ونتائجه	80
الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	80
الفرع الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	82
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010– 2014) ونتائجه	85
الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014	85
الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من المخطط الخماسي 2010- 2014	87
الفرع الثالث: نتائج برنامج المخطط الخماسي 2010- 2014	87
المبحث الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية	88
المطلب الأول: الادخار الحكومي و التمويل التضخمي	**88**
الفرع الأول: الادخار الحكومي	88
الفرع الثاني: التمويل التضخمي	90
المطلب الثاني: التمويل المصرفي	92
المطلب الثالث: حصيلة التجارة الخارجية	95
الفرع الأول: الميزان التجاري	95
الفرع الثاني: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية	97
المبحث الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	100
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	100
الفرع الأول: تقنين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	100
الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	102
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر	104
الفرع الأول: تاريخ إنشاء بورصة الجزائر	104
الفرع الثاني: الشركات المدرجة ضمن بورصة الجزائر	106
المطلب الثالث: القروض والمساعدات الخارجية	108
الفرع الأول: القروض الخارجية	109
الفرع الثاني: المساعدات الخارجية	111
خلاصة الفصل	114
الفصل الرابع: دور العائدات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية للفترة 2000–2014	[115-157]

تمهيد	116
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر	117
المطلب الأول: خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر	117
الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر	117
الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك	118
الفرع الثالث: تأميم المحروقات	119
الفرع الرابع: الانضمام إلى منظمة الأوبك والأوابك	120
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات	120
الفرع الاول: تطور احتياطي المحروقات في الجزائر	121
الفرع الثاني: تطور إنتاج المحروقات في الجزائر	123
المطلب الثالث: السياسة العامة لقطاع المحروقات في الجزائر	125
الفرع الأول: رهانات قطاع المحروقات	125
الفرع الثاني: السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة	126
الفرع الثالث: التعاون الإقليمي والدولي	127
المبحث الثاني: أثر المدخيل النفطية على التنمية	127
المطلب الأول: أثر المداخيل النفطية على المؤشرات الاقتصادية	128
الفرع الاول: الناتج المحلي الخام	129
الفرع الثاني: النمو الاقتصادي	130
الفرع الثالث: احتياطي الصرف	132
الفرع الرابع: الجباية البترولية	134
الفرع الخامس: الميزان التجاري	136
الفرع السادس: ميزان المدفوعات، وسعر الصرف	137
الفرع السابع: التضخم	138
المطلب الثاني: أثر المداخيل النفطية على المؤشرات الاجتماعية	138
الفرع الأول: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	139
الفرع الثاني: التشغيل	139
الفرع الثالث: البطالة	140
الفرع الرابع: الفقر	141

المطلب الثالث: إدارة المداخيل النفطية	141
الفرع الأول: إنشاء صندوق ضبط الموارد	141
الفرع الثاني: مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات	142
الفرع الثالث: دور صندوق ضبط الموارد	144
المبحث الثالث: التوجهات الاستراتيجية للجزائر في قطاع المحروقات	145
المطلب الاول: المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر	145
الفرع الأول: المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر	146
الفرع الثاني: تحديات قطاع النفط في الجزائر	148
المطب الثاني: الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات	151
المطلب الثالث: تنمية القطاعات الاقتصادية كاستراتيجية بديلة للنفط	151
الفرع الأول: القطاع الزراعي والسياحي	151
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	154
الفرع الثالث: استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	155
خلاصة	157
الخاتمة	[158-162]
قائمة المراجع	[164-171]
الملاحق	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	**الحلقة المفرغة للفقر**	29
(02)	**النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط للفترة 2007–2011**	58
(03)	**الاستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة 1971–2009**	71
(04)	**مكانة البترول ضمن الإستهلاك العالمي للطاقة 1973– 2009**	71
(05)	**تطور الدين الخارجي مليار$**	82
(06)	**تطور الميزان التجاري خلال السنوات2000–2013**	97
(07)	**الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001–2013**	111
(08)	**منحنيي تطور سعر النفط واحتياطي الصرف للفترة 2000– 2013**	132
(08)	**منحنيي تطور قيمة صادرات النفط و الميزان التجاري للفترة 2000– 2012**	135

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تاريخ إكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	42
(02)	المشتقات المستخرجة من برميل النفط	50
(03)	تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006–2011	56
(04)	التجارة الدولية للنفط الخام سنة 2009	66
(05)	الدول التي تملك أكبر احتياطات النفط 2013	69
(06)	الإنتاج العالمي للنفط لسنتي 2010– 2014	70
(07)	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004	77
(08)	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي	79
(09)	أهم المؤشرات الإجتماعية خلال الفترة 2001–2004	80
(10)	محاور برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005–2009	81
(11)	تطور الاحتياطي النقدي 2005– 2009	82
(12)	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005– 2009	83
(13)	تطورات هياكل الصحة العمومية	83
(14)	تطور الانجازات المادية لقطاع التربية	84
(15)	الاغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	86
(16)	تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة2000–2013	89
(17)	وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة2009–2013	90
(18)	تطور الكتلة النقدية والناتج الخام	91
(19)	هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك 2005–2013	93
(20)	هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك الجزائرية 2005–2013	94
(21)	تطور الميزان التجاري للفترة2000–2013	96
(22)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة2000–2013	98
(23)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000–2013	99

(24)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000–2012	103
(25)	توزيع المشاريع للمستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط خلال2000– 2014	104
(26)	الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001–2013	110
(27)	يوضح المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا للجزائر خلال الفترة 1996– 2006	112
(28)	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري	119
(29)	تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر ونسبة مساهمتها في الاحتياطات المؤكدة في العالم بين2000– 2014	122
(30)	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي ونسبة مساهمتها في الاحتياطات المؤكدة في العالم 2000– 2013	123
(31)	إنتاج الجزائر للنفط خلال الفترة 2002–2014	124
(32)	إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي خلال الفترة 2002–2014	125
(33)	موقع النفط من بنية الناتج المحلي الخام 2001–2012	129
(34)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر2000 – 2014	130
(35)	أثر سعر النفط على سعر واحتياطي الصرف 2000– 2013	131
(36)	علاقة الجباية البترولية والايرادات الكلية بالنفقات العمومية 2000– 20013	133
(37)	العلاقة بين تغيرات صادرات النفط ورصيد الميزان التجاري2000– 2012	134
(38)	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000– 2013	136
(39)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 2000– 2013	137
(40)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000– 2014	137
(41)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	138
(42)	تطور معدل التشغيل للفترة 2000– 2013	139
(43)	تتطور معدلات البطالة للفترة 2000– 2013	140
(44)	تراجع نسب الفقر للفترة 1995– 2008	141
(45)	حصة صندوق ضبط الموارد من سنة 2000– 2013	143
(46)	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام2030	150

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	عمليات صندوق ضبط الايرادات من 2000- 2013

مقدمة

المقدمة:

يعتبر النفط من أبرز الموارد التي أوليت البشرية اهتماما بها وذلك منذ سنين عديدة وصولا إلى يوما هذا بإعتباره مصدرا هاما للطاقة حيث تعمقت مكانته كسلعة اقتصادية ومادة إستراتيجية عالمية و كمادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية، إذ يؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كونه سلعة نادرة ومحدودة جدا تتحكم في اقتصاديات كاملة سواء للدول التي تعتمد عليه كمصدر للدخل بالعملة الصعبة، أو الدول التي يشكل ركيزة تقدمها الصناعي.

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم، وترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن تنتج عنه من طاقة واستعمالاتها للتصنيع و المواصلات وكل أوجه الحضارة الإنسانية القائمة حاليا، فكان ولايزال يعتبر وقودا للتقدم التكنولوجي. هذا ما جعل عملية التنمية ترتبط ارتباطا مباشرا و واضحا باستعماله لاسيما بعد الثروة الصناعية.

وتختلف درجة الترابط بين التنمية والطاقة من دولة إلى أخرى مع اختلاف الأوضاع الاقتصادية ومدى توافر الثروات الباطنية لدى هاته الدول، وتزداد درجة الترابط أكثر وضوحا في الدول النامية المصدرة للنفط، وذلك لما للنفط من أهمية حيوية في تحقيق التنمية من خلال ما توفره العوائد النفطية من مصدر تمويل أساسي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و كغيرها من الدول النفطية تعتمد الجزائر بشكل كبير على النفط حيث يساهم في تغطية أكثر من 90 % من إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وذلك من خلال توفيره لفوائض مالية، إذ تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحسين البنية التحتية القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني، وإلى المساهمة في ترقية الحركة الايجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة.

❖ **إشكـــــالية الدراسة:**

يعد قطاع المحروقات مسألة حيوية و أساسية لا بد من الأخذ بها عند رسم أو تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، أو على نطاق مشروع إنتاجي أو خدمي معين. و يشكل قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر الركيزة الأساسية للإستراتيجية الاقتصادية باعتباره الممول الرئيسي لمشاريع التنمية الاقتصادية المعول عليها لدفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام، إذ تشكل إيرادات المحروقات 90 %من إيرادات الدولة، و هذا من شأنه أن يمكننا من فك

حصار المديونية و إتباع سياسة التعديل الاقتصادي التي باشرتها الدولة منذ سنوات، و هذا نظرا لحجم المداخيل من العملة الصعبة التي يوفرها هذا القطاع، ومن خلال ما تقدم إرتأينا طرح التساؤل التالي:

ما هو دور المداخيل النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الحزائر؟

ولمعالجة وتحليل هذه الاشكالية وبغية الوصول إلى معرفة أهمية المداخيل النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر نطرح مجوعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد العالمي؟
- ما هي علاقة إدارة استخدام العوائد النفطية بالتنمية الاقتصادية بالجزائر؟
- ما هي المشاكل والعراقيل التي تواجه قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ما هي أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحرقات في الجزائر؟

❖ **فرضيـــات الدراسة:**

يتطلب تحليل الاشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات والتي يمكن ذكرها فيمايلي:

- التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
- يساهم النفط في تطوير الاقتصاد العالمي.
- يشكل النفط مصدرا أساسيا ومهما في الدخل الوطني وتكمن أهميته في العوائد المالية التي يوفرها للاقتصاد الوطني.
- يعتبر الاستثمار في الطاقات المتجددة بديل استراتيجي للثروة النفطية.

❖ **أهمية الدراسة:**

- ترجع أهمية الدراسة من أهمية النفط الذي يمثل مصدرا أساسيا للطاقة في الإقتصاد الدولي، إضافة إلى أنه يعتبر أهم عنصر في المعادلة الاقتصادية الدولية فبفضله تطور الاقتصاد الدولي ووصل العالم إلى ماوصل إليه اليوم، كما أن إستقرار أسعار النفط يؤدي لإستقرار الإقتصاد الدولي، وتذبذب أسعاره يؤدي إلى حدوث خلل في الإقتصاد الدولي. وكونه أيضا يحتل المكانة الرئيسية في الإقتصاد الجزائري.

-بما أن النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية، تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للمجتمع الدولي بصفة عامة، وللجزائر بصفة خاصة.

❖ أهـــــداف الدراسة:

هناك العديد من الأهداف التي ترمي إليها الدراسة ويمكن إيجازها فيما يلي:

- إبراز دور وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الدولي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.
- توضيح توظيفات العوائد النفطية في مختلف القطاعات الاقتصادية ودور صندوق ضبط الموارد في إداراتها لخدمة التنمية.
- إبراز أهمية الثروة النفطية على الأصعدة الاقتصادية وسياسية وحتى العسكرية.
- زيادة الوعي بترشيد استهلاك الطاقة.
- إبراز دور الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للنفط.
- إبراز أهمية تنمية القطاعات الاقتصادية كبديل استراتيجي للنفط.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- أنه يندرج في إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر و المضمون التي تحكمه.
-أن الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على ما يجنيه من هذا القطاع، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب و السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- التعرف على مدى أهمية المداخيل النفطية التي يحققها الاقتصاد الجزائري.

❖ حـــــــــدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمانية فسيتم اعتماد الفترة من 2000- 2014.

❖ منهـــــج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يقوم على جمع والمعلومات والبيانات التي تصف المشكلة وهذا أثناء التطرق إلى المفاهيم والمعطيات والاحصائيات الخاصة بالنفط والتنمية الاقتصادية وبرامجها التنموية، كما سيتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة من خلال التركيز على دراسة حالة قطاع المحروقات في الجزائر.

❖ الدراسات السابقة:

من بين الدراسات والابحات السابقة التي اعتمدنا عليها نذكر:

– للباحث عيسى مقليد، **"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية "،مذكرة ماجستير**، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008: حيث عالج الباحث الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية: **مدى إمكانية الدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه؟**، وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة الدور الأساسي لعوائد الصادرات والجباية البترولية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية وكذلك مدى الاستفادة من مزايا دخول الشركات الأجنبية في رفع القدرات الانتاجية وزيادة الفوائض المالية. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن النفط يشكل الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة، وفي إطار تنظيم وتشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها، وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا كما يحفظ للأجيال المقبلة حقها منها مستقبلا.

– للباحث نبيل زغبي، **"أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير**، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، باتنة، 2012: حيث عالج الباحث موضوعه من خلال طرحه الإشكالية التالية: " **ما هو الأثر الحقيقي للسياسات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في ظل دوره الاستراتيجي في الاقتصاد الجزائري؟**، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز دور عوائد الصادرات النفطية على الإقتصاد الجزائري، و تحديد السياسات الطاقوية الجزائرية، وكذلك

تحديد السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي، و تحديد آثار هذه السياسات على قطاع المحروقات و على التنمية الاقتصادية في الجزائر. ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن عائدات النفط لعبت دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، غير أن هذا المصدر التمويلي و بالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخليه المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق انه ثروة ناضبة. لذلك يبقى الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية، بسبب اعتماده على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، و إذا كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها كالطفرة النفطية في السنوات الأخيرة قد أكدت أن استقرار و توازن الاقتصاد لا يمكن أن يتعدى مداه القصير، لأن استغلال و استخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستديمة.

- للباحث وحيد خير الدين، " **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات** "، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، للسنة الجامعية 2013: حيث عالج الباحث موضوعه بطرح الاشكالية التالية: " **إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الإقتصاد الدولي؟ وما هي أهم الإستراتيجيات البديلة لها؟**، وكان الهدف من هذا الدراسة هو التعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهو الثروة النفطية، ومدى تواجد هذا المورد فوق الكرة الأرضية، وكذلك معرفة أهمية القطاع النفطي في الإقتصاد الدولي سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة من جهة، وبالنسبة للجزائر من جهة أخرى. ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الثروة النفطية تعتبر المساهم الأول، و الركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، وما وصل إليه العالم اليوم من تطور ورقي و ازدهار كان سببه الوقود الأحفوري فكل القطاعات الإقتصادية تعتمد على الطاقة والتي يعتبر مصدرها الرئيسي الثروة النفطية، والتي تساهم ب 41.3%من إمدادات الطاقة العالمية. فالحاجة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد إستراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الاعتماد على هذه الثروة.

❖ هيكل الدراسة:

وبغرض الإحاطة بإشكالية البحث ولتحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا هذا إرتأينا تقسيم الدراسة بالكيفية التالية:

في الفصل الأول: وتحت عنوان: "**الإطار النظري حول التنمية الاقتصادية**" ونتعرض من خلاله إلى ماهية التنمية الاقتصادية، من حيث التعريف بها وذكر المفارقات بينها وبين النمو والتخلف، وأهميتها، وكما سيتم التطرق إلى النظريات

والسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها ومع التطرق أيضا إلى كل من كيفية تمويلها وكذلك ومتطلبات إلى العقبات التي تواجهها.

في الفصل الثاني: وتحت عنوان " **الإطار النظري للنفط** " ونتعرض من خلاله إلى ماهية النفط والفوائض النفطية، من خلال التعريف بالنفط وكيفية ظهوره وإكتشافه وطرق استخراجه، والتعريف كذلك بالفوائض النفطية وأشكال إستثمارها والتطرق أيضا إلى النظريات المفسرة لوجوده، خصائصه، ومميزاته، مؤشراته ، كما سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ركائز حول النفط، من خلال التطرق لنظام التسعير من حيث التعريف، الأنواع، المحدادت، إضافة إلى دراسة أهمية النفط في العلاقات الدولية من خلال تحليل أهميته و إعطاء تعاريف وأرقام وإحصائيات حول الإحتياطي النفطي العالمي و حول الإنتاج والاستهلاك النفطي العالمي.

في الفصل الثالث: وتحت عنوان "**البرامج التنموية ومصادر تمويلها خلال الفترة 2000– 2014**" ونتعرض من خلاله إلى البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (2001- 2014) ونتائجها، وكذلك سيتم التطرق إلى معرفة المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادي في الجزائر، ومع التطرق أيضا إلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

في الفصل الرابع: وتحت عنوان "**دور العائدات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000– 2014**" ونتعرض من خلاله إلى قطاع المحروقات في الجزائر وذلك بإعطاء خلفية تاريخية حول تطوره وعلى واقع الاحتياطات والإنتاج، أهمية العائدات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وكذلك سيتم التطرق إلى فعالية استخدام العائدات النفطية في الجزائر والتطرق أيضا إلى التوجهات الاستراتيجية للجزائر في قطاع المحروقات.

❖ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه نذكر:

- قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها.

-التناقض والتضارب بين المعلومات، والإحصائيات (الأرقام ،والنسب المئوية ، ... وغيرها)، وفي مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

- عدم تحصيل في الكثير من الأحيان على إحصائيات السنوات الأخيرة من الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيـــد:

يعود ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد حظي ولازال يحظى هذا المفهوم بأهمية كبيرة نتيجة لتطوره المستمر فعملية التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وسهلة لذلك فهي تتطلب وقتا طويلا، والواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط، بل تستلزم كذلك تخطيطا واسعا لنطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسؤول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانعا لتنمية، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانيات المادية في عملية التنمية لذلك نجد أن الدول النامية تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب على تنويع الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

إذن فالتنمية واسعة الأهداف وشاملة للإمكانيات ونتائجها عادة تظهر بعد فترة من الزمن لأنها تسعى للنهوض بكافة القطاعات الاقتصادية للدولة

فمن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات، مؤشرات.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية: مصادر تمويل، متطلبات، معوقات.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

يمكن الوقوف على أهمية موضوع التنمية الاقتصادية وبيان مدى ضرورة التركيز على هذا المفهوم الذي أصبح غاية ومسعى الدول عامة والدول النامية خاصة لذلك لابد من تحديد كل من مفهومها والأهمية المحققة من خلالها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية من أهم المفاهيم المتداولة عالميا في القرن العشرين، حيث ازداد اهتمام المفكرين الاقتصاديين ورجال البحث العلمي بها، ولقد ظهرت عدة دراسات في هذا المجال و بذلك أصبحت التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل والقضية الأساسية سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المنظمات الدولية، و كنتيجة لكل هذه العوامل أصبح طموح وغاية شعوب العالم الثالث هو بناء صرح واسع للتنمية الاقتصادية قادر على تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها فالحديث عن التنمية يقودنا إلى الحديث عن النمو الاقتصادي إضافة إلى التخلف الاقتصادي لارتباط هاذين المفهومين بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

فيما يتعلق بمفهوم التنمية الاقتصادية فتوجد العديد من التعاريف وذلك بسبب تباين أفكار الاقتصاديين من جهة، إضافة إلى الزوايا العديدة التي يمكن التركيز عليها في إعطاء التعريف. ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[1].

كما تعرف على أنها "عملية مستمرة متصاعدة تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة من ثمارها الجيل الحاضر كما يجني من ثمارها الأجيال القادمة"[2].

ويمكن تعريفها أيضا بأنها " فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على تنمية المجتمع اقتصاديا بشكل خاص، وتكون مسؤولية عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكاناتها المادية والمالية و التشريعية كافة"[3].

---

[1]-كامل كري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1996، ص.63.

[2]- سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص.22.

[3]- محمد صالح تركي القريشي، "**علم الاقتصاد التنمية**"، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.55.

الفرع الثاني: أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

توجد العديد من المفاهيم التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية، فالحديث عن هذه الأخيرة يجرنا إلى الحديث عن التخلف الاقتصادي وعن النمو الاقتصادي.

أولا: النمو الاقتصادي

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية يستلزم دراسة النمو الاقتصادي، ففي بداية ظهور التنمية كان هناك خلط كبير بين المصطلحين. حيث كلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي المجتمع، لكن رغم ذلك فهما يختلفان وهذا ما يتضح من خلال تعريف النمو الاقتصادي، والذي يقصد به:

"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

كما يعرف أيضا بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[2].

حيث يحسب متوسط الدخل الفردي بالعلاقة التالية:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان[3]

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني: "حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة"[4].

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، **"النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم"**، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001، ص.07.

[2]- عبد القادر محمد وعبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص. 11.

[3]- علي لطفي، **"محاضرات في التنمية الاقتصادية"**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2003، ص. 42.

[4] - محمد ناجي حسن خليفة، المرجع سبق ذكره، ص 8.

و يقاس معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بالعلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم[1]

مما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى. إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

في الأخير يمكن القول بأنه اتضح بجلاء التباين بين المصطلحين فالتنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من النمو الاقتصادي، ففي حين يقتصر مفهوم النمو على زيادة الناتج الدخل القومي وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها الإنتاجية، فإن التنمية بالإضافة إلى ذلك تشمل إجراء تغييرات جذرية ليس فقط في تنظيمات وفنون الإنتاج وإنما في هيكل الناتج وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي.

ثانيا: التخلف الاقتصادي

وهو نقيض التنمية الاقتصادية، و يصعب إعطاء تعريف شامل أو محدد لمصطلح التخلف على أساس أنه عبارة عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية تتغير من مجتمع لآخر فلا يزال هناك اختلاف بين علماء الاقتصاد حول تعريف هذه الظاهرة التي تعد من أخطر الظواهر في هذا العصر. ولقد زاد انتشار ظاهرة التخلف خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية الشيء الذي زاد من اهتمام العديد من رجال الاقتصاد وبالتالي تعددت تعاريف هذا المصطلح، بناءا على ذلك كان من الضروري بمكان بمعالجة هذه القضية انطلاقا من المفهوم الاقتصادي والذي استعرضها لعالم الاقتصادي (**سيمون كوزنتس**)* في ثلاثة معاني قام بتحليل كل منها كالآتي[2]:

- **عدم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة:** أي أن كل دولة لا تستخدم الإمكانيات الاقتصادية المتاحة ولم تفلح في تشغيلها بصورة كاملة في ظل المعرفة التكنولوجية السائدة فإنها تكون دولة متخلفة.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية و آخرون،" **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية**"، 2007، الدار الجامعية، مصر ، ص. 74.

[2] - محمد سلطان ابو علي، "**الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة**"، اليونسكو والاكاديمية العربية للعلوم، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، 2007، ص ص.37، 38.

(*)**سيمون كوزنتس**: من مواليد 1901 بروسيا، غادر الى الولايات المتحدة الامريكية سنة 1922، بدا دراسته الجامعية في روسيا واستكمالها في جامعة كولومبيا، حصل على الماجستير والدكتوراه، درس في العديد من الجامعات كجامعة هارفارد، ومن اهم منشوراته "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي"، توفي سنة 1985، عن عمر يناهز 84سنة.

- **التخلف الاقتصادي النسبي**: أن التخلف يحمل معني ضعف الأداء الاقتصادي، مقارنة بالدول المتطورة في لحظة معينة، وعلى هذا يكون التخلف مسالة نسبية.
- **انخفاض مستوى المعيشة**: إذ يرتبط مفهوم التخلف الاقتصادي بحالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف، والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه. وعليه فان التخلف في رأي "كوزنتس" يمثل حالة الفقر المادي، بالمعنى النسبي والمطلق، عجز المؤسسات الاجتماعية عن استخدام الطرق والأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة.

كما يعرف كذلك بأنه: " ظاهرة تاريخية، نتجت عن وضع اقتصادي، واجتماعي متناقص. فمن جهة، نتج عن هذا الوضع نمو سكاني سريع في الدول المتخلفة في حين أن حالة التخلف لا تسمح بتلبية الحاجات التي تولدت عن النمو السكاني المتزايد"[1].

من التعاريف السابقة نلاحظ صعوبة لإيجاد معيار يمكن الاستناد عليه في وضع تعريف للتخلف الاقتصادي، إلا أنه يمكن صياغة أشمل تعريف ذلك الذي يعتبر الدول متخلفة التي لم تهيئ لسكانها القدر الكافي من حاجاتها الضرورية وأسباب رفاهيتهم مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة لسكانها. فالدول المتخلفة "هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدن ومحدود، متجسدا ذلك في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية"[2].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل هدفاً تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب، لذا يحتل موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسئولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة.

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية

فقبل التطرق لأهمية التنمية الاقتصادية لابد من استعراض العناصر الأساسية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية:

– خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: يقتضي نجاح عملية التنمية الاقتصادية تغيرات متعددة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع فمن الناحية السياسية تتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية والثقافية فتتطلب تغيرات جوهرية في نظام

[1]– كميل حبيب وحازم النبي، "**من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص. 10.

[2]– محمد أحمد الدوري، "**التخلف الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص. 2.

التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية إلى جانب توفر الكفاءات الإدارية التنظيمية[1].

– **التصنيع:** وينظر إليه على أنه منطلق أساسي للتنمية الاقتصادية ومن مظاهر قوة الدولة ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، فالتصنيع يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني إذن التصنيع هو الوسيلة أو المحرك الأساسي للقضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة[2].

– **المستوى الاستثماري:** حيث تقتضي التنمية الاقتصادية توفر الموارد العينية اللازمة لها وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه الموارد، إذ لا بد من رفع مستوى الاستثمار، وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بالبلدان المتخلفة فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العديد من الآلات والسلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق خطة الاستثمار[3].

يحتل موضوع التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسؤولين والباحثين والمخططين في الحكومات والشعوب والمنظمات المختلفة، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة تتبع من خلال[4]:

أولا: التنمية وسيلة للتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة

التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية للتقليل من حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة ولقد زادت من حدة ذلك عوامل عديدة، ويمكن تقسيم هذه العوامـل الى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية:

- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في التبعية الاقتصادية للخارج، سيادة نمط الإنتاج الواحد، ضعف البنيان الصناعي، ضعف البنيان الزراعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة بأشكالها المختلفة و بخاصة البطالة المقنعة، انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة، سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- العوامل غير الاقتصادية: وتتمثل في الزيادة السكانية الهائلة، انخفاض المستوى الصحي، سوء التغذية، انخفاض مستوى التعليم الكمي والنوعي، تراجع القدرات والانجازات العلمية والثقافية، ارتفاع نسبة الأميين من السكان.

[1] - محمد العمارة، "**التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مطبعة الحياة، دمشق، 1996، ص. 26.

[2] - أسامة عبد الرحمن، "**التنمية والتخلف وإدارة التنمية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص.16.

[3] - عمرو محي الدين، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص.237.

[4] - إسماعيل عبد الرحمن و محمد عريقات حربي، "**مفاهيم ونظم اقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص. 270، 271.

وعليه يجب على البلدان النامية تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا، وذلك من خلال وضع رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية لتضييق الفجوة بينهما وبين الدول المتقدمة.

ثانيا: التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس التبعية، فبمجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عن ذلك انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها والياتها المشار إليها، بل ان التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تتمثل عموما في رفع مستوى المعيشة للشعوب الساعية لتحقيقها، ومنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تكون موضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة نامية كما يلي[1]:

أولا: زيادة الدخل القومي الحقيقي

تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة من أهم الأهداف التي يجب أن تسعى لتحقيقه، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من ذلك وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل القومي في أي من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية.

[1] - إسماعيل عبد الرحمن و محمد عريقات حربي، المرجع سبق ذكره، ص- ص. 294- 296.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي يجب أن تسعى وتعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية، حيث أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ثالثا: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا يمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يولد لدى الغالبية شعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية.

رابعا: التوسع في الهيكل الإنتاجي

تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد وإنما يستوجب التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

خامسا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن العمل من اجل تحقيق التنمية ينبغي له أن يتم في إطار الأخذ بالاعتبار أن لا تؤدي التنمية إلى إحداث اختلال أو اضطراب في الاقتصاد، فبإمكان السياسة المالية والنقدية للحكومة التغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي سواء كان على شكل تضخم أو كساد من خلال التأثير على قيمته الضريبية والنفقات الحكومية.

سادسا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الكفاءة من خلال استخدام تحليل المنافع والتكاليف على جانب النفقات من الميزانية لزيادة الكفاءة وتقليل الضياع في النفقات الحكومية مما يؤدي إلى إسهامه في إعادة توزيع الدخل كهدف من الأهداف.

سابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني

يعتبر هذا العنصر من الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، حيث نلاحظ أن الزراعة تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، وهي مصدر من مصادر الدخل القومي، لذا لابد من التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة، حيث يراعي القائمون بتخصيص نسبة غير قليلة من الموارد للنهوض بالصناعة، وهذا للقضاء على المشاكل التي تثيرها الزراعة على البنيان الاقتصادي.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات، ومؤشرات

تهدف التنمية الاقتصادية إلى نقل المجتمع من أوضاع التخلف والانطلاق به نحو التقدم، وفي هذا الصدد ظهرت العديد من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية مما دفع الدول لمحاولة مسايرة هذه النظريات، الأمر الذي دفعها إلى تبني سياسات متعددة لدفع مجتمعاتها نحو التقدم والرقي، ولذلك فإن تحقيقها يتطلب توفر عدة متطلبات أساسية لبلوغها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

يقوم موضوع التنمية الاقتصادية على أساس نظري متين، فقد اهتم المفكرون والمنظرون في وقت مبكر، وصاغوا لها الكثير من الأفكار والنظريات التي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، وقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان النامية و يمكن إدراجها فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية

إن من المسائل الأكثر أهمية والتي يجب على متخذي القرارات أن يتخذوا قرارا بشأنها ما إذا كانت محاولة الإنماء تتمثل في بذل دفعة قوية big push أو في التركيز على دفع معدلات النمو إلى أعلى في قطاعات رئيسية منتقاة، أي ما يسمى الأسلوب الانتقائي فيرى الكثير من الاقتصاديين أن عملية التنمية الناجحة تتطلب برنامجا استثماريا يغطي

نطاقا واسعا يشمل العديد من المجالات وفروع الإنتاج، ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديين (**روزنشتاين– رودان**)* ، ويرى فريق آخر من الاقتصاديين أن برنامج الإنماء الأكثر تواضعا والذي يشمل على مجالات منتقاه هو الأسلوب الممكن الوحيد ويقدمون توصيات بإتباعه، وفي رأى محبذي هذا الأسلوب أن تطبيق أسلوب النمو المتوازن والمبني على أساس الدفعة القوية غير ممكن في الدول النامية فضلا عن كونه محاط بالمخاطر عند محاولة اختراق المستويات المنخفضة للدخول في هذه الدول[1].

ومما سبق يمكن القول بأن فكرة الدفعة القوية تركز بصفة عامة على أمرين، ويتمثل الأمر الأول في ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج وذلك لجني وفورات كبيرة للحجم في العديد من المجالات الإنتاجية. أما الأمر الثاني فإنه يتمثل في أنه لزيادة الطلب على أية سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد القومي كله، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار[2].

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن

صاحب هذه النظرية هو (**نيركسه**)** ، ويركز على مشكلة **الحلقة المفرغة للفقر**** والناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق مؤكدا ان كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات والصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في ان واحد، مع التأكد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي حتي لا يمثل تخلف الزراعة عائقا امام تقدم الصناعة، وعليه فان هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الاقل في المراحل الاولية وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية، ان نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص163.

[2] - المرجع نفسه، ص166.

(*)**روزنشتاين– رودان** (1902- 1985): هو خبير اقتصادي من اصل يهودي، ولد في كراكوف ببولندا، هاجر إلى ايطاليا عام 1930 اين درس في كلية لندن الجامعية.

(**) **راجنارنيركسه**: ولد في 5 اكتوبر 1907 باستونيا، ويعتبر من مؤسسي اقتصاديات التنمية الكلاسكية، درس بجامعة تارتو في كلية الحقوق من سنة 1926 الى 1928، كما درس الاقتصاد في جامعة ادنبره اين تخرج بامتياز، توفي سنة1959 عن عمر يناهز 52 عاما.

(***)**الحلقة المفرغة للفقر**: والمقصود بها ان انخفاض الدخل الفردي يؤدي الى انخفاض مستوى التغذية والمستوى الصحي، وهو ما يؤدي الى انخفاض الكفاءة الانتاجية و بالتالي انخفاض مستوى الدخل، ومن ثم العودة حيث بدانا.

جهة العرض وجهة الطلب ذلك لان جهة العرض تعمل على تأكيد تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في ان واحد ما ساعد على زيادة عرض السلع، اما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان[1].

الفرع الثالث: نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي الشهير(**ألبرت هيرشمان**)[*]، وقد سبقه ذلك بيرو الذي صاغ هذه الفكرة تحت اسم مراكز النمو. ودعا إليها لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد وأنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشن طريقه باستمرار إلى الأمام فان مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن ، فالنمط المثالي للتنمية عند هيرشمان يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن[2].

الفرع الرابع: نظرية مراحل النمو لروستو

يرى (**روستو**)[**] في نظريته عن مراحل النمو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم يكون في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات يجب أن تمر بها كل المجتمعات. وقد قسم مراحل التطور الاقتصادي التي يمر بها كل مجتمع إلى خمس مراحل هي[3]:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: وهو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل واستيعاب أغلب أفراد المجتمع للعمل به، ولذا فإنه يكون مجتمعا مغلقا على نفسه ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، وبالتالي تكون إنتاجية الفرد المتوسطة منخفضة، ويسود اعتقاد لدى أفراد المجتمع بقصور العلم عن تفسير الكثير من الظواهر المحيطة بالإنسان، ولذا تسود حالة من الركود الاقتصادي، كما تتسم هذه المرحلة بجمود الهيكل الاجتماعي الذي تحكمه العلاقات الأسرية والقبلية.

---

[1] – رمزي علي ابراهيم سلامة، "**اقتصاديات التنمية**"، مركز الدلتا، مصر، الطبعة الأولى، 1991، ص. 260.

[2] – صبحي تادرس قريصة ، "**مذكرات في التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص.89.

[3] –المرجع نفسه، ص- ص. 150- 156.

([*]) **البرت هيرشمان**: ولد في برلين سنة1915، هاجر الى فرنسا اين درس في المدرسة العليا للتجارة ثم بجامعة تريست بإيطاليا سنة1938 فتحصل هناك على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، تولى التدريس في العديد من الجامعات الكبرى كجامعة هارفارد، توفي سنة 2012.

([**]) **روستووايتمان** (7 1916/10/0- 03/13/ 2009): هو خبير اقتصادي امريكي، عمل كمساعد خاص لشؤون الامن القومي للرئيس الامريكي السابق ليندون جونسون من 1964 الى 1968، من اعماله كتابه" مراحل النمو الاقتصادي".

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبالتالي التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق من خلال:

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية؛
- ظهور نخبة من رجال الأعمال ترغب في إحداث التقدم الاقتصادي، من خلال تعبئة المدخرات والابتكارات، فضلا عن تحمل المخاطر، وكل ذلك بدافع تحقيق الأرباح؛
- تطبيق فنون إنتاجية حديثة في الأنشطة الزراعية والصناعية، فضلا عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة؛
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية؛

غير أن هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء، بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية.

3- مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. وذلك لأن هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفرات الحجم، ويمتد أثر ذلك إيجابيا على النشاط الزراعي كذلك، هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات مواتية في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية التي تساعد على تحقيق النمو، وتصبح عملية النمو راسخة في كافة نواحي المجتمع.

4- مرحلة النضج: وهي تلك المرحلة التي يستطيع المجتمع فيها إنتاج أي شيء يرغب في إنتاجه، ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار ومن ثم تمثل فترة تدعيم للنمو الاقتصادي المطرد الذي بدأ في المرحلة السابقة عليها، كما يكون الاقتصاد قادرا على الصمود أمام الصدمات غير المتوقعة ويستطيع امتصاصها.

5- مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير: و تمثل أرقى مراحل النمو والتطور، ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها الضروريات (الغذاء، السكن والملابس) لاتمثل الأهداف الرئيسية لدى الأفراد بالمجتمع.
- يزداد إهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية (السيارات، الالكترونيات، وكذلك الخدمات)، وهي أنشطة يترتب عليها زيادة مستوى الاستهلاك وتحسين نوعيته، ومن ثم زيادة رفاهية أفراد المجتمع.
- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف.
- تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

الفرع الخامس: التبعية الدولية

وترى النظرية أن الدول المتخلفة محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والاقتصادية سواء محلية أو دولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها. و يرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غي العادل في النظام الدولي حيث أصبح هذا النظام يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية، والتي تشكل مركز هذا النظام ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيط النظام، وهذا ما يجعل دائما قرارات السلطة في أيدي الدول الغنية، مما يبقى دائما تبعية من قبل دول المحيط إلى دول المركز[1].

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية

يقصد بالسياسات الاقتصادية بأنها عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف، وتشمل السياسات الاقتصادية على جميع قطاعات وجوانب الاقتصاد الوطني، وفيما يلي أهمها:

الفرع الأول: السياسة النقدية

تمثل السياسة التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي و التحكم بهيكل أسعار الفائدة بما يؤمن استمرار نمو النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار. و تؤدي السياسة النقدية دورا مهما في الاقتصاد، ويضمن إطار السياسات الاقتصادية التي تستخدم من اجل تحقيق التنمية، فتختلف أهدافها من دولة لأخرى ومن وقت لآخر في الدولة تبعا لطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي تبعا لمرحلة التطور التي تمر بها، ومن أهم ما تستهدفه السياسة النقدية في الأقطار العربية هو العمل من اجل تحقيق التنمية وتفادي حصول التضخم، وذلك من خلال القيام بتعبئة المدخرات وتجميعها وزيادتها وصولا إلى توجهها نحو مجالات الاستثمار المنتجة وتوسيع هذه المجالات باستخدام وسائل السياسة النقدية التي يمكن من خلال حسن استخدامها لتفادي حصول زيادة في عرض النقد عن حاجة النشاطات الاقتصادية أو العكس، أي تحقيق قدر مقبول من التناسب بين عرض النقد وبين الطلب عليه لأداء النشاطات الاقتصادية المختلفة[2].

ويمكن اختصار أهداف السياسة النقدية في النقاط التالية[3]:

- الوصول إلى مستوى التوظيف أو التشغيل التام من خلال الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والحد من البطالة؛

[1] - عصام عمر مندور، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص.70.

[2] - حسن فليح خلف، المرجع سبق ذكره، ص ص. 265، 266.

[3] - نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمات القطف، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2006، ص. 288.

- استقرار المستوى العام للأسعار؛
- توجيه وتوفير المتطلبات النقدية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات الخارجية.

الفرع الثاني: السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي و الاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية. وفي البلدان النامية فقد بدأت حديثا حكومات هذه البلدان باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي، و قد بدأت البلدان النامية تستخدم وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي، والمحافظة على التوازن الداخلي، وتوزيع الدخول، وضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، وحماية الإنتاج المحلي و السيطرة على التضخم، حيث أن مستوى الدخول في البلدان النامية منخفض جدا وأن الميل للاستهلاك مرتفع جدا، فان الميل للادخار بكون عادة منخفض جدا والدخول لدى الأغنياء تتجه عادة للاستهلاك البذخي وأن نسبة كبيرة من الادخارات تضيع في قنوات غير إنتاجية وفي العقارات أو الاكتناز، لذلك فعلى السياسة المالية في هذه البلدان أن تسعى إلى تحويل كل هذه المدخرات نحو القنوات الإنتاجية، يقصد بالسياسة المالية أيضا استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم[1]، تعتبر السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة في تحقيق الأهداف الآتية[2]:

- استقرار الإنتاج و الدخـــل؛
- استقرار المستوى العام للأسعار؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

فالحكومة تتبع سياسة مالية توسعية في فترات الركود وسياسة مالية انكماشية في فترات التضخم. وتشتمل أدوات السياسة المالية على مايلي[3]:

[1] – نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمات القطف، المرجع سبق ذكره، ص. 299.

[2] – رضوان سليم، **"دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، العدد08، 2008، ص. 94.

[3] - محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، " **التنمية الاقتصادية** "، دار المريخ، السعودية، 2009، ص- ص .766- 769.

أولا : الضرائب

تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية، وهي الوسيلة الفاعلية لخفض الاستهلاك الخاص وتوفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وتنقسم إلى:

1- الضرائب المباشرة:

وهي الضرائب المفروضة على الأفراد و على الشركات و على الممتلكات و تشكل حوالي 20-40 بالمائة من إجمالي إيرادات الضرائب لمعظم البلدان النامية، و إن حصة الضرائب على الدخول من الناتج القومي هي اقل في البلدان النامية مما هي عليه في البلدان المتقدمة، حيث أن الضرائب في البلدان المتقدمة هي تصاعدية، أي تزداد نسبة الضرائب على الدخل مع تزايد حجم الدخل. أما الضرائب على دخول الشركات المحلية والأجنبية فتصل إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية، بالمقارنة مع أكثر من 6 % في البلدان المتقدمة.

2- الضرائب الغير المباشرة:

مثل: ضرائب الاستيراد والتصدير(الضرائب الجمركية) وضرائب المنبع (ضرائب المشتريات والمبيعات وضرائب رفع المبيعات) وتمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية.

ثانيا: الإنفاق العام

من المعروف أن المستثمرين في القطاع الخاص يترددون عادة في الاستثمار في المجالات التي تحتوي على المخاطر الكبيرة وكذلك المشروعات التي لا تعطي مردودات سريعة. وفي مثل هذه الحالة فان الحكومة، ومن خلال الإنفاق العام يمكن أن تتجه لتأسيس مثل هذه المشروعات، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الثقيلة، و في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية، و كذلك بالنسبة لتوجيه الإنفاق نحو رفع مستوى الإنتاجية في الزراعة لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الخام و الغذاء. كما أن الإنفاق على التعليم و الصحة العامة و الخدمات الصحية يساعد على تكوين رأس المال البشري، و مثل ذلك يساعد على تعزيز قدرة الأفراد على كسب الدخول.

ثالثا: الإنفاق الجاري و الاستثماري

الإنفاق الجاري و الذي يخصص لتقديم الخدمات العامة و غيرها و الإنفاق الاستثماري الذي يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق و الجسور و المستشفيات أو المدارس... و تستخدم الحكومة الإنفاق أيضا لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض حجم الإنفاق لتقليص الطلب الكلي و بالتالي تخفيض مستوى الأسعار، و يحدث العكس في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة.

الفرع الثالث: السياسة التجارية

تضم السياسة التجارية مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة بصدد علاقتها الاقتصادية مع الخارج، وخاصة في مجال الاستيراد والتصدير، ونظرا لأهمية التجارة في اقتصاديات الدول النامية المتأتية من أهمية كل الصادرات والواردات، فالصادرات تشكل الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسد متطلبات هذه الدول إلى ما تحتاجه من استيراد تتطلبه عملية التنمية، إذ أن اقتصادها عاجز عن تحويل جزء مهم من إنتاجها الأولي إلى منتجات صناعية، وبذلك تعتمد على الخارج في تصريفه في تعجز عن توفير متطلبات عملية التنمية من السلع الرأسمالية والمستلزمات الوسيطية و حتى بعض السلع الاستهلاكية التي تلجا الى استيرادها من الخارج، ولذلك فان سمة الاختلال الهيكلي تبرز في صادرات الدول النامية، وما يرافق ذلك من تقلبات في حجم وأسعار هذه الصادرات، وما ينجم عنه من آثار على حجم الاستثمار والدخل ومستويات المعيشة وعلى خطط التنمية، ولذلك تبرز السياسة التجارية كأداة يمكن من خلال حسن استخدامها التقليل من التقلبات التي تحصل ضمن حصيلة الصادرات الدول النامية ومن آثارها الضارة[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية

من أهم معايير ومؤشرات التنمية الاقتصادية والتي يقاس بها ما يلي:

الفرع الأول: المقاييس الاقتصادية التقليدية

كان يقصد بالتنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي، غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشران اقتصاديان آخران للتنمية، أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي، والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد(النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد – معدل التضخم) ومن الناحية الوظيفية، فإن التنمية الاقتصادية كانت تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة و تبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالح الصناعة والخدمات، ولهذا ركزت جهود التنمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية. من جانب آخر و بتناسق الأحداث التاريخية لعملية التنمية في البلدان النامية، فقد ركز الأدب الاقتصادي على بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية(التعليم والصحة وتوفير السكنات)مما زاد الاهتمام الدولي بها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عقد الثمانينات منا لقرن الماضي، وهذا بسبب الانتشار الواسع

[1] - حسن فليح خلف، المرجع سبق ذكره، ص ص. 274، 275.

للفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي لم تكن تأخذ إلا حيزا ضيقا في برامج الحكومات المحلية، كونها كانت تبحث عن الوصفة المثالية لتحقيق التنمية من خلال علاج المشكلة الرئيسة للاقتصاد والمتمثلة في كيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد منه[1].

الفرع الثاني: المقاييس الجديدة للتنمية

نظرا لظهور بعض المشاكل التنموية ومعوقاتها فقد تم صياغة مقارب جديدة للتنمية من خلال تبني شعار" إعادة التوزيع مع النمو"، حيث انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل، و كان ذلك في فترة ما بعد السبعينيات، حيث ظهرت مرحلة جديدة في الأطر والمفاهيم الخاصة بعملية التنمية، لأنه من غير المنطقي أن يصل البلد إلى نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل مجتمعة حتى ولو تضاعف مستوى الدخل الفردي، و هذه حقائق ميدانية وليست افتراضات. ولقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أنه تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية، وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى و توازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية والتي تتمثل فيما يلي[2]:

أولا: التغذية: يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أن هو بالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية، التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه يتوجب تظافر جهود كل الأطراف إذا أريد تحقيق أهداف

[1] - سيدي احمد كبداني، " **النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**"، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص. 28، 29.

[2]- ميشيل تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص- ص. 52-54.

التنمية في الألفية الجديدة، ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب و المجتمعات، خصوصا وأن هناك تباينا صارخا بين البلدان المختلفة في بعض مؤشرا تسوء التغذية مثل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد...إلخ.

ثانيا: الصحة: إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في المداخيل، و هيكلها حلقات مترابطة. فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني في تعزز الاستثمار ومعدلا لنمو الاقتصادي بدرجة كبيرة .كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي.

ثالثا: التعليم: عند الحديث عن التنمية فلابد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار، وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة، التي تتطلب تخفيض أعداد الأميين وزيادة نسبة المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي و الثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث: المقاييس الحديثة للتنمية

إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما وجب معه أن ي وافق و نظام اجتماعي بكامله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية، حياة تحقق شروطه أو تتجاوزها، لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة أو لا تتجاوزها قد يصيب كثيرا من خيبة الأمل مقارنة بأفراد ومجتمعات أخرى، لأن محاولات البلدان تحقيق الحياة الجيدة في

ظل بيئة المجتمع الدولي المتغيرة تجعل التنمية مطالبة بتحقيق ثلاث قيم جوهرية مشتركة فيما بين المجتمعات في كل الأوقات وهي[1] :

أولا: القدرة على العيش: بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية، فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة، ومنها الغذاء والمسكن والصحة والحماية. وكل غياب لأحدها وعجز في عرضها يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق، لذا يتوجب على كل نشاط اقتصادي أن يمد الناس– قدر المستطاع – بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج عن غياب وقلة تلك الحاجات، وعند هذا الحد يمكن القول أن التنمية شرط ضروري لتحقيق جودة الحياة، لأن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على المستوى الشخصي والمجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية، كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع امتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في الدخول وتحقيق متوسط دخل فردي مرتفع و إزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمالة أكبر يشكل الشرط الضروري وليس الكافي للتنمية.

ثانيا: تقدير الذات واحترامها: إنعدم الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة، كعدم إحساسه بالأهلية واحترام الذات وشعوره بأنه أداة يستخدمها الآخر و من أجل مصالحهم الخاصة .وكل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة لنفس التي تعدد مكوناتها منا لثقة والهوية والاحترام والشرف والإقرار والاعتراف بوجود إنسان معين، وهذا التنوع في عزة النفس يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها مشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة، مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها لاكتساب عزة النفس، لأن الرفاهية الوطنية أصبحت المقياس العام الشامل للأهلية نظرا للقيم المادية الملتصقة بها في الأمم المتقدمة، حيث يصعب على من هو متأخر حضاريا أن يشعر بالاحترام وعزة النفس.

ثالثا: الحرية من الاستعباد: بمعنى الحق في الاختيار، فالحرية البشرية تعني و التحرر من البؤس و المؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطئة، فهي (الحرية) تستلزم مجالا واسعا من الاختيارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية.

انطلاقا مما سبق، وأيا كانت المكونات المحددة للحياة الأفضل، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للتنمية:

- ❖ زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المساعدة والمقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.

[1]- ميشيل تودارو، المرجع سبق ذكره، ص ص. 58،59.

- ❖ رفع مستوى المعيشة بشكل يضمن توفير فرص عمل أكبر وتعليما أفضل و اهتماما أكثر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي تؤدي إلى جانب تحقيق الرفاهية المادية توليد عزة النفس للفرد بشكل كبير.
- ❖ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد و الأمم وذلك ب تخليصهم من العبودية والاعتمادية ليس فقط في تعاملهم مع الآخرين، ولكن أيضا بتحريرهم من الجهل والمعاناة الإنسانية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية: مصادر تمويل، متطلبات، ومعوقات

يعتبر الافتقار إلى الموارد الحقيقية لتكوين رؤوس الأموال من أهم العقبات التي تواجه التنمية في الدول النامية لذلك تسعى الدول إلى البحث عن مصادر أخرى، فتحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالأمر الهين والسهل في البلدان النامية بالنظر إلى المشاكل أي العقبات التي تعاني منها في شتى المجالات.

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يقصد بتمويل التنمية البحث عن مصادر التمويل المحلية أولا، ثم البحث عن الوسائل الكفيلة لتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية الاقتصادية، وتلجأ الدول إلى المصادر الخارجية من تدفقات من مؤسسات ومنظمات دولية واعانات أجنبية عند عدم كفاية المصادر الداخلية، وتنقسم مصادر التمويل إلى نوعين هما: مصادر التمويل الداخلية (المحلية) ومصادر التمويل الخارجية.

الفرع الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

وتنقسم هذه المصادر إلى:

أولا: الادخار الاختياري: وهو ذلك النوع من الادخار الذي يقبل عليه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بطريقة طوعية وبمحض إرادتهم، ويتمثل أساسا في مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال كما يلي[1]:

1-مدخرات القطاع العائلي:

وتتمثل في الفرق بين الدخول الفعلية الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة بعد الإنفاق الخاص بالاستهلاك ويتخذ هذا القطاع عدة صور نذكر منها:

***الاستثمار المباشر:** يمثل هدا النوع جزءا هاما من الادخار الذي يوجه إلى الاستثمارات البسيطة والمربحة، مثل اقتناء الفلاحين آلات ومعدات حديثة، استصلاح أراضي، ويتميز بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر.

***المدخرات التعاقدية:** وتتمثل أساسا في التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين على الحياة والخسائر وتتميز بثبات وإخلال المتعاقد بالالتزام عن دفع المستحقات يؤدي إلى خسائر.

[1] – محمد يونس أحمد نعمة الله، **"مقدمة في علم الاقتصاد"**، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص- ص 477- 480.

***الأصول السائلة:** وتتمثل في الأرصدة النقدية أو الأوراق المالية للأسهم سندات شهادات استثمار التي تتميز بسهولة تحويلها إلى أموال ساخنة ولابد أن مدخرات القطاع العائلي تتحكم فيها جملة من العوامل منها: حجم الدخل وطريقة توزيعه، ارتفاع وانخفاض الأسعار، الأوضاع السياسية أو الاجتماعية المحيطة، حجم وكفاءة الأجهزة المخصصة لجمع المدخرات الثقافية الاستهلاكية.

2- مدخرات قطاع الأعمال:

تتحدد مدخرات قطاع الأعمال من خلال أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، والواقع أن دراستها تتسم ببعض الصعوبة نتيجة لعدم توفر كم كافي من المعلومات والبيانات الخاصة بهذا القطاع، وذلك نتيجة للتداخل الموجود بينه وبين القطاع العائلي و الراجع أساسا إلى ضعف القوانين المحددة لمعلم القطاع العائلي وقطاع الأعمال، ويظهر ذلك جليا من خلال شركات المساهمة وشركات التضامن، ومن أجل التحليل الجيد لمدخرات قطاع الأعمال كان من الضروري تقسيمه إلى قطاع أعمال خاص وقطاع أعمال عام.

***مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وتأتي أساسا من الأرباح التي تحققها المنشآت من خلال سياسة توزيع الأرباح حيث عادة ما يوجه الاستثمار في تجديد المشروع أو توسيعه مما يؤدي محدودية دوره في إمداد الاقتصاد الوطني ببعض المدخرات اللازمة لعملية التنمية، ومن ناحية أخرى فإن عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال كثيرا ما تعرقل فاعليته وتضعف كيانه وإذ ما اعتمدت التنمية الاقتصادية على مثل هذه المدخرات فإن ذلك يدعم الاحتكار ويثبته ويؤدي إلى نتائج اقتصادية وسياسية وخيمة.

* **مدخرات قطاع الأعمال العام:** تتمثل أساسا فيما يعود للحكومة من أرباح المشروعات التي تمتلكها، وإن هذه الأرباح هي الإيرادات من الأسعار والسلع والخدمات المقدمة مطروح منها تكلفة الحصول على مستلزمات إنتاج، وكذا نفقات تسيير. ومن ثم فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن ترتفع عن طريق رفع إنتاجية ومحاربة كل أساليب ضبط الأموال العامة لأنه عندما يحدث تدهور في مستوى الإدارة فإن ذلك يؤدي إلى انكماش الأرباح، بل قد يؤدي إلى ظهور خسائر ومنه كان لزاما وضع سياسة وطنية محددة المعالم تتضح فيها الأسعار مستلزمات الإنتاج، الأجور الإنتاجية، الهياكل الإدارية والتنظيمية.

3_ التمويل المصرفي:

تعتبر المصارف بأشكالها المختلفة أهم المنشأت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية وذلك لعدم كفاية مواردها الذاتية والتي تتم تغطيتها عن طريق القروض الطويلة و متوسطة الأجل، فالتمويل المصرفي يساهم في تمويل

المشروعات أما عن طريق الإسهام المباشر في مشاريع البنوك المتخصصة وأما بالقروض وتقديم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية.

ثانيا: الادخار الإجباري:

وهو ذلك الجزء من الدخول الذي يقتطع منهم بطريقة إلزامية، أي من دون الإقبال عليه بمحض إرادتهم، ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتضخم كما يلي[1]:

1- الادخار الحكومي: ويتمثل أساسا في عائدات الدولة الناتجة عن الفرق بين الإرادات الجارية والنفقات الجارية، حيث تتمثل الإرادات الجارية في الضرائب والرسوم والرخص والغرامات...الخ وتستثني أرباح القطاع العام، أي حصيلة القروض (المحلية أو الأجنبية)أما النفقات فتشمل تكاليف المرافق العامة وفوائد الدين العام ومصاريف التسيير وذلك من دون أن تكون ضمنها النفقات الاستثمارية التي تنفق في إطار عملية التنمية، ولابد من الإشارة إلى أن الفرق بين الإرادات الجارية والنفقات الجارية ممكن أن يكون سالبا كما قد يكون موجبا وهذا الأمر تتحكم فيه الكثير من العوامل التي هي عبارة عن نفس العوامل التي تحكم الإيرادات والنفقات الجارية من ذلك:

- طبيعة النظام الضريبي القائم، ومدى شموليته، وكفاءته العملية.
- نفقات الدين العام والنفقات الاستهلاكية، إضافة إلى النفقات العامة من أمن ودفاع الأساليب التي قد تؤدي إلى رفع موارد الدولة المالية وزيادة فعالية الادخار الحكومي نذكر:
- تأهيل وتطوير النظام الضريبي من خلال كل الجوانب من سن قوانين وطريقة التقدير وأسلوب التحصيل.
- استحداث أنواع جديدة من الضرائب تهدف على إخضاع جميع الأنشطة وتحسن التهرب الضريبي.
- ترشيد الإنفاق العام والضغط على النفقات التسييرية.
- رفع دعم عن الاستهلاك السلع الكمالية.
- التخلص من العالة الزائدة، والبحث عن العمالة الكفؤة المنتجة في جميع الميادين.

2- الادخار الجماعي: وهو ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الفئات أو الجماعات، بطريقة إجبارية نتيجة لبعض القوانين والتشريعات، بمعنى أن هذه الأموال المقتطعة، لايمكن لفرد استرجاعها في أي حال من الأحوال لكنه يمكن الاستفادة من بعض المزايا من ذلك التعليم، الصحة والتعويضات، ويتمثل هذا الادخار أساسا في صناديق التأمينات الاجتماعية بمختلف أنواعها إلى جانب إسهام هذا النوع من الادخار في تمويل التنمية يعمل كذلك على استقرار الأوضاع الاجتماعية مثل ضمان حقوق ومستحقات الأفراد من الادخار الإجباري.

[1] – هشام طراد خوجة، "**التنمية الاقتصادية**"، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص. 18، 19.

3- الادخار الإجباري من خلال التضخم: إن عدم كفاءة الادخار الاختياري وبعض من الادخار الإجباري في تمويل التنمية، ويمنع بالدولة أو الحكومة إلى التفكير في التمويل عن طريق الادخار التضخمي، والذي يحدث نتيجة لاقتراضها مبالغ من الجهاز المصرفي من أجل تغطية عجز مستحدث في الميزانية، وعادة ما يترتب على ذلك زيادة في المستويات العامة للائتمان بمعدل يفوق ارتفاع الدخول النقدية مما يعني انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد مما يدفعهم إلى إنقاص حجم استهلاكهم وإجبارهم على الادخار بمعدل يزيد عن معدل الائتمان وبالتالي تستفيد الحكومة.

وكذلك نشير إلى أنه عن طريق التضخم قيم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية، وبما يعتبر حافزا من أجل التوسع في الإنتاج وإعادة استثمار الأرباح فبارتفاع معدلات الأرباح تزداد معدلات تجميع رؤوس الأموال فتزيد معدلات التنمية وهو ما يسمى عند الكثير بالتضخم الربحي وبالرغم من أنه يعد من أهم أساليب الادخار الإجباري إلا أنه يأخذ عليه جملة من النقاط التالية:

- عدم وجود ضمانات بإعادة استثمار الأرباح المترتبة في مشتريات التنمية الاقتصادية.
- انخفاض قيمة العملة واختلال الميزان التجاري بسبب كثرة الواردات على السلع الكمالية والاستهلاكية.
- انتشار المضاربة بين المتعاملين من أجل الحصول على أقصى اتساع ممكن.
- عدم مرونة عرض عناصر الإنتاج فيتعذر مثلا زيادة عرض الإنتاج الزراعي في المدى القصير وبالتالي زيادة تنمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار.
- اتساع النمو في دخول الأفراد ذلك أنه يؤدي إلى زيادة دخول أصحاب وسائل الإنتاج وإلى إفقار أصحاب الدخول الثابتة.
- ضعف البنوك المركزية في مكافحة التضخم.
- إحداث ضغط في الميزان التجاري ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات مما يدفع إلى التفكير في وضع قيود على الاستيراد، الأمر الذي يعمل على توجيه القوة الشرائية إلى السوق الداخلية هنا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

ونظرا لعدم كفاية المصادر الدفاعية بتنوعها الاختيارية والإجبارية عن تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الدول تلجأ إلى التفكير في التعامل مع الخارج من أجل الحصول على موارد أو مصادر لتمويل التنمية.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

كما سبق وأشرنا فإن هذا النوع من مصادر التمويل تلجأ إليه الدول بعد التأكيد من عدم كفاية المصادر الداخلية، ويمكن تقسيم المصادر الخارجية على أقسام منها:

أولا: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

حيث أصبح لهذا دور كبير في التمويل الدولي، ولعل من أهم هذه المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية وهي كلها مؤسسات تهدف بشكل عام إلى منح القروض بأشكال مختلفة والاستثمارات التقنية التي تحتاج إليها. بالإضافة الى أن هذه المنظمات أو الهيئات المالية تلعب دورا كبيرا في توفير رؤوس الأموال للدول المحتاجة إليها لاستعمالها في تمويل التنمية، إلا أنه يأخذ عليها أنها تقدم قروضها ومهمتها إلى مشروعات محددة ومحدودية العائد ومشروعات لا تتسم بالتكامل المطلوب في عملي التنمية إضافة إلى أن قرضها غالبا تكون مما يدفع بالدول المحتاجة إلى الدخول في تلك المديونية[1].

ثانيا: الاستثمار الأجنبي

هو كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل[2]، ويأخذ الاستثمار الأجنبي في الوقت الحاضر شكل الاستثمارات الخاصة ويمكن تقسيمها إلى مباشرة وغير مباشرة، وذلك كما يلي[3]:

1-الاستثمار الأجنبي المباشر: يقصد بها تلك الاستثمارات التي يملكها ويدرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة او الملكية نصيب منها يكفل له الحق في الإدارة، والاستثمار المباشر هو عبارة عن نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف.

2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هي تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأس المال دون ان تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على اثر هذه الاستثمارات الخبرات والتكنولوجيا كما هو الحال في الاستثمارات المباشرة.

ثالثا: المعونات والإعانات الأجنبية

تتمثل في تمويل موارد من الدول المانحة الى الدول النامية الممنوح إليها وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل إما العيني فيكون في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية[4].

---

[1] - محمود يونس أحمد نعمة الله، المرجع سبق ذكره، ص- ص. 488- 491.

[2] -فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص.23.

[3] - نزيهة مبروك، "**الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص.33.

[4] - اسماعيل محمد بن قاتة، "**اقتصاد التنمية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص. **294**.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات أي المتطلبات الضرورية لإنجاز مهامها ومن أبرزها مايلي:

الفرع الأول: تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفر الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، فجوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا من النمو. والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة أنواع، فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن، والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاجالسلع الأخرى، وهناك استثمارات البني التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة. والنوع الأخر هو الإنفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس العمل أو كلاهما معا. وأخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في صحة والتعليم: والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت، تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية[1].

الفرع الثاني: الموارد البشرية

تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فانه يتأتى من أن الهدف النهائي للتنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، وتحسين مستوى معيشته وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة للتنمية فيكون من خلال عملية التنمية التي توضع وتنفذ وتعطي ثمارها عن طريق النشاط الإنساني، وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها. وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك فان عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين العرض والطلب على العمل، وان السلطات المسؤولة عن تخطيط الموارد البشرية ينبغي أن تهتم بإعداد الأيدي العاملة اللازمة في الأوقات والأماكن المناسبة، وذلك وفقا لمقتضيات الخطة أو لمشروعات معينة وذلك لإمكان الحصول على أقصى كفاية إنتاجية لهذه المشروعات، إذ أن التنمية الاقتصادية تعتمد كثيرا على خلق قوة العمل المجهزة بالمهارات الفنية الضرورية للإنتاج

[1] – مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص. 134، 135.

الصناعي الحديث الذي يعتبر جوهر عملية التنمية الاقتصادية ذلك أن عملية التنمية تضع الأقطار النامية التي تنشد تحقيق التنمية أمام معضلة العنصر البشري، بما يتلاءم واحتياجات الصناعة الحديثة من الكفاءات والمهارات والقدرات التي تساعد على القيام بعملية الإنتاج بكفاءة اكبر وهذا يتطلب الاهتمام المستمر بالعنصر البشري، خاصة وان الحاجة تزداد إلى ذلك مع تصاعد وتيرة التنمية الاقتصادية وبالذات تزداد الحاجة إلى إعداد أنواع معينة من القوى العاملة كالاختصاصيين والعمال المهرة وغيرهم[1].

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية

اختلفت الآراء حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية، ومدى أهمية هذا المقوم من عدمه في تحقيق التنمية، وبالرغم من أهمية هذا المستلزم إلا أن البعض يعتبره غير ذي أهمية كبيرة في إحداث التنمية، ويستدلون على ذلك بأن الكثير من الدول المتخلفة رغم امتلاكها الكم الهائل من الموارد الطبيعية إلا أنها ما زالت تعاني من التخلف ومشاكله بينما بعض الدول المتقدمة –كاليابان مثلا– لا تمتلك منه شيئا. ولعلى الأمر المتفق عليه بين الكتاب الاقتصاديين أن توافر هذا المقوم يلعب دورا هاما في المراحل الأولى من التنمية، وذلك من خلال استغلالها وتصديرها وإنفاق العائد منها على إحداث وتطوير التنمية في جميع المجالات الأخرى، وهذا الاستغلال لا بد وان يكون بغير إفراط وان يكون هناك ترشيد في استخدامه، مع المحافظة على البيئة وعندما يتحقق ذلك نكون قد حققنا الهدف الذي ننشده وتبدأ عجلة التنمية في السير قدما نحو التقدم والرقي[2].

الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي

إن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع، والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالمكائن والمعدات، أو قد تكون غير متضمنة في المعدات الرأسمالية، بل تكون متضمنة في البشر وتأخذ شكل المهارات المحسنة بالنسبة للعمل والإدارة. فالتقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغييرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من اجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه

[1] - حسن فليح خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص- ص. 193-195.

[2] - المرجع نفسه، ص ص. 196، 197.

الطاقات، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، وفي زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج[1].

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية

يمكن تقسيم معوقات التنمية الاقتصادية إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التقسيم أو غيره من التقسيمات هو بالضرورة تقسيم تحكمي إلى حد كبير بسبب تميز المعوقات التي تعترض طريق التنمية بدرجة عالية من التأثير والتأثر المتبادل سواء كانت تنتمي إلى هذه المجموعة أو تلك:

الفرع الأول: المعوقات الداخلية

تتمثل هذه المعوقات من ناحية في قصور عوامل الإنتاج سواء من الكمية أو الكيفية أو الاثنين معا كما تتمثل من ناحية أخرى في طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسية السائدة وكذا الإطار الثقافي للمجتمع.

أولا: المعوقات الاقتصادية: وتتمثل أهم المعوقات الاقتصادية فيما يلي:

1- حلقة الفقر المفرغة: تعد إحدى الحلقات المفرغة العددية في العالم الأقل تقدما، والفكرة وراء ذلك أنه يمكن للأغنياء من الناس أن يدخروا و لا يستثمروا بسهولة أكثر من قيام الفقراء بذلك، وبالقياس على ذلك فإن الأمر بعد أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة أن تدخر وتستثمر بالقدر الكافي الذي يمكنها من اختيار الفقر. ولقد أشار نيركسه إلى حلقتين من أهم الحلقات المفرغة، أحدهما من جانب العرض من رأس المال النقدي(الادخار) والأخرى من جانب الطلب على ذات رأس المال، وتتمثل الحلقة الأولى في أن انخفاض الدخل الفردي في الدول النامية يعني انخفاض على الادخار وهو ما يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر، وهذا بدوره يعني انخفاض الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الفردي، وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جانب جبهة العرض[2].

أما الحلقة الثانية فتتمثل في أن انخفاض حجم السوق المحلية يعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يعني انخفاض رأس المال المستثمر وهو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية وهذه بدورها تعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد أي انخفاض القدرة الشرائية المتاحة له، مما يترتب عليها ضعف حجم السوق المحلية و ينتج عليه ضعف الحافز على الاستثمار، وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب، ويرى نيركسه أن انخفاض الدخل الذي يعكس انخفاض الإنتاجية هو القاسم المشترك أو نقطة الالتقاء بين الحلقتين وهما[3]:

[1] - هشام مصطفى الجمل، "**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص ص. 53، 54.

[2] - حسن فليح خلف ، المرجع سبق ذكره، ص. 205.

[3] - محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون، "**مقدمة في التنمية والتخطيط**"، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص.28.

- **محدودية السوق:**

إن ضيق الأسواق المحلية قد يؤدي إلى تقييد حجم المشروعات ووجد فائض غير مستغل في طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ولكن أيضا عدم الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير، ويعزي غر حجم السوق في الدول النامية إلى انخفاض الدخول ومن ثم الطلب في تلك الدول.

- **محدودية الموارد البشرية:**

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وانخفاض مستوى الإنتاجية، وإن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا يوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه، وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فإن البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب، لهذا فإن محدودية الموارد البشرية تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية.

هي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر والتي يمكن إبرازها في الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): الحلقة المفرغة للفقر

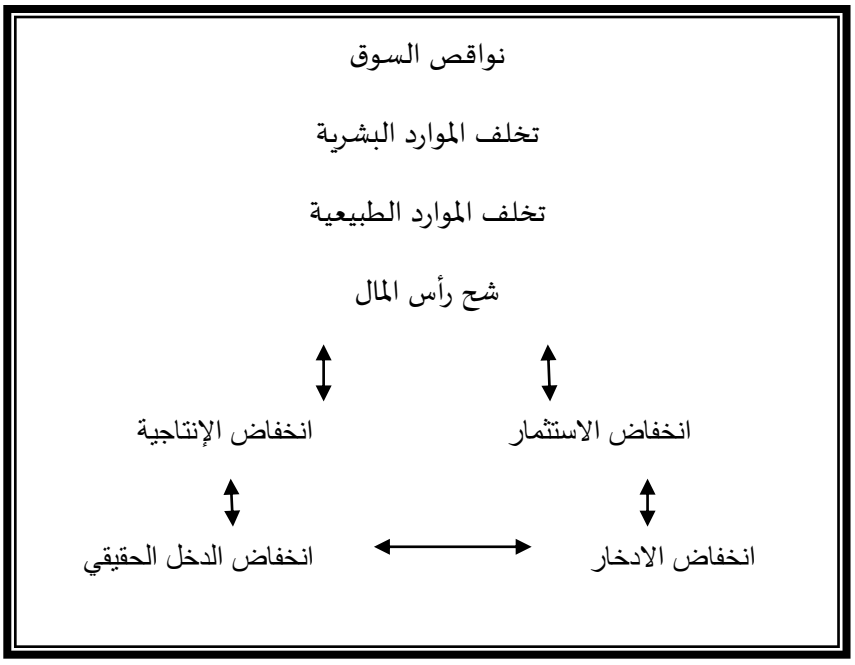

المصدر: حسن فليح خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، جدار للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص- ص. 204-206.

وعليه تعترض عملية التنمية الاقتصادية عقبات من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشح رأس المال، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار.

2- عدم كفاية البنية الأساسية: تشكل مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والمرافق العامة، أهم مكونات البنية الأساسية، فوجود هذه البنية يخدم العديد من الصناعات مما يتمخض عنه في نهاية الأمر انخفاض التكاليف المتغيرة للوحدة من المنتج وهو ما قد يساعد في دفع عملية التنمية والمشكلة التي تواجهها الدول النامية في هذا الخصوص هي أن مشروعات البنية الأساسية تكون أكثر كفاءة إذا كانت مشروعات ضخمة لأن هذه الدول لاتتوفر لديها المدخرات الكافية لتمويل هذه المشروعات فهي لا تقيمها و إذا أقامتها فإنها تكون ذات أحجام صغيرة وهو الأمر الذي قد يتعذر معه زيادة الإنتاجية[1].

3- الازدواجية الاقتصادية

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، وأن مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية، وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية ولكن بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني التي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا في ما بين القطاعات أو الأقاليم، وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج[2].

4- قيد الصرف الأجنبي

إن القوى التوازنية معينة التي كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الخارجية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي، وحتى عند افتتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصادات النامية، ذلك لان الاعتماد الكبير على الصادرات عرض تلك الاقتصادات وكشفها على التقلبات الدولية في الطلب وفي أسعار المنتجات، خصوصا وأن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية[3].

---

[1] - أشرف سليمان و حميد صوفي، "**التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية**"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص. 72.

[2] - مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره، ص. 153.

[3] - المرجع نفسه، ص ص. 154، 155.

ثانيا: المعوقات الحكومية

إن دور الحكومة في التنمية قد ازداد تدريجيا إلى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة، وعليه إذا كانت الحكومة غير راعية أو غير قادرة على لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية، والأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومات في مضمار التنمية تتمثل في[1]:

1- الاستقرار السياسي

يفترض على الحكومة أولا أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا، وكحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحرب الأهلية وإطالة بقاء العصيان والعدوان الخارجي من قبل القوات المعادية، وبالرغم من أهمية ووضوح هذه النقطة إلا أنها تهمل غالبا عند الحديث عن طبيعة التنمية، وتفسر طول فترة عدم الاستقرار المتعلقة بالحروب الأهلية والغزو الأجنبي إلى حد بعيد بفشل الصين في بدء عملية النمو الاقتصادي الحديث قبل عام 1949، وكذلك الحال بالنسبة للفيتنام فلم تكن في وضع يمكنها من تنمية اقتصادها على أسس متينة في فترة 50و60، ولا يخفى بان الصين والفيتنام أمثلة متفرقة إلا أن هناك قائمة طويلة بالدول التي كان طول فترة عدم استقرار الأوضاع السياسية فيها احد العوامل المهمة التي حالت دون النمو وتشمل تلك الدول بوليفيا، باكستان وغانا و غيرها ممن لها نفس الظروف .

2- الاستقلال السياسي

البيئة المستقرة وحدها تعد غير كافية، حيث ان الحكومات الاستعمارية على سبيل المثال كانت مستقرة عادة عبر فترات طويلة من الزمن، فقد كانت هناك انتفاضات ضد حكم الاستعمار البريطاني في الهند، والحكم الفرنسي في شمال إفريقيا، والحكم الياباني في كوريا و لكن تلك الانتفاضات لم تعش طويلا، او كانت على هامش المستعمرات، وأكثر من ذلك فان الحكومات الاستعمارية كانت مهتمة بتهيئة بيئة مستقرة للقطاع الخاص، إلا قليلا جدا مما كان قائما في المستعمرات الأوربية أو اليابانية يمكن وصفه بأنه كان يعزز التنمية الاقتصادية .

3- الدعم الحكومي للتنمية

ما يعنينا هنا ليست العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ولكن هل توجد في الوقت الراهن حكومات كثيرة في الدول النامية ليست جادة في تهيئة ما هو ضروري لتحقيق النمو، بسبب ظروفها المحلية الداخلية؟ ومن الناحية الواقعية فطالما أن جميع القادة في الدول النامية يلقون الخطب حول الحاجة إلى النمو ويعينون اللجان التي ترسم خطط التنمية فانه

[1] - عبد الوهاب أمين، "**التنمية الاقتصادية– المشكلات و السياسة المقترحة**"، دار حافظ، المملكة العربية السعودية، 2000، ص.63.

لا يبدو هناك إلا القليل في المناقشة حول عدم رغبة الحكومات لعمل ما هو ضروري لتحقيق النمو وأن عدد تلك الحكومات محدود جدا.

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية

إن تصور العوامل الاقتصادية لا تعتبر المعوقات الوحيدة التي تعاني منها الدول النامية وتعترض سبلها إلى التقدم والتنمية، فبالإضافة إلى المعوقات الحكومية هناك معوقات أخرى تنبعث من طبيعة النظم السائدة والإطار الثقافي للمجتمع، وفيما يلي أهم هذه المعوقات[1]:

1- أبعاد المشكلة السكانية: إن ارتفاع معدل نمو السكان وسوء توزيعهم وتركيبهم الهرمي بفرض على الجدول النامية في المدى القصير والمتوسط أعباء، ضخمة في مجال الأمن الغذائي والسكن المناسب والخدمات الصحية والتربوية وفرص العمل...الخ، وهي أمور كلها تعرقل مسار التنمية الاقتصادية.

2- ارتفاع نسبة الأمية: حيث تتفشى الأمية في صفوف الشعب خصوصا الفلاحين والنساء ومنه تصبح عملية التنمية معقدة للغاية لأنه يكون من الصعب توفير الأيدي العاملة والمدربة والكفاءة العالية والمتوسطة التي تتطلبها عملية التنمية.

3- سوء الوضع السكاني: وهو ناتج عن الفقر والانفجار السكاني وسوء استغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة للدول النامية، مما يضعف من إمكانية رفع إنتاجية الفرد ومستواه الصحي والنفسي وبالتالي إعاقة عملية التنمية.

4- القيم الاجتماعية السائدة: إن الكثير من المجتمعات النامية تميل للانغلاق، وللتفرقة العرقية أو الدينية، وللاختلاف في التقليد والأسلوب الاجتماعي، والولاء للأقارب والتماثل في الهوية والإقليمية المحلية، وكل هذه عوامل معيقة للتنمية لأن الناس خاضعون لها، ومقاومون لأي قيم جديدة تخلق تحت تأثير التحديثات.

5- **نقص فئة المنظمين والإداريين:** يعتبر المنظم هو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية، فإذا كانت الاكتشافات والتطورات العلمية والتكنولوجية تفتح أفاقا اقتصادية واسعة لمن يريد الاستفادة منها، فالمنظم هو المؤهل الوحيد الذي يمكنه تحويلها إلى مشروعات اقتصادية مربحة لأنه يعمل دائما على ابتكار أساليب إنتاجية جديدة، ولكن مثل هؤلاء المنظمين غالبا ما يتعذر وجودهم في الدول النامية لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها هذه الدول.

[1] - اشرف سليمان وحميد صوفي، المرجع سبق ذكره، ص. 75.

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية

تعتبر العقبات المرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها، ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري (أسعار السع وتدهور شروط التجارة) بالنسبة للبلدان النامية، وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية، وقد نتج عن ذلك معاناة الدول النامية من تبعية مفرطة للدول المتقدمة والتي تتضح أهم مظاهرها من خلال مايلي[1]:

أولا: اعتماد الدخل القومي على الصادرات من المواد الأولية: إن قيمة الصادرات من المواد الأولية إلى الدخل القومي في معظم الدول النامية تكون نسبة كبيرة إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة، وهذا الوضع يجعل مستويات الدخل والتوظيف والمعيشة في الدول النامية تتوقف إلى حد بعيد على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج، وهذه بدورها تتوقف بصفة سياسية على مستوى الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة.

ويضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا من الدول النامية تعتمد في صادراتها على سلعة أو سلعتين فقط وهوما يعني أن هذه الدول لا تعتمد على الخارج فقط في تصريف فائض إنتاجها من السلعة أو العدد المحدود من السلع التي تتخصص في تصديرها، وإنما تعتمد عليه أيضا في الحصول على العديد من السلع الأساسية وخاصة المصنعة التي لا تنتجها محليا.

ثانيا: اعتماد الاستثمار القومي على رؤوس الأموال الأجنبية: وتتجلى هذه التبعية من خلال الاعتماد على مدخرات الدول المتقدمة في تعزيز المدخرات المحلية، وذلك لأن المدخرات الوطنية المتاحة بالدول النامية تتصف بالانخفاض ونقل بكثير عن المعدلات المطلوبة لتراكم رؤوس الأموال التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية، ولقد أثبتت التجارب السابقة للدول النامية أن الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة للمستثمر الأجنبي للدول الصناعية التي تكون في حاجة على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، أما المصالح القومية للدول النامية فلم تكن موضع اعتبار المستثمر الأجنبي، ومن هنا فإن هذا النمط الاستعماري الأجنبي قد أثر كثيرا على مجرى النمو الاقتصادي للدول النامية ووقف حائلا بينهما وبين الاتجاه نحو التصنيع.

ثالثا: سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية: تتميز اقتصاديات بعض الدول النامية بسوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، ففي كثير من الأحيان نجد أن الدولة واحدة من الدول المتقدمة تستأثر وحدها بأكثر من 50% من صادرات وواردات إحدى الدول النامية ولاشك أن مثل هذا الوضع يسمح للدول المتقدمة أن تتحكم في الاقتصاد القومي للدول النامية.

[1] - على لطفي وآخرون، **"التنمية الاقتصادية"**، دار عين الشمس، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص. 31.

رابعا: التبعية التكنولوجية: تعد من أهم مظاهر التبعية، وذلك بسبب احتكار الدول الغربية وشركاتها متعددة الجنسية للتكنولوجيا الحديثة والمعرفة المتصلة بها، وتنبع تبعية الدول النامية في هذا المجال كونها لا تستطيع أن تسير في الطريق الصحيح للتنمية إلا إذا أنتجت معظم حاجاتها من السلع الرأسمالية وتخلق التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروفها المحلية.

خلاصة:

بناءا على ما سبق تعتبر التنمية الاقتصادية عملية مستمرة متصاعدة تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل إشباع حاجات الجيل الحاضر كما يجني من ثمارها الأجيال القادمة.

مما يعني أن التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من النمو الاقتصادي، ففي حين يقتصر مفهوم النمو على زيادة الناتج الدخل القومي وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها الإنتاجية، فإن التنمية بالإضافة إلى ذلك تحدث تغييرات جذرية ليس فقط في تنظيمات وفنون الإنتاج وإنما في هيكل الناتج وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي.

لقد استحوذت قضية التنمية الاقتصادية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة إلا أن تحقيق عمليات التنمية الاقتصادية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة الى التمويل الخارجي وبهذا فان التنمية الاقتصادية تتطلب مصدرين أحدهما محلي و الآخر خارجي، ولكل المصدرين عوائق يجب على حكومات الدول النامية اتباع اجراءات لانعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية الاقتصادية بهذه الدول.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنفط

تمهيـــــــد:

يعتبر النفط المحرك الرئيسي للصناعة، فبدونه ما كان للثورة الصناعية أن تنجح، وما كان للعالم أن يصل إلى ما وصل إليه اليوم من تقدم ورقي و ازدهار، فهو يساهم إسهاما كبيرا، ويحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك يعود أساسا للخصائص التي تميزه غيره من الطاقات المستعملة. ولقد أصبح النفط بالنظر لأهميته موضع نقاش في كل المنظمات الدولية والإقليمية وأصبح يؤثر حتى في صناعة رؤساء وقادة الدول، وكان دائما هو السبب الرئيسي المباشر أو غير المباشر، وسواء كان سببا معلنا أو خفيا في نشوب الحروب، والصراعات الإقليمية والدولية.

وسيتم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على:

المبحث الأولى: ماهية النفط والفوائض النفطية.

المبحث الثاني: ركائز حول النفط.

المبحث الثالث: أهمية النفط في العلاقات الدولية.

المبحث الاول: ماهية النفط والفوائض النفطية

تعتبر الطاقة من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها المجتمعات والأمم، فكل القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى الطاقة، فهي التي تستخدم في تشغيل المصانع وتحريك مختلف وسائل النقل، وتشغيل الأدوات المنزلية المختلفة وغير ذلك من الأغراض. وتتمثل أهم مصادر الطاقة الغير متجددة في الفحم والنفط والغاز الطبيعي... وغيرها من المصادر المختلفة. ولقد كان الفحم ولعقود كثيرة من الزمن المصدر الرئيسي للطاقة، ولكن وبعد اكتشاف النفط تغير نمط الحياة على الأرض وأصبحت البشرية جمعاء تعتمد هذا الأخير وعلى مختلف مشتقاته ، وبذلك أصبح النفط أهم مصادر الطاقة في العالم. مما أكسب الاقتصاد النفطي رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية للعديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوربية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة البترولية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على حد سواء.

ويعتبر النفط أبرز المواد الأولية في الاقتصاد العالمي وفي اقتصاديات العديد من بلدان العالم بل إن اقتصاديات العديد من بلدان العالم وفي مختلف القارات تعتمد وبنسبة كبيرة على هذه الثروة الطبيعية مثل فنزويلا، ليبيا، السعودية، الكويت، الجزائر....الخ.

المطلب الاول: تعريف النفط ونشأته

لابد أولاً من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لا تيني، أما بلدن أوربا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين. علما بأن الكلمتين(النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء عن هذه المادة، رغم أن النفط أكثر وضوحا في دلالته الموضوعية والعلمية وبتجسيد المعنى لهذه المادة.

الفرع الاول: تعريف النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذا المصدر الطاقوي والذي باكتشافه تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب في الاقتصاد العالمي.

إن كلمة النفط هي بالأصل كلمة لاتينية (petroleum)، و تتكون من جزأين "olium" زيت و " Petr " الصخر بمعنى النفط "**زيت الصخر** "ويطلق عليه أيضا زيت الخام، فيعرف على أنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من عنصرين الهيدروجين والكربون، ويحرر عند احتراقه طاقة[1].

يعرف النفط على أنه "مادة بسيطة متكونة كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للاختلاف الجزئي لكل منهما والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني، الأصفر كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية"[2].

ويعرف كذلك على أنه "مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب **الكثافة النوعية**[*] لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله"[3].

وهناك من يعرف النفط "بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة"[4].

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف يحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر غامق ، وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون ، ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

---

[1]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص. 08.

[2]– نبيل بوفليح، " **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. 61.

[3]– محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، المرجع سبق ذكره، ص. 8.

[4] - havard devold, **Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production**, ABBATPA OIL and GAZ, 2006, p17

([*])**الكثافة النوعية** لمادة معينة هي نسبة وزن حجم معين من تلك المادة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارة المادة مع درجة حرارة الماء.

الفرع الثاني: نشأة النفط

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأنه هناك اختلاف واضح في كل التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكوينه في الطبيعة، فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع بالذات، والمهم هنا هو أن النفط نشأ في سياق عملية هي غاية في التعقيد وعلى مدار حقبة طويلة من الزمن، يصعب على الانسان تحديدها أو حتى تصورها، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها وعلى أعماق مختلفة وفي أزمنة جيولوجية متفرقة، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في المصائد البترولية. ولا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته فتية نسبيا، ففي بادئ الامر اعتقد البعض أن اصل النفط يكمن في **الوحل الكلسي**[*] هذا الاعتقاد لم يكن سوى تكهن لا غير، ولكن بفضل التقدم العلمي الذي حققته العلوم الجيولوجية والكيمياء الجيولوجية في العشرين سنة الاخيرة، أزيح النقاب عن الطريقة التي يتكون بها النفط[1].

ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة، وفي أزمنة جيولوجية مختلفة وبهذا فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا كما أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الارضية وتجمعه في أماكن محدد احتوته وحد من ترحاله وتسمى هذه الاماكن **بالمصائد البترولية**[**].فنشوء النفط يتوقف على توافر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية منها والنباتية، والاحياء البحرية الدقيقة وبقيا الكائنات الحية الاخرى والرواسب المعدنية، والتي ترسب في أعماق البحار والمحطات مختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جدا، هذا كله يمكن أن تنشأ عنه تفاعلات كربونية تكون كبداية لنشأة النفط. إن كل هاته المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتبارها شرطا كافيا لنشأة هاته المادة، بل نستطيع أن نذهب الى أبعد من هذا ونقول أنه مهما عظمت كمية الموارد المتجمعة، فإن هذا بمفرده لن يكون كافيا، وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية، وتتحقق هذه الظروف إما في البحار العميقة أوفي الاودية الضيقة الناشئة بفعل تحرك القارات وما يصاحب ذلك من تشقق القشرة الارضية، أي الاودية الخالية من التيارات المائية، كما يمكن العثور عليه في مثل هذه الظروف في البحر الاسود، وبحر ماركيبو في فنزويلا او في بحر الأدرياتيك عمليا باليابسة، والبحر الميت. إن امتلاء أحد الاودية بالمادة العضوية وهذا عبر مرور فترة زمنية طويلة تأخذ الحواف والمناطق المجاورة للوادي بالتآكل شيئا فشيشا، وفي سياق عملية التآكل هذه تتكون ترسبات تجرفها الانهار المتدفقة إلى داخل الوادي مكونة بذلك غطاء يغطي المادة العضوية، وتستمر

[1]– طاهر حميدي كنعان، " **هموم إقتصادية عربية: النفط، التكامل، التنمية**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص. 200.

(*) **الوحل الكلسي**: هو شكل من أشكال كاربونات الكالسيوم المستمدة من الكائنات الحية، العوالق التي تتراكم في قاع البحر.

(**) **المصائد البترولية**: هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للنفط أو الغاز او لكليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية ويحول دون هروبهما منها ويتخذ هذا النسق الطبقي الهندسي أشكالا عدة، لكن تضل السمة الرئيسية للمصيدة هي وجود صخر مسامي مغطى بصخور حابسة غير نافذة.

هذه المادة العضوية المحكمة الغطاء بالهبوط الى العمق، وكما هو معروف فإن درجات الحرارة ترتفع في الحلات الاعتيادية بثلاث درجات مئوية كلما توغلنا 100 متر في عمق الارض، وكلما تهبط المادة أكثر وأكثر، تأخذ شيئا فشيئا بالغليان وستغلى مادتنا بسرعة أشد كلما كانت نسبة زيادة الحرارة في جوف الأرض أكبر، وهكذا وبدءا من نقطة معينة تندلع تفاعلات كيميائية جديدة وفي الحالات الاعتيادية تندلع هذه التفاعلات بعمق يبلغ 200 متر، ففي هذا العمق والذي يسمى الشباك البترولي تتم أخر خطوة على درب التحول إلى النفط[1].

الفرع الثالث: اكتشاف النفط

لقد عرفت البشرية بعضا من مشتقاته منذ زمن بعيد يرجع إلى حوالي 5000 إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وهذا من خلال تسربه عبر الشقوق إلى سطح الأرض، وظهرت معالم استخدامه في الكثير من المناطق كإيران و العراق والصين وبعض من البلاد العربية... وغيرها، فاستخدم العراقيون الزفت في البناء واستخدمه العرب في العلاج والانارة، واستخدمه الصينيون أيضا لحفظ حبال السفن ودهنها حتي لا ينفذ الماء إليها إضافة إلى استخدامه كوقود أيضا، واستعمله المصريين القدماء في عملية التحنيط وغيرها، واستخدم الاغريق القار في إشعال الحرائق في أساطيل العدو وغير ذلك من الاستخدامات المتعددة في الحقب المتعاقبة من التاريخ، وفي منتصف القرن التاسع عشر تم التوصل إلى اكتشاف هذا السائل أثناء عملية الحفر بحثا عن الماء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حفر أول بئر هناك عام 1859 من طرف "أيدوين ليورنتين داريك" في ولاية بنسلفانيا وبالتحديد في مدينة تيتوسفيل فقد عثر على النفط في حفرة لا يزيد عمقها عن مترين إلا بشيء قليل وكان نجاحه هذا قد أشعل فتيل الهوس النفطي[2]، خاصة بعد أن اكتشف بأن النفط قادر على تلبية حاجات الانسان من مختلف مصادر الطاقة، وبهذا أخد الطلب عليه في الارتفاع عاما بعد عام، وبهذا توالت عمليات الاكتشاف والبحث والتنقيب عن هذه الثروة النفطية والتي غيرت مجرى حياة البشرية جمعاء فاكتشف النفط في رومانيا عام 1860 وفي روسيا القيصرية عام 1866... إلخ.

وبحلول سنة1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، المكسيك، الأرجنتين, وفي سنة 1911 بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم فنزويلا سنة 1914. وفي 1927 أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك وفي 1932 تم اكتشاف النفط في البحرين وخلال سنتي 1936 و 1938 1967 اكتشف في النرويج[3]. وفيما يلي جدول يبين تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم.

[1] – يسرى محمد أبو العلا، " **نظرية النفط بين النظرية والتطبيق في ضوء الواقع ومستقبل المؤمول**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 422.

[2] –وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، رسالة ماجيستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 13.

[3] - Denis BABUSIAUX, « **Recherche et production du pétrole et du gaz** », publication de l'institut français du pétrole, 2002, P. 5.

الجدول رقم (01): تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم

الترتب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول	ملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الامريكية	ــ وكان أول اكتشاف تجاري في 1859 في منطقة بنسلفانيا على يد" أيدوين درايك"
02	1856	روسيا	ــ 1868 أول اكتشاف تجاري
03	1901	إيران	
04	1910	رومانيا، كندا، إيطاليا، اليابان، الهند، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسا	
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	العربية السعودية	
11	1056	الجزائر	ــ ويعتبر أول اكتشاف تجاري.
12	1067	النرويج	ــ في منطقة بحر الشمال.

Source: Denis BABUSIAUX, **« Recherche et production du pétrole et du gaz »,** publication de l'institut français du pétrole, 2002, P. 5.

المطلب الثاني: النفط: النظريات، خصائصه، ومميزاته

إن النفط لم يوجد من فراغ بل له مجموعة من النظريات المفسرة له حيث تختلف باختلاف أراء المختصين والمعنين بشؤون النفط ولهذا الاخير عديد من الخصائص والمميزات التي تنفرد بها عن غيرها من الطاقات.

الفرع الأول: النظريات المفسرة لأصل وجود النفط

لقد اختلفت وتعددت وتنوعت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، فبعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية مع تنوع

تلك الآراء، والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة، حيث الملاحظ أن كل فريق من هؤلاء له أسانيده وبراهينه. وعموما تنقسم تلك النظريات مجموعتين رئيسيتين وهما:

أولا: النظرية اللاعضوية

وتعتبر أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها ، فتجمع هذه النظرية على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية، كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكاربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأسيتيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن النفطية من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها، كما تمكنوا نظريا ومخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكاربونية أو النفطية كالبنزين والأستيلين والميثان...الخ، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي[1].

ثانيا: النظرية العضوية

تؤكد هذه النظرية على أن النفط، ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني والنباتي، التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين وتستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة[2]:

1- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكاربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية. وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا النفط؛

2-وجود عناصر البورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية؛

3- يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

---

[1]- أمينة مخلفي، "**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية** "، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص ص.17، 18.

[2]- سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1999، ص. 41.

و يؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات. وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة، مخلفة الزيت الحالي. استنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ، راحت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية، لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة للبحار. وهذا يفسر لنا الأهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم، يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا. لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

الفرع الثاني: خصائص النفط

للنفط خصاص هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة وذلك فيما يلي[1]:

– تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد و هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف كانت باهضة جدا؛

– يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛

– النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛

– يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛

– تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا؛

– النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر و الفن الإنتاجي السائد؛

– تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛

– تعتبر صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية و تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة و التشابك في مختلف مراحلها؛

– تعتبر تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

[1]– وهيبة مدشن، " **أثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص. 23، 24.

الفرع الثالث: مميزات النفط

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات أكسبتها أهمية في زيادة منفعتها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات البعض منها ناجم ومرتبط بطبيعة السلعة النفطية ذاتها والبعض الاخر مرتبط بكيفية استغلالها، وأهم تلك المميزات مايلي:

أولا: مميزات التكنولوجية الفنية

و تتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية (أساليب إنتاج ومعدات استعمال واستهلاك النفط)، فكل تقدم تكنولوجي على وسائل استغلال النفط يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الانتاج وما ينعكس ذلك على السعر لاحقا، ويشار إلى أن معظم الدول النامية المنتجة للنفط تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة[1]؛

ثانيا: الميزة الانتاجية او إنتاجية العمل العالية

تتميز السلعة النفطية عموما بإرتفاع إنتاجيتها، وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج[2]؛

ثالثا: ميزة مرونة الحركة النفطية

يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز إنتاجها إلى مناطق استعمالها واستهلاكها في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون ان يطرأ عليه أي تغير[3]؛

رابعا: ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود

تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، وما يجعل هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية الحالية هو أن المشتقات النفطية على اختلافها وتنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة[4].

---

[1]- حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص. 86.

[2]- محمد أحمد الدوري، المرجع سبق ذكره، ص. 56.

[3]- نعيمة حمادي، " **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية**"، رسالة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص. 7.

[4]- المرجع نفسه، ص.7.

المطلب الثالث: مفهوم الفوائض النفطية وأشكال استثمارها

لقد واكب تطور أسعار المحروقات في فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لمواطني هذه الدول، إلا أن لهذه الفوائض أيضا نظرا لحجمها تكلفة اقتصادية واجتماعية، أي النواحي السلبية التي نجمت عن التدفق السريع والمفاجئ لهذه الثروة، وتصبح هذه الفوائض المالية هدفا أساسيا لدول الصناعية تسعى لاسترجاعها بأساليب مختلفة.

الفرع الأول: تعريف الفائض النفطي

يمثل الفائض البترولي: "الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات"[1]. أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد أي تعجز امكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، وحسب مفهوم ريكاردو فالفائض "دفع غير مستحق"[2]. لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر الانتاج والتكاليف عبر آلية السوق، بل هي أرباح ناتجة عن احتكار وتملك سلعة البترول، فالفائض من عوائد النفط هو "فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة أي لقاء اندثار أصل انتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر الرأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد انتاجي ناضب، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الانتاج الجاري لسلعة متكررة وانما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد"[3].

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار في الفوائض النفطية

تشكل الفوائض المالية المتراكمة لدى البلدان المصدرة للنفط عبئا بسبب محدودية مساهمتها في خلق ثروة حقيقية، وتصبح هذه الموارد هدفا أساسيا للدول الصناعية تسعى لاسترجاعها بأساليب مختلفة ولذلك فان:

– جل الفوائض البترودولارية مستثمرة إما في أذونات الخزانة الأمريكية أو غيرها من الأدوات قصيرة الأجل أو أنها مودعة في بنوك أمريكية أو أوروبية، وعموما نجد توزيع هذه الأموال حسب طبيعتها كما يلي[4]:

---

[1] –Antoin Ayoub « **le pétrole**: **économie et politique** » Economica, Paris, 1996, p .275.

[2]- عبد القادر سيد أحمد، "**الاوبيك ماضيها، حاضرها ومستقبلها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص. 160.

[3]- عيسى مقليد، "**تطور قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص.61.

[4]- سمية موري ، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010 ، ص. 183.

- 48% من هذه الفوائض مستثمرة في شكل ودائع مصرفية في بنوك الدول الصناعية؛
- 20% من هذه الفوائض مستثمرة في محافظ مالية واستثمارات مباشرة؛
- 12% من هذه الفوائض مستثمرة في أوراق حكومية من سندات وأذونات خزانة؛
- 13% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض للدول النامية؛
- 4.6% من هذه الفوائض مقدمة في شكل قروض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويوجه أيضا جزء من هذه الفوائض المستثمرة خارجيا إلى تنمية احتياطات دول الاوبك من الذهب والعملات الحرة لدى المؤسسات النقدية الدولية، ومن بين وسائل امتصاص هذه الفوائض أيضا زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية والكمالية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والذي يتم من خلال خلق أنماط استهلاكية جديدة تستعيد الدول الصناعية من خلالها الاموال التي أنفقتها في فاتورة النفط.

وخلال سنة 2006 قدرت الفوائض المالية المستثمرة خارج الدول العربية بـ 5.1 تريليون دولار أي ما يفوق مجموع الناتج المحلي الاجمالي لجميع الدول العربية في سنة 2005، فبالنسبة للجزائر فقد تم توظيف سنة 2007 ما قيمته 43 مليار دولار من الاحتياطات الاجنبية في سندات الخزانة الامريكية بمعدل فائدة لا يتجاوز 2%، إضافة إلى توظيف جزء من هذه الاحتياطات –دون تحديد دقيق للمبالغ– في بنوك خاصة – لم يذكر اسم البنوك[1].

إن توظيف هذه الاموال لا يخلو من مخاطر تنشأ بسبب صعوبة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية، ونجد من بين هذه المخاطر:

- مخاطر متعلقة بالسوق المالية: تنشأ هذه المخاطر من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية؛
- مخاطر متعلقة بالتضخم: حيث تفقد هذه الأصول جزءا هاما من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة؛
- مخاطر سياسية: تتعلق بتجميد هذه الأموال المودعة لدى الهيئات المالية كقضية ايران مثلا.

وعموما نجد أن الدول النفطية تفضل أن تتكون محافظها الاستثمارية من أصول سائلة وقد تضحي بالعائد المرتفع مقابل التملك المأمون ولو بأقل عائد، إضافة إلى الحرص على السرية التي تدفعها للاستثمار في الودائع والسندات.

فما تحصل عليه الدول النفطية من عائدات مقابل تصديرها لسلعة البترول في الاسواق الدولية الذي يمثل الريع البترولي ما فتئ يتناقص بشكل مستمر، بسبب عاملي التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط. واذا ما أخذنا في الاعتبار أن الريع يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (انتاج ونقل وتكرير وتسويق توزيع) وبين سعر

[1]– سمية موري، المرجع سبق ذكره، ص. 183.

المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، فإن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الريع يعد ضئيلا جدا بسبب سيطرة الشركات العالمية على أسواق الاستهلاك النهائية. وهذا التآكل في العائدات يبرر مطالبة الدول المنتجة للبترول بنصيب عادل من هذا الريع، كما أن سلعة النفط باعتبارها ثروة طبيعية ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يرتبط بتكلفة الإنتاج التي لا يعتد بها في تسعير المواد الناضبة.

المبحث الثاني: ركائز النفط

تكمن أهمية النفط في القيمة التي يحتويها من مشتقاته إضافة إلى المنتوجات التي يمكن إستخراجها منه، الشيء الذي جعله مصدر طاقوي هام يصعب الاستغناء عنه، الشيء الذي زاد من قيمته المادية، وجعل أسعاره في تزايد مستمر، لذلك لابد من دراسة السوق النفطية وتحليل أسعار النفط ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث، رغم صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها. والسوق النفطية لاتعرف الإستقرار لأن سلوكها يخضع لصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يسعى لإستغلال ثروته النفطية والإستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن، وبين الطرف المستهلك الذي يسعى للحصول على نفط بأرخص الأسعار.

المطلب الأول: مشتقات النفط و ومؤشراته

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. فهو على أنواع متعددة و سنستعرض فيما يلي أنواع النفط ومنتجاته وكيفية قياسه كالأتي:

الفرع الأول: مشتقات النفط

إن النفط في صورته الخام لا يمكن الاستفادة منه بشكل كبير، ولكي يستفاد من هذا المورد الحيوي على أحسن وجه يجب ذلك معالجته أو تحليله وهذا عن طريق ما يصطلح عليه بعملية تكرير النفط، والتي ينتج عنها عدد كبير من المشتقات المفيدة والتي يصل عددها إلى "حوالي 8000 منتوج" هذه المشتقات النفطية أصبحت مصدرا لكثير من المنتجات الكيميائية كالطلاء والبلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية والصابون والمنظفات بمختلف أنواعها، والشمع والزيوت والمتفجرات والأسمدة... وغيرها من المنتجات التي لا تعد ولا تحصى[1].

وتمر عملية تكرير النفط بمرحلتين رئيسيتين هما[2]:

[1]- وحيد خير الدين، المرجع سبق ذكره، ص. 13.

[2]- المرجع نفسه، ص. 13.

- المعالجة الأولية: وفي هاته المرحلة يتم التخلص من الماء والأملاح المصاحبة للنفط الخام عند استخراجه حيث تعتبر هذه العملية الأولية أكثر من ضرورية، لان وجود الماء في برج التقطير قد يؤدي إلى انفجار البرج نتيجة الضغط الهائل الذي ينتج عن تبخر الماء ، أما الأملاح تؤدي عبر مرور الزمن إلى تآكل الحديد الذي صنع منه برج التقطير وبالتالي تؤدي إلى سرعة تلفه؛
- عملية التقطير: وتعتبر العملية هي العملية الرئيسية في ذلك، فهي تتم في أبراج ضخمة، وينتج عنها فصل النفط عن مكوناته فتنتج بذلك المشتقات النفطية.

ونظرا لوجود أنواع كثيرة من النفط الخام ، فإننا نجد بأنه هناك اختلاف كبير في نوعية المشتقات النفطية وكمياتها المستخرجة من نفط لآخر، ونلاحظ بان هذا الإختلاف يتركز على الأساس أو علي وجه الخصوص في كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية من مشتق لآخر. و ينتج عن عمليات التكرير مجموعة واسعة من المنتجات البترولية بما في ذلك أنواع متعددة من الغازولين، ووقود الطائرات، وزيت الوقود، وفحم الكوك والكبريت وغيرها من المشتقات الأخرى.

وعلى العموم فإنه غالبا ما ينتج عن برميل النفط مشتقات تفوق حجمه بحدود عشر لترات، و بهذا فإن الدولة التي تصدر النفط الخام كما يستخرج هي خاسرة لا محال لأنها تستنزف فقط في ثرواتها الباطنية

ويمكن استخراج المشتقات التالية من برميل النفط المتوسط النوعية وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(02): المشتقات المستخرجة من برميل النفط

المادة المشتقة	النسبة المئوية%
البنزين	51.4
المازوت	15.3
وقود الطائرات	12.6
غازات مختلفة سائلة وجافة	08.2
فحم الكوك	05
وقود للسفن والمصانع ومحطات الكهرباء	03.3
إسفلت ومواد متشابهة	01.9
زيوت التشحيم	0.9
منتجات أخرى	01.4
المجموع	100

المصدر: وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، رسالة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص. 14.

الفرع الثاني: المؤشرات النفطية

كل مادة أوجدها واستعملها الإنسان إلا ووضع لها مقياسا معينا بهدف تحديد مقدار تلك الوحدة أو الوحدات. ولقد تنوعت واختلفت تلك المقاييس بمرور الزمن إلا أنها أصبحت أكثر ثباتا و دقة و شيوعا في الاستعمال على النطاق العالمي في عصرنا الحاضر. ولقد تكونت مؤسسات رسمية متخصصة في تحديد المقاييس. حيث تم وضع مقاييس للثروة النفطية، بحيث أصبحت معروفة و مستخدمة عالميا وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن بصورة غالبة. وبالتالي الوحدة القياسية للنفط هي إما أن تكون بموجب الحجم أو الوزن [1]:

[1]- أمينة مخلفي، المرجع سبق ذكره، ص. 17.

أولا– الحجم وتكون إما:

– بوحدة القياس الأمريكي وهو الوحدة الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم ويستخدم لها البرميل Barrel والذي يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر.

– وحدة قياس المتر المكعب ويعادل 6.28 برميل وهذا المعيار يستعمل في بعض البلدان خاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا ... الخ.

ثانيا–الوزن :

– هي وحدة قياس شائعة في استعمالها عالميا أيضا ويعتمد مقياس الطن Ton كوحدة قياسية لها رغم تنوع ذلك المقياس الطني، كما يمثل مليون برميل في اليوم 50= مليون طن من النفط في العام.

والقياس بالوزن ذو ثلاثة أنواع:

–الطن الطويل Long Ton ويعادل1006 كغم.

–الطن المتري Metric Ton ويعادل999 كغم.

–الطن القصير Short Ton ويعادل906 كغم.

أما وحدة القياس للغازات الطبيعية، فقد أعتمد وشاع استعمال القدم المكعب أو المتر المكب ونظرا لضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس قدم مكعب أو 1000 وحدة، إما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000متر مكعب. هذا وإن المتر المكعب م3 يعادل حوالي35.31 قدم.

المطلب الثاني: نظام تسعير النفط

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر , فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ،كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية، و قبل الدخول في أساليب تسعير النفط نقوم أولا بتعريف السعر النفطي و أنواعه في السوق النفطية.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود[1].

الفرع الثاني: تطور نظم تسعير النفط

جاء تطور تسعير النفط متأثرات بطبيعة السوق النفطية السائدة، وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم مراحل تطور تسعير النفط حسب تطور السوق النفطية إلى المراحل التالية[2]:

أولا: التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع[*]

1- نظام الأسعار المعلنة 1880-1936

بدأت الصناعة النفطية في التوسع في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي" منذ سنة 1880 والتي كانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق إعلانها رسميا عند آبار الانتاج، ومع تطور مناطق الانتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عملية الإعلان تتم في موانئ التصدير، وقد تميزت أسعار النفط في هذه المرحلة بالثبات والاستقرار والاعتماد على النفط الأمريكي، ولكن مع اكتشاف النفط في مناطق أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة تكساس وظهور شركات نفطية أخرى منافسة، سعت كل شركة إلى اعلان أسعار النفط الخاصة بها، وهذا ما أدى إلى لجوء هذه الشركات إلى التفاوض من أجل توحيد الأسعار وضمان المصالح فظهر نظام التسعير الموالي.

2- نظام نقطة الأساس الأحادية 1936-1939

أدى اتفاق الشركات النفطية الأمريكية إلى فرض نظام تسعير خاص بالاسعار المعلنة للنفط، عرف بنظام نقطة الأساس الأحادية، والذي يتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية بناء على سعر النفط الخام في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، وتم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لإرتفاع تكاليف انتاجه.

---

[1]- السعيد رويجع، " **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري**"، رسالة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص. 3.

[2]- نعيمة حمادي، المرجع سبق ذكره، ص – ص. 54- 56.

(*) **الشقيقات السبع**: مصطلح إبتدعه الإيطالي إنريكو ماتي، يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات انتاج النفط والتكرير والتوزيع.

3- نظام نقطة الأساس المزدوجة 1939-1945

نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، بدأ نظام نقطة الأساس الأحادية يضعف، بعد موافقة الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، نتيجة ظهور احتياطات نفطية كبيرة في دول الشرق الأوسط والخليج العربي، وهكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار نقطة الأساس السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعارا معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجين إليهم، حيث تم معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك في ميناء ميناك بنابولي الايطالية.

4- نظام نقطة الأساس المتعادلة 1945-1950

مع نهاية الحرب العالمية الثانية تم العمل بنظام تسعير شبيه بنظام نقطة الأساس المزدوجة، حيث تم معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك عوض ميناء ميناك ، بميناء آخر هو ساوثمبتون في غرب إنجلترا، وذلك بعد تراجع انتاج الولايات المتحدة الامريكية واكتساح النفط العربي للسوق النفطية العالمية.

ثانيا: التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبيك على الثروة النفطية

1- نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950- 1960

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك لتحديد أسعار النفط غير الأمريكي، حيث تزامن هذا النظام مع ظهور شركات النفط الوطنية التي كانت تقدم تسهيلات للمشتري وتعمل بهذا السعر عوض السعر المعلن لأن الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة جدا، وكان هذا النظام ساريا قبل تأسيس منظمة الاوبيك.

2- نظام قاعدة سعر الاشارة 1960-1970

في سنة 1960 تأسست منظمة الأوبيك للحد من انهيار أسعار النفط وتدني عوائد الدول النفطية، وعرفت الاسعار في ظل سيطرتها على السوق النفطية انتعاشا واستقرارا، ومع تزايد هيمنتها وحجم احتياطاتها فإنها كانت تفرض السعر المتعامل به وفق نظام سعر الاشارة للنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق.

3- نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979

عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من طرف منظمة الأوبيك عامة والدول العربية خاصة، أدى غلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق كاراكاس ديسمبر 1970 الذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف درجة كثافة النفط النوعية، واتفاقية طهران فيفري 1971 التي نصت على رفع أسعار النفط الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية، واتفاقية جنيف ديسمبر 1972 التي نصت على مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير النفط، وفي 1973/10/15 قررت دول الخليج العربية وايران وقف امداداتها النفطية مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط بـ 70 % ، فأصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبيك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك.

ثالثا: التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب وانما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، لكن بعد ازمة 1973 وما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير، وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.

المطلب الثالث: محددات تسعير النفط العالمي

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغييرات عليها زيادة أو نقصانا من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، تمكنها من الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجة الاقتصاد والمجتمع فيها، كما أن الدول المستوردة للنفط تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفط وأسعاره فمعدلات النمو فيها معرضة لعدم الاستقرار لتقلب أسعار النفط، وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الطلب على النفط الخام

يعتبر الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية، يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها من النفط مستقبلا.

أولا: تعريف الطلب على النفط الخام

يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروسين، أو لغرض انتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البيتروكيمياوية[1].

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب العالمي على النفط ينقسم إلى[2]:

- الطلب على النفط الخام.
- الطلب على المشتقات النفطية.

ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره. وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا لأن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدى القصير، لأن المستهلك يكون مرتبطا بإشباع حاجته الضرورية من النفط ولا يكون في إمكانه تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة، أما في حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على النفط لكن ذلك يبقي محدودا بالنظر إلى الطاقة التخزينية وارتفاع تكلفتها، وعلى هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط أقل من التغير في السعر في المدى القصير.

و الجدول التالي يوضح تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006- 2011.

[1]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، المرجع سبق ذكره، ص. 147.

[2]- المرجع نفسه، ص. 148.

الجدول رقم (03): تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006– 2011

المنطقة / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منظمة التعاون والتنمية	49.6	49.4	47.6	45.7	46.2	45.8
أمريكا الشمالية	25.4	25.5	24.2	23.3	23.8	23.6
أوربا الغربية	15.7	15.5	15.4	14.7	14.6	14.3
المحيط الهادي	08.5	08.4	08.00	07.7	07.8	07.9
البلدان النامية	23.6	24,8	25.6	26.2	27.0	27.7
الاتحاد السوفياتي سابقا	04	04	04.1	04	04.1	04.2
دول أوربا الأخرى	0.9	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7
الصين	07.2	07.6	8.0	08.3	09	09.4
إجمالي الطلب العالمي	85.3	86.6	86.1	84.9	87	87.8

المصدر: التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38) لسنة 2011 للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ماي 2012، ص.46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الطلب العالمي وبقيمته المطلقة سجل ارتفاعا سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، من 85.3 مليون برميل يوميا إلى مسجلا بذلك ارتفاعا قدر بـ 1.3 مليون برميل يوميا أي بنسبة ارتفاع قدرها 1.50% لينخفض بعد ذلك الطلب العالمي على النفط لسنتين متتاليتين وهما سنتي 2008- 2009 ليكون في حدود 86.1 مليون برميل يوميا، و84.9 مليون برميل يوميا على التوالي مسجلا بذلك انخفاضا قدر بحوالي 0.6% و2% على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض في الطلب العالمي على الثروة النفطية إلى أزمة الرهن العقاري التي أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة، ليعاود بعدها الطلب العالمي على النفط ارتفاعه سنة 2010 بإرتفاع قدره بحوالي 2.5 % عن قيمة الطلب العالمي لسنة 2009 وهذا لعودة بوادر استرداد الإقتصاد العالمي لعافيته، ثم في سنة 2011 ارتفع الطلب العالمي على النفط ولكن بالقيمة المطلقة فقط ليكون في حدود 87.8 مليون برميل يوميا مسجلا بذلك ارتفاعا قدره في المتوسط بـ 0.8 مليون برميل يوميا، أي بمعدل ارتفاع قدر حوالي 1 % فقط عن سنة 2010 وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل ارتفاع الطلب في سنة 2010، والذي كان يقدر بحوالي 2.5 % أي أن الطلب على النفط سجل تراجعا

بحوالي 1.5 % في سنة 2011 عن سنة 2010، و هذا يعود إلى تأثر الطلب العالمي على النفط بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وتجلت العلاقة ما بين النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب العالمي على النفط حيث كان الارتباط بين المتغيرين وثيقا إذ أن التغير في اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من 5.1 % عام 2010إلى 4 % عام 2011 وهذا ما أدى إلى تزايد اطلب العالمي على النفط في عام 2011.

ثانيا– العوامل المؤثرة في الطلب على النفط الخام

يتحدد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، وهي دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية ممثلة في دول وكالة الطاقة الدولية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك في المجموعة وفي العالم، بالإضافة إلى حاجة المجموعة الآسياوية الصاعدة من الدول النامية مثل الهند والصين، وحاجة روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وفي المجموع تستهلك هذه الدول حوالي 80 % من الاستهلاك العالمي للنفط الخام، وعليه فإن الطلب على النفط الخام يتأثر بالعديد من العوامل التي تساهم هذه الدول بشكل كبير، وهي عوامل متشابكة بعضها أساسي والبعض الآخر مكمل، ويتأثر بها الطلب على النفط الخام بدرجات متفاوتة، وهي كما يلي[1]:

✓ **معدل النمو الاقتصادي ومستوى التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي:**

بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية، وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي، فإن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي، والطلب العالمي على النفط الخام يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم، فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البحري والبري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي. كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب عل النفط، وبالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الشكل الموالي، والذي يوضح معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

[1]– جمعة رضوان، "**تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص– ص. 35- 39.

الشكل رقم (02): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط للفترة 2007-2011

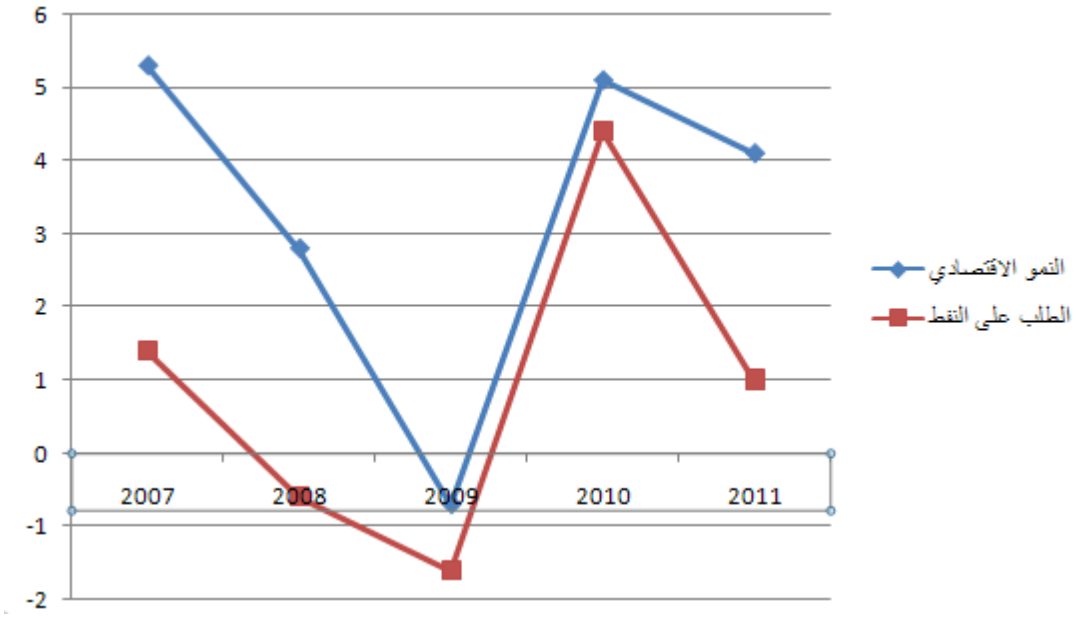

المصدر: التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38) لسنة 2011 للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2012، ص.46.

من خلال الشكل (–) يتضح لنا بأنه هناك ارتباط وثيق بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الطلب العالمي على النفط، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي زاد معدل الطلب على النفط، وكلما انخفض معدل النمو الاقتصادي انخفض الطلب على النفط.

- ✓ **سعر النفط الخام:** يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام، والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة. إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة له أن تعتبر النفط سلعة استراتيجية، و قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة النفطية فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل مما يؤثر على الأداء الاقتصادي للدول المنتجة للنفط، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب الذي بإمكانها التأثير عليه، حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه.

- ✓ **سعر بدائل النفط:** يعتبر سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط، ففي حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط وتعويضه ببدائله وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.

وعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة البديلة إلا أن تأثيرها على الطلب على النفط في المدى القصير والمتوسط محدود جدا لأن تكاليفها مازالت مرتفعة جدا.

- ✓ **الاستقرار السياسي والأمني في العالم:** فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الامدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول عل الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفا من انقطاعات الامدادات، مما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط.

- ✓ **المناخ:** قد لايعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه يعد عاملا مؤثرا في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، ويزيد الطلب على النفط الخام كذلك لحاجة مصانع التكرير إلى مواكبة زيادة الطلب على وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى في سنة 2005 وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

- ✓ **النمو السكاني:** لا يعتبر تأثير النمو السكاني على الطلب على النفط عاملا أساسيا، كما أن تأثيره نسبي حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على النفط، وهذا ما تشهده الصين والهند حاليا.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في العرض النفطي

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية.

أولا: تعريف العرض النفطي

يتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على عرض النفط

يتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة، هي كما يلي[2]:

- ✓ **الطلب على النفط**: يعتبر من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار، فالاستقرار السياسي والأمني وعامل المناخ وفصول السنة تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد الكميات المعروضة، وبالتالي تكون هذه العلاقة متشابكة.

- ✓ **الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط**: تلعب الاحتياطات النفطية و الطاقة و الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض النفطي، حيث تستلزم عمليات التنقيب عن النفط تكنولوجيا عالية واستثمارات كبيرة، كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط في وقت قصير وبتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايدة على النفط، لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات النفطية بشكل كبير من خلال عمليات البحث، وحسب إحصائيات سنة 2005 فان الاحتياطات النفطية التي تستخرج يوميا تقدر بـ55 مليون برميل، وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجزا في المعروض النفطي في سنة 2020 يقدر بـ19 مليون برميل يوميا.

- ✓ **تكلفة الإنتاج**: كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه، والعكس صحيح فكلما انخفضت تكلفة الانتاج زادت الكمية المعروضة من النفط، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية، لأن تكاليف

[1]- جمعة رضوان، المرجع سبق ذكره، ص. 40.

[2]- المرجع نفسه، ص ص.41،40.

استخراجه وتكريره أقل بكثير من غيره من أنواع النفط، وفي نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنتجون للاستثمار فيه.

- ✓ **سعر النفط الخام:** إن الزيادة في عرض النفط عن الحاجة اليه تتسبب في انخفاض الأسعار، وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية، والعكس صحيح فكل انخفاض في أسعار النفط لا يعوض تكلفة استخراجه يقلص من الكميات المعروضة في المدى القصير، أما اذا استمرت الاسعار في الانخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للايرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض انتاجها من النفط.
- ✓ **أسعار مصادر الطاقة البديلة:** يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط وإمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملا مؤثرا على عرض النفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة الى هذه المصادر بدل النفط.

المبحث الثالث: أهمية النفط في العلاقات الدولية

تحتوي الكرة الأرضية على كل المقومات التي تسمح بتواجد واستمرار الحياة فوقها، ومن بين هاته المقومات والخيرات التي انعم بها الله سبحانه وتعالى على البشر نجد مختلف مصادر الطاقة، التي خلقت لتوفر على الإنسان الجهد العضلي الذي يبذله من أجل ضمان استمرار تواجده، وتعتبر الثروة النفطية أهم هاته المصادر الطاقوية وبدون أي منازع وعلى الإطلاق، فهذا السائل الأسود ومنذ اكتشافه سمح للإنسان بالتطور والرقي، ومنافعه بلغت درجات لم يكن احد يتوقعها، وبسبب هاته المنافع الكثيرة والجمة بلغ الصراع لأجل السيطرة على منابعه أشده بين مختلف القوى الدولية، فإلى أي حد تزخر الكرة الأرضية بالنفط؟

للإجابة على هذا التساؤل سنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية النفط بالإضافة إلى الاحتياطات النفطية العالمية بالإضافة إلى الإنتاج والاستهلاك النفطي العالمي بصفة عامة.

المطلب الأول: أهمية النفط

لعل أهمية النفط و مكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي:

الفرع الاول: الأهمية الاقتصادية للنفط

تتجسد أهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

أولا: النفط مادة أولية أساسية في لصناعة

إن ما يميز النفط كمادة أولية هو أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء ا الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الانتاجية الصناعية الضرورية[1].

ثانيا: النفط مصدر للإيرادات المالية

تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام)[2].

ثالثا: النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، حيث يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط[3].

رابعا: النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة

تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية فدون توفر واستعمال الطاقة لا يمكن أن يتم الإنتاج المادي للإنسان.

[1]- وهيبة مدشن، المرجع سبق ذكره، ص. 8.

[2]- المرجع نفسه، ص. 8.

[3]- حافظ البرجانس، " **الصراع الدولي على البترول العربي**"، بيسان للنشر والطباعة، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص. 75.

و قد أصبحت الطاقة مظهرا ومؤشرا عاما، لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم. فإذا كانت الكميات المستهلكة من الطاقة بمقادير كبيرة ومن أنواع حديثة، عكست وأعطت المؤشر الإيجابي عن المستوى التطوري العالي والكبير لذلك البلد أو المنطقة[1].

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية[2]:

أولا: النفط وقطاع المواصلات

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين، المازوت.

ثانيا: دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية

تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

ثالثا: دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة

نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعية النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

الفرع الثالث: الأهمية السياسة للنفط

و تتجسد أهمية النفط من الناحية السياسية كالاتي[3]:

أولا: النفط والاستقرار السياسي

يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم، وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به، وهذا ما جعل سياسات دول

[1]- محمد أحمد الدوري، المرجع سبق ذكره، ص. 63.

[2]- وهيبة مدشن، المرجع سبق ذكره، ص. 31.

[3] - حافظ البرجانس، المرجع سبق ذكره، ص. 82.

العالم الصناعي تجاه الدول النامية قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن أبرز ما قاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر: " النفط اهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم"، وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج ووصولا إلى حرب العراق 2003، التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

ثانيا: النفط كسلاح ضغط

لقد استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي أممت نفطها، أو التي حاولت أن تتمرد على الإمتيازات أو بسبب المنافسة كما استخدمته الدول المنتجة للنفط لبلوغ أهداف سياسية لتحسين أوضاعها الاقتصادية واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول.

الفرع الرابع: الاهمية العسكرية للنفط

يعادل الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية حوالي5% من الاستهلاك العالمي وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب، ويحتل الوقود النفاث (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات النفطية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من 3/2 الاستهلاك النفطي العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على النفط[1].

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي للنفط

يكمن البعد الدولي والاستراتيجي في جوانب رئيسية متعددة هي كالاتي[2]:

الفرع الأول: النفط كمصدر للطاقة و كمادة خام للصناعة البتر وكيماوية

يعتبر النفط أحد عناصر العملية الانتاجية و أهم مصدر للطاقة ، ومن ثم يتضح بجلاء الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الانتاجي، وترجع أهميته كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها والمتمثلة في:

- ✓ ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف؛
- ✓ تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛

[1]- نعيمة حمادي، المرجع سبق ذكره، ص. 11.

[2]- وهيبة مدشن، المرجع سبق ذكره، ص ص. 25، 27.

✓ النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

الفرع الثاني: دور النفط في الاستثمارات الأجنبية

تتصف الصناعة النفطية بضخامة الاستثمارات حيث تمتص مرحلتي التنقيب والإنتاج حوالي 45 % من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وأهم ما يميز النفط في هذا المجال هو ضآلة الاستثمارات اللازمة في مرحلة الإنتاج بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية التي تتراوح نسبتها ما بين 60 %و 75% من مجموع الاستثمارات الإجمالية فباستثمار القليل تحقق الشركات الأجنبية أكبر قدر من الأرباح وبينما استثمار 90 مليون دولار في الولايات المتحدة لإنتاج مليون طن من النفط فإن 5 ملايين فحسب كافية لإنتاج الكمية نفسها في المنطقة العربية ويعود السبب في ذلك غزارة إنتاج الحقول العربية وسهولة استخراج النفط فيها بالإضافة الى ضخامة الاحتياطي الثابت وتدني أجور الأيدي العاملة كل هذه العوامل أدت الى انخفاض كلفة الانتاج وارتفاع عائد رأس المال الموظف.

الفرع الثالث: دور النفط في التجارة العالمية

للنفط دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري وسواء كان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها خاما أو كمنتجات نفطية سيتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم وتكون نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة أو من بين مجموع المصادر الطاقوية أو من مجموع السلع النفطية المنتجة .نحاول فيما يلي توضيح واردات وصادرات النفط الخام والنفط المكرر عالميا لسنة2009.

الجدول رقم (04): التجارة الدولية للنفط الخام سنة 2009

الوحدة: (مليون طن)

الدول	استراد	نسبة الاستيراد	تصدير	نسبة الصادرات
الولايات المتحدة الامريكية	442.8	23.4%	2.2	0.1%
كندا	39.1	2.1%	96.5	5.1%
المكسيك	0.5	0%	63.8	3.4%
أمريك الجنوبية والوسطى	25.1	1.3%	128.9	6.8%
أوربا	513.3	27.1%	23.1	1.2%
روسيا	0.9	0%	342.0	18.1%
الشرق الأوسط	7.0	0.4%	822.1	43.4%
شمال إفريقيا	18.4	1.0%	111.1	5.9%
إفريقيا الغربية	0	0%	212.3	11.2%
إفريقيا الشرقية والجنوبية	21.9	1.2%	14.8	0.8%
أستراليا	22.8	1.2%	12.8	0.7%
الصين	203.5	10.8%	4.7	0.2%
الهند	145.8	7.7%	0.1	0%
اليابان	176.5	9.3%	0.0	0%
سنغافورة	46.3	2.4%	2.3	0.1%
آسيا	228.6	21.1%	40.2	2.1%
دول أخرى	0	0%	15.5	0.8%
المجموع	1892.5	%100	1892.4	100%

المصدر: أمينة مخلفي، "**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية** "، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص. 80.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أوربا تحصل على أكبر حصة استيراد في العالم للنفط الخام بقيمة 513.3 مليون طن، أي ما يعادل نسبة 27.1% من التجارة العالمية للنفط الخام لسنة 2009. تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بقية 442.8 مليون طن، ما يشكل نسبة 23.4%من حصة إجمالي الاستيرادات العالمية. أما المرتبة الثالثة فقد عادت للصين بقية 203.5 مليون طن، أي بنسبة % 10.8 وهذا راجع إلى زيادة النمو الاقتصادي للصين، بينما تحتل دول الشرق الأوسط خاصة (السعودية، الكويت، وقطر) الصدارة في كمية الصادرات النفطية، وهي في نفس الوقت دول أعضاء الأوبك، وهذا بقيمة 822.1 مليون طن أي بنسبة 43.4 %من صادرات النفط العالمي. أين تحتل روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط الخام عالميا، بقيمة 342.0 مليون طن من نفس السنة، أي بنسبة 18.1 %.

تليها إفريقيا الغربية (نيجيريا) بقيمة 212.3 مليون طن أي بنسبة 11.2 %من صادرات النفط الخام لسنة 2009، ويرجع ارتفاع هذه النسب في الدول السالفة الذكر إلى زيادة اكتشاف حقول النفط فيها وقيام اقتصادها على الريع النفطي.

الفرع الرابع: الدور الاستراتيجي للنفط في العالم

ظهرت أهمية النفط في الحرب العالمية الثانية عندما قامت خطة مارشال لإعادة تعمير أوربا على تزويده بالنفط بأسعار رخيصة، وشهدت مرحلة ما بعد الحرب تأسيس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمت دولا كانت متصارعة ثم تجمعت من خلال تلك المنظمة لتحقيق الازدهار الاقتصادي لأعضائها والذي حدث بسبب تدفق النفط بكميات ضخمة وأسعار رخيصة. حيث تظهر أهمية الدور الاستراتيجي للنفط في البلدان التي انتصرت في الحرب نتيجة توفر النفط، وبلدان أخرى خسرت الحرب نتيجة عدم كفاية الوقود اللازم لتزويد معداتها العسكرية بالنفط اللازم لتسييرها.

المطلب الثالث: تطور احتياطي و إنتاج، استهلاك للنفط في العالم

شهدت صناعة النفط تطورات تقنية هامة في مجال البحث و الاستكشاف و الاستخراج و التي ساهمت في الكشف عن احتياطات جديدة في مناطق يصعب الوصول إليها، في المقابل شهد كل من الانتاج و الاستهلاك العالمي من النفط ارتفاعا سريعا من قبل اقتصاديات الدول الصاعدة إلى جانب اقتصاديات الدول الصناعية وفيمايلي سنتعرض إلى كل من تطورات الإنتاج والاستهلاك العالمي للنفط.

الفرع الأول: تطور احتياطي العالمي للنفط

يعتبر الاحتياط النفطي عصبة الصناعة النفطية وهو يندرج ضمن مرحلة المنبع من هذه الصناعة .وأن مفهوم احتياطات المحروقات تكون جد متشعبة .حيث تمثل الاحتياطات بصفة عامة مجموعة الموارد المتاحة لتلبية متطلبات الحاضر والمستقبل للمجتمعات وفيمايلي سنتعرض إلى مفهوم الاحتياطي النفطي وأهم أصنافه وكذلك إلى تطورات الاحتياطات النفطية في العالم.

أولا: تعريف الاحتياطي النفطي

يعرف الاحتياطي النفطي على أنه: " تقدير رقمي للثروة النفطية الكامنة في باطن الأرض التي يمكن استغلالها على الصعيدين الاقتصادي والفني، وهذا التقدير يتغير باستمرار تبعا لعمليات الاستخراج والاستكشافات الجديدة"[1].

[1]– وحيد خير الدين، المرجع سبق ذكره، ص. 28.

ثانيا: أنواع الاحتياطي النفطي

وتصنف الاحتياطات النفطية في غالب الاحيان إلى ثلاثة أنواع أو أصناف وهي[1]:

1- **الاحتياطات المؤكدة:** وفقا لجمعية مهندسي البترول :تعتبر الاحتياطات المؤكدة كمية النفط التي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة وهذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والانظمة الحكومة القائمة، ودائما حسبة جمعية مهندسي البترول، فإن مستوى الثقة وصل حتى 90% من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها، وأحيانا أزيد من 95%.

2- **الاحتياطات المحتملة:** وهي تلك الاحتياطات الغير مثبة أو الغير متأكد من وجودها أو هي عبارة عن الكميات النفطية المكشوفة، والغير مقدر بصورة دقيقة ونهائية، إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية، وتشير جمعية مهندس البترول بأن مستوى التقه لهذا النوع لايقل عن 50% من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها.

3- **الاحتياطات الغير مكتشفة:** و تعرف على أنها كميات النفط التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وأبار غي معلومة حتي الآن، ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن النفط، ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن ولك يمكن تقديره اعتمادا على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة وبالتالي فهي تمثل الانتاج في المستقبل، وعموما مستوى الثقة أو فرصة استخراج هذه الاحتياطات تتراوح بين 10% و50%.

وللوقوف على حجم الاحتياطيات العالمية من النفط سيتم عرض الجدول المولي الذي يبين الدول التي تملك أكبر احتياطات النفط لعام 2013.

[1]-سيد فتحى أحمد الخولى " **الموارد النفطية** "، دار زهران للنشر والتوزيع، جده، الطبعة الخامسة،1997، ص. 177.

الجدول رقم (05): الدول التي تملك أكبر احتياطات النفط لعام 2013

الدولة	احتياطات النفط المؤكدة (مليار برميل)
روسيا	87.0
إيران	157.0
فنزويلا	297.6
السعودية	265.9
الولايات المتحدة الأمريكية	35.0
كندا	173.9
العراق	150.0
قطر	23.9
الإمارات العربية المتحدة	97.8
الصين	17.3
الكويت	101.5
تركمانستان	0.6
استراليا	3.9
نيجيريا	37.2
كازاخستان	30.0
الهند	5.7
ليبيا	48.0
الجزائر	12.2

المصدر: قائمة بالدول التي تملك أكبر احتياطيات الطاقة في العالم عن الموقع:

Http:// www .alriyadh.com 2014/09/08.

من خلال الجدول السابق فإن أكبر احتياطات النفط تتركز في فنزويلا التي بلغت 297.6 مليار برميل سنة 2013، تليها السعودية بـ 265.9 مليار برميل لسنة 2013، ثم إيران بـ 157 مليار برميل.

الفرع الثاني: تطور الإنتاج العالمي للنفط

حقق الانتاج النفطي العالمي زيادات تدريجية ومنتظمة وهذا بالرغم من تميزه بالإنتقال من منطقة إلى أخرى أي أنه عندما يقل في مكان فإن شركات الانتاج النفطي تنتقل إلى مناطق أخرى، تكون غنية بالنفط ويحدث ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة، ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الانتاج العالمي من النفط السرعة الملحوظة

التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الامر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها. أضف إلى هذا أن الزراعة الحديثة تتطلب الكثير من المكنة، ولقد لعبت الصناعة البتروكيماوية دورا هاما في تنمية الانتاج البترولي نتيجة تنمية صناعة التكرير. حيث أن الانتاج النفطي يوجه إلى قسمين يتمثل القسم الأول في تصديره في شكله الخام والقسم الثاني يتمثل في توجيهه للصناعات النفطية وإنتاج منتجات صالحة للاستهلاك النهائي[1].

وللوقوف على حجم الانتاج العالمي من النفط سيتم عرض الجدول المولي الذي يبين تتطور حجم الانتاج العالمي للنفط

الجدول رقم (06): الإنتاج العالمي للنفط لسنتي 2010 –2014

الدولة	الإنتاج سنة 2010 (برميل)	الإنتاج سنة 2014 (برميل)
بريطانيا	1.36 مليون	840 ألف
النرويج	2.14 مليون	1.92 مليون
سوريا	390 ألف	-
اليمن	300 ألف	-
إيران	3.7 ملايين	2.78 مليون
ليبيا	1.55 مليون	360 ألف
السعودية	8.31 مليون	10.11 مليون
الكويت	2.3 مليون	2.9 مليون

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات:

محمد الشطي،" الطلب العالمي على النفط ارتفع في 2014 ليصل 92 مليون برميل يوميا"، جريدة الرياض (يومية)، العدد 16706،2014/03/31، ص. 07.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاضا في الإنتاج العالمي للبترول، من سنة 2010 إلى سنة 2014، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول عام 2014، خاصة في ليبيا حيث انخفض الإنتاج إلى 360 ألف برميل سنة 2014 بينما كان 1.55 مليون برميل في سنة 2010، وانخفض أيضا في بريطانيا حيث أصبح 840 ألف برميل في سنة 2014 بينتما كان 1.36 مليون برميل لسنة 2010.

الفرع الثالث: تطور الاستهلاك العالمي للنفط

تعتبر الثروة النفطية في الوقت الراهن أهم المصادر الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الدولي "فالنفط يستهلك في توليد

[1]- عبد المطلب عبد الحميد و محمد شبانة، " **أساسيات في الموارد الاقتصادية**"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998، ص 216.

الكهرباء وفي المنازل والشركات التجارية (للتدفئة المركزية) وفي الصناعة (في المراجل البخارية والأفران ومختلف الاستعمالات الغير الطاقوية ، كصناعة البلاستيك) وفي النقل أيضا[1]"

إنه ومن خلال تحليل هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة يتبين لنا بأن النفط يستحوذ على الحصة الأكبر مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى المنافسة له ، والشكلان التاليان يوضحان ذلك.

الشكل رقم (03): الإستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة (1971- 2009)

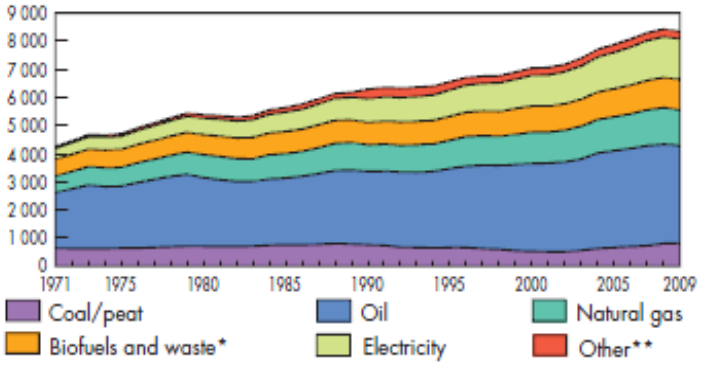

Source: International Energy Agency.key world Energy Statistics 2011, page .28.

الشكل رقم(04): مكانة البترول ضمن الإستهلاك العالمي للطاقة (1973- 2009)

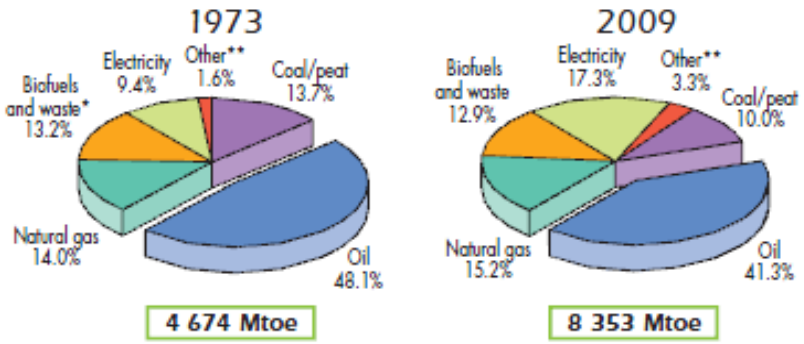

Source: International Energy Agency.key world Energy Statistics 2011, page. 28.

وإنه وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة(iea)" international energy agency » لسنة 2009 والتي تمخض عنها الشكلان السابقان نلاحظ بأن النفط يستحوذ على 41.3 % أي بمقدار 3350 مليون طن نفط مكافئ من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي قدر ب 8353 مليون طن مكافئ، في حين كان النفط يستحوذ سنة 1973 على 48.1% من إجمالي الإستهلاك العالمي للطاقة والذي كان يقدر ب 4674 مليون طن نفط مكافئ، ورغم هذا الانخفاض والذي قدر ب 6.8 % من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي يرجع أساسا إلى أسباب بيئية واقتصادية، وتنامي الاستغلال العالمي للطاقة المتجددة بفضل الأبحاث المتواصلة لتطويرها، يبقى النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وبدون منازع، وحتى حسب التوقعات المستقبلية لهيكل الاستهلاك الطاقوي العالمي يتوقع

[1]- وحيد خير الدين، المرجع سبق ذكره، ص. 64.

أن "الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية سينمو بنسبة 40%على مدى العقدين المقبلين "، وسيبقى النفط هو الأكثر استعمالا من بين المصادر الطاقوية الأخرى بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ... وغيرها، فوفقا لتقرير الأوبك OPEC لشهر جوان من سنة 2012 " يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط والسوائل الأخرى إلى 102.4 مليون برميل في اليوم ، على مدى العشرين سنة المقبلة أي في غضون سنة 2030، أي بمعدل نمو صافي في الطلب على النفط قدره 16.5 مليون برميل في اليوم.

خلاصـــة:

من خلال دراسة وتحليل النفط اتضح بجلاء بأنه أهم المصادر الطاقوية في العالم، وذلك راجع إلى مميزاته وأهميته التي لا يضاهيها أي بديل من البدائل الأخرى، إضافة إلى أهميته الاستراتيجية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، وهذا سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد السواء، وكل من هذه الدول تحاول أن تبسط سيطرتها و نفوذها على هذا المصدر الطاقوي من خلال السيطرة على السوق النفطية العالمية، وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، فمن أراد السيطرة على العالم لابد له أن يسيطر على أهم مصدر للطاقة وهو الثروة النفطية، التي تتركز أساسا في دول الشرق الأوسط الذي تحتوي أراضيه على ما يقارب ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي وهو ما جعلها بؤرة صراع دولي دائم، وهذا كله رغبة في السيطرة على أكبر مستودعات النفط في العالم.

الفصل الثالث

البرامج التنموية و مصادر تمويلها

في الجزائر للفترة 2000- 2014

تمهيـــــد:

تعتبر عملية التنمية إدخال تحسينات مثمرة في الجانب الاقتصادي باستخدام مجموعة من الأفكار والوسائل، وقد مرت المسيرة التنموية في الجزائر بعدة محطات بعد الاستقلال، فقد احتاجت الجزائر إلى تدابير وسياسات جديدة قادرة على تغيير أوضاعها الصعبة السائدة في تلك الفترة التي كانت نتيجتها اقتصاد في حالة مزرية فقد عانت الجزائر من انهيار في معظم القطاعات لذا عملت الحكومة الجزائرية بإتباع مجموعة من البرامج المتتالية التي اختلفت باختلاف أفكارها ونتائجها حيث كان كل برنامج بمثابة أرضية لبرنامج يليه، ولكن رغم اختلاف النتائج إلا أن الهدف الوحيد الذي كانت ترجوه الجزائر من إتباع هذه البرامج هو تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة (2001- 2014) ونتائجها.

المبحث الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة 2001– 2014 ونتائجها

لقد عملت الجزائر على وضع سلسلة من البرامج التنموية الهادفة إلى محو العشرية السوداء التي عانت منها الدولة، تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010–2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001–2004 ونتائجه

برنامج الانعاش الاقتصادي هو "سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق الانتاج والتشغيل، وذلك عن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكيتري، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار"[1].

فبرنامج الإنعاس الاقتصادي يمثل منعطف في مسار الاصلاحات الاقتصادية، تم الاعلان عنه من طرف رئيس الدولة يوم 2001/04/26، حيث تم خلاله استخدام عائدات النفط غير المتوقعة لتغيير الطلب الإجمالي وخلق وظائف والوصول إلى مستويات من النمو الاقتصادي لا تقل عن 06% في السنة من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو برنامج إنفاق رأسمالي، رصد له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، خلال الفترة 2001– 2004 أي ما يعادل 7.5 مليار دولار و يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد إلى هذا غلاف مالي يضاف يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[2].

ولقد عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يلي:

[1]– عمار شلابي ، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011، ص. 333.

[2]– إيمان زوين، "**دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص. 96.

الجدول رقم (07) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

البرامج / البيان	المبلغ (مليار دج)	النسبة%
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	201.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: إيمان زوين، "**دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص. 96.

يتضح من الجدول أعلاه أن الدولة أعطت أهمية كبيرة للخدمات العمومية وتحسن المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة 40.1 % من مجموع الغلاف والمخصص لهذا البرنامج ثم يليه التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21.7% ثم دعم مسار الانتاج ودعم الاصلاحات بقيمة 65.3 % مليار دج و456 مليار دج أي بنسبة 12.4 و 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

الفرع الأول: المحاور الرئيسية لبرنامج الانعاش الاقتصادي

تتوقف قضية الانعاش الاقتصادي على تهيئة الظروف وتوسيع مجهودات التنمية ومضاعفة فعاليتها، لذا لابد من ترتيب الأولويات وفقا لتوجهات رئيسية تتمثل في تعزيز الإطار الهيكلي والتنظيمي للاقتصاد بإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي هيكلة سليمة و إنعاشه، وتتمثل أهم المحار الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:

أولا: إعادة هيكلة القطاع العمومي الاقتصادي

يشكل القطاع العمومي الاقتصادي جهازا له قيمة وقدرة تقنية وصناعية معتبرة وقدرا كبيرا من طاقة النمو الكاملة، غير أن هذا القطاع يعاني صعوبات في إظهار إمكانيته وذلك بسبب الاختلالات العميقة الموجودة في **سيرة** الداخلي ونقائص الاطار الوطني المحيط به على حد سواء، والتي يمكن ايجازها فيمايلي[1]:

- تعدد الوظائف الثانوية والخدمات المساندة مازال يفرز في الغالب أشكال من التذبير في المؤسسات العمومية التي تنعكس عليها بتدني فعاليتها.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، " **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص.45، 46.

- في جملة القطاعات التي تمتلك خطوط النمو يدخل قطاع المحروقات والبتروكيمياء بطاقات كامنة يحسن أن يواصل توسيعها. وهذه الطاقات الهائلة تمكن هذا القطاع من التوسع الذاتي وتجعل منه عاملا للتكامل الصناعي.
- يعد الاهتمام بهذا القطاع لمضاعفة الصادرات في المدى المتوسط، ومهما يكن الأمر لابد أن توضع موارد قطاع المحروقات في خدمة توزيع القاعدة الانتاجية والتجارة الخارجية للبلاد قصد التخفيف تدريجيا من تعبئتها لتقلبات الاسواق الدولية.

ثانيا: توسيع الاستثمار الخاص والمحلي

لا بد للاستثمار الخاص أن يسهم إسهاما محسوسا وعلى المدى القريب في التنمية الوطنية، ومن شأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تفيد بتكثيف النسيج الصناعي وتوسيع التشغيل إلى حد بعيد، ولهذه الأخيرة مجال واسع لاستثمار الموارد القليلة الاقبال عليها لحد الآن مثل السياحة والصيد البحري وغيرها ومن ثمة يتأتى تنويع الصادرات.

كما اختارت الجزائر استكمال خطوات التحرير التي بدأتها في مرحلة الاصلاحات الهيكلية فضلا عن استمرارها في إستراتيجية تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي.

ولذلك فقد استعملت أسلوب الخوصصة كإحدى الوسائل التي تزيد من نمو الموارد المالية الموظفة في الحلقة الاقتصادية وتشجيع استثمار الخواص والاستثمار الأجنبي لضمان حسن التكيف مع المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق بما يخدم مصالح البلاد عبر الخوصصة يمكن تبني وسيلة في المنافسة الدولية المطابقة للأهداف الجديدة للدولة، إذ لا ينبغي النظر إلى الخوصصة كغاية في حد ذاتها.

الفرع الثاني: نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية حيث تجسد هذا الانعاش من خلال نتائج عديدة نذكر منها على الخصوص ما يلي :

أولا: البعد الاقتصادي في برنامج الانعاش

يمكن ملاحظة نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي من خلال استعراض قيم أهم المؤشرات الاقتصادية المحققة خلال فترة تنفيذ البرنامج والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (08): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات(مليار دج)	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3686
التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصد الميزانية(مليار دج)	53.19-	68.71	26.03	35.02-	466.6
احتياطات الصرف مليار$	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2003، 2005.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق انعاش مكثف خلال السنوات 2001-2004 رافق استعادة الأمن عبر ربوع البلاد فبالنسبة الناتج الداخلي الخام في سنة 2004 إلى 5993 مليار دولار، وهذا ما يفسر وبدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في انتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود49.5 % عند نهاية سنة 2004 مقارنة بسنة الأساس، أما بالنسبة للتضخم قد سجل أكبر نسبة له سنة 2001 ب 4.2 والنخفض في سنة 2002 و2003 ثم ارتفع سنة 2004 على التوالي وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الانفاق الحكومي. ونلاحظ كذلك بالنسبة للمؤشرات الاخرى أن من الدلالات التي تبعث على الارتياح ثبات العملة أو استقرار معدل الصرف طوال فترة البرنامج وهذا ما يعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الايجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

ثانيا: البعد الاجتماعي في برنامج الانعاش

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا تمثل في نقطتين أساسيتين أولاهما يتمثل في رفع من قيمة التحولات واستهداف الفئات المعينة من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي والثاني يتمثل في محاربة الفقر وتوفير فرص عمل وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): أهم المؤشرات الإجتماعية خلال الفترة 2001-2004

الوحدة (%)

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الوطني الخام	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال	5.50	10.50	7.60	9.80	8
التحولات الاجتماعية	6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
الفقر	-	22.60	8.50	8	6.8

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، جوان 2003، ص.37.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنه بالرغم من التطور الملحوظ في الناتج الداخلي الخام ابتداء من 2002 إلا أن هذا لم ينعكس بالايجاب على رواتب العمال والتحولات الاجتماعية حيث اعتمدت الجزائر هنا سياسة التقليص في الغلاف المالي لكن من جهة أخرى استطاعت الجزائر أن تقلص من نسبة الفقر لأكثر من 50 % في سنة واحدة أي 2001-2002.

المطلب الثاني: برنامج سياسة النمو الاقتصادي 2005– 2009 ونتائجه

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2004، ولقد رصدت له الدولة مبلغا إجماليا قدر ب 2101.4 مليار دج أي ما يعادل 22 مليار دولار، كما شهدت نفس الفترة إطلاق برنامجين تكميليين آخرين، الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري وتراكم الادخار الحكومي. ولقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج للحفاظ على المكاسب المحققة في اطار برنامج الإنمائي الأول، انطلاقا من أن المكاسب حتى وإن لم تسمح بتحقيق كافة الأهداف إلا أنها تعد الاطار المناسب المشجع على الاستمرار في نفس النهج.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تتميز أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بمدى البرنامج حيث يمكن تلخيصها على النحو التالي [1]:

[1]- عبد الرحمان تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص. 249.

1- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة؛

2- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة؛

3- توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة؛

4-إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقوية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين المستوى المعيشي للسكان؛

5- إنتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة والخوصصة، ومواصلة التكييف المالي والاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج أفضل في هذه الفضاءات وهو الهدف الذي يندرج في إطار التحديات الكبرى التي يرفعها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة.

ولقد تضمن برنامج دعم النمو خمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) محاور برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة %
برنامج تحسين الظروف المعيشة للسكان	1908.5	45.41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.85
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50	1.18
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005، ص. 6، 7 عن الموقع:

http://www, premierminstre, gov,dz.

بملاحظة هيكل توزيعات النفقات الذي شمله هذا البرنامج يتضح لنا جليا ترتيب الأولويات، حيث يأتي المحوران الأول والثاني على رأس القائمة بامتصاصهما على التوالي 45.41 % و 40.53 % من الغلاف المالي الإجمالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم التحديات التي ترفعها الدولة في هذين المجالين الحيويين اللذان بقيا لفترة طويلة يعانيان من الضعف.

الفرع الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لقد نتج عن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي العديد من النتائج والتي يمكن ايجازها فيمايلي:

أولا: الخروج من المديونية

إن من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور الدين الخارجي مليار$

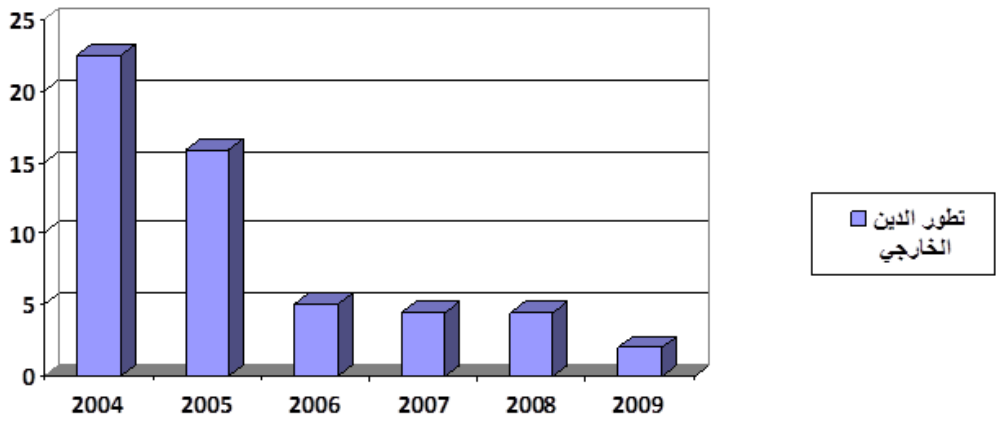

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2009، أكتوبر 2010، ص. 87.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الدين الخارجي قد عرف تناقص جدري منذ سنة 2006 حيث تراجعت إلى 2.5% مليار دولار نهاية 2009، بعد ما كانت 4.5% نهاية 2007 وأيضا 5 % نهاية سنة 2006 بعدما كانت مرتفعة في كل من سنتي 2005 و 2004.

أما الديون قصيرة الأجل فقد بلغت 1.5 مليار دولار مع نهاية 2009 .

ثانيا: الاحتياطي النقدي

الجدول رقم (11): تطور الاحتياطي النقدي 2005- 2009

الوحدة: مليار دج

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات الاجمالية بدون ذهب	56.18	77.78	100.18	143.10	148.91

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2009، ص.79.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياطي النقدي وخلال الفترة 2005- 2009 قد ارتفاع من سنة إلى أخرى حيث أنه قد بلغ 77.88 مليار دج سنة 2006 وبلغ 100.18 سنة 2007 وبلغ 148.91 مليار دولار مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية

ويمكن ايجازها فيما يلي:

1– **مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة:** لقد شهدت الفترة 2005- 2009 تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية عن الاستثمارات الخاصة، وفيمايلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (12): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005- 2009

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الادارات العمومية والمؤسسات	3166374
مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 2، أكتوبر 2010، ص. 5.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه هناك تطور هائل في مناصب الشغل حيث تراوحت مناصب الشغل المستحدثة من قبل الادارات العمومية والمؤسسات 3166374 أما بالنسبة لمناصب الشغل الدائمة فلقد بلغت 1865318.

2– **حصة السكن:** تشير احصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1045269 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات.

3– **الصحة العمومية:** شهدت الصحة العمومية هي الاخرى توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة وفيمايلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية.

الجدول رقم (13): تطورات هياكل الصحة العمومية

الانجازات المادية	الفترة 1999– 2004	الفترة 2005– 2009	مجموع الفترة 1999– 2009
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 4، أكتوبر 2010، ص.5.

يبين الجدول أعلاه الانجازات المادية للمستشفيات والعيادات المتعددة الاختصاصات ولقد تميزت الفترة 1999-2004 بانجاز 23 مستشفى و 83 عيدة متعددة الاختصاصات، أما الفترة 2005-2009، فتميزت بتوسع هام لشبكة الصحة العمومية وقد اندرجت الاشهر الثمانية عشر الاخيرة في هذا الاتجاه مع استلام 11 مستشفى و 43 عيادة متعددة الاختصاصات، و 79 مركز صحيا، و 8 مركبات للامومة والطفولة ، والعديد من قاعات العلاج.

4– **التربية الوطنية**: لايخفي على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي والتكوين المهني، وهي قطاعات احتلت الاولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005- 2009)، وهو مايفسره التطور الملحوظ في مجموع الأغلفة المالية، حيث انتقلت من 225.5 مليار دج سنة 2000 إلى 403.3 مليار دج سنة 2005 ثم قفزت مع بداية 2010 إلى 1100مليار دج، أي ما يعادل 16 مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة، وتتمثل فيمالي:

الجدول رقم (14): تطور الانجازات المادية لقطاع التربية

البيان / الفترة	1999– 2004	2005– 2009	التطور%
المدارس الابتدائية	4592	1800	39.19
الاكماليات	1700	1013	59.58
الثانويات	666	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	498	358	71.88
المطاعم والنظام النصف الداخلي	3242	2502	77.35

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 4، أكتوبر 2010، ص.5.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع التربية الوطنية يشهد تطورا متواصلا لقدراتها وتعميقا لإصلاحاتها وبالتالي تحسنا لنتائجها. حيث تقدر نسبة تطور الانجازات للمدارس الابتدائية بـ 39.19 %، وتقدر نسبة الإكماليات بـ 59.58%، حيث تمت المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي بأعلى نسبة في التطور وتقدر بـ 71.88 %، ثم تليها في المرتبة الثانية المطاعم والنظام النصف الداخلي حيث تقدر نسبة انجازاتها بـ 77.35%.

5– **التعليم العالي**: ومن الانجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة في انجاز الاصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 ونتائجه

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية بمثابة ديناميكية لإعادة الاعمار الوطني التي انطلقت منذ حوالي 10 سنوات وهو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010 – 2014 ولقد تمت الدراسة والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في اطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009 والذي دعم بالبرنامجين التكميلين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا للفترة 2006- 2009.

الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014

يتطلب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه السلطات للفترة 2010- 2014 من أجل انجاز مختلف مشاريعه حوالي 21.214 مليار دج أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار ويعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لا نجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010- 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره(الابتدائي و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة و الرياضة و الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني و المجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتى امتداد للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما يبينه الجدول التالي:

[1]- برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014، **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، 2010/5/7، الجزائر، ص- ص. 2- 5.

الجدول رقم (15): الاغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية

الوحدة :مليار دج

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة كالكهرباء والغاز	350
المجمـــــوع	8857

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 4، أكتوبر 2010، ص.48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن و التعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث ان قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة 2010-2014.

حيث يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، وتهيئة الإقليم و البيئة، تحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات الضرائب التجارة و العمل[1].

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية. تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. و على صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم[2].

[1]– عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره ،ص. 315.

[2]– برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014، مرجع سبق ذكره، ص– ص. 2– 5.

الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من المخطط الخماسي 2010- 2014

يهدف البرنامج إلى مايلي[1]:

- ✓ المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة واجتماعية اقتصادية مستقبلية الجالبة للاستقرار الأمن والازدهار؛
- ✓ فك العزلة وتحسن امن الطرقات؛
- ✓ دعم المكانة الجيو استراتيجية للجزائر؛
- ✓ تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد؛
- ✓ تطوير النشاطات التجارية والاسهام في دفع مستوى النمو الاقتصادي؛
- ✓ المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري؛
- ✓ المساهمة في خلق مناصب الشغل؛
- ✓ تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والانجاز؛
- ✓ تحسين التنمية البشرية والتنمية الصناعية؛
- ✓ مواصلة تطوير المنشئات القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة؛
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إلغاء البيروقراطية خاصة بيروقراطية الملفات التي تمثل عائق أمام المستثمرين؛
- ✓ تسهيل إمكانية الحصول على العقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية.

الفرع الثالث: نتائج برنامج المخطط الخماسي 2010- 2014

من نتائج برنامج المخطط الخماسي 2010- 2014 أهم المؤشرات الاقتصادية والتي يمكن ايجازها فيمايلي[2]:

1- بالنسبة للناتج المحلي تشير التقديرات إلا أن معدل الناتج المحلي الاجمالي للجزائر قد بلغ 3.6 %في سنة 2010 وهذا بسبب الاستثمارات الضخمة التي طرحت لانجاز في اطار المخطط الخماسي 2010- 2014 ولكن قد شهد في سنة 2013 انخفاضا طفيفا قدر بـ 2.8% ثم عاود الارتفاع سنة 2014 حيث اصبح يقدر بـ3.0% وهذا مايدل على الأداء الجيد للاقتصاد الوطني.

[1]- تقرير خطة عمل وبرنامج قطاع الاشغال العمومية، **حصيلة برنامج 2005- 2009 وخطة عمل برنامج 2010- 2014**، وزارة الأشغال العمومية، نوفمبر2009، ص. 13.

[2]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2011، 2014.

2- بالنسبة للتضخم: لقد سجل معدل التضخم أكبر نسبة له في سنة 2012 بـ 8.89% لينخفض إلى 3.25 %في سنة 2013 ثم انخفض بنسبة 2.92% في 2014 وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار.

3- بالنسبة لاجمالي خدمة الدين الخارجي: حيث سجلت في سنة 2010 مايقارب 1.0% ثم انخفضت تدريجيا في سنة 2011 بنسبة 0.8 % ثم ارتفعت نوعا ما بنسبة 1.1 % في سنة 2012 ثم عاودت الانخفاض بنسبة 0.7 % بسنة 2013.

المبحث الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

تعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل، ذلك بالاستخدام الأمثل لهذه المدخرات .ويرجع التركيز على التمويل الداخلي لكون التدفقات الخارجية للموارد قد لا تكون مؤكدة وثابتة، كما أنها تخضع لاعتبارات مختلفة وعديدة يصعب التحكم فيها. ولقد عرفت الجزائر تنوع في مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، والتي يمكن عرضها كما يلي:

المطلب الأول: الادخار الحكومي و التمويل التضخمي

للمصادر الداخلية أهمية كبرى في تمويل التنمية، وعدم كفاية هذه الموارد لمتطلبات التنمية، كثيرا ما يؤدي إلى التجاء الدولة إلى مصادر الادخار الإجباري، وبالتالي اللجوء إلى اقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد. وتهدف الدولة من وراء ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي لتغطية عجز تستخدمه في الميزانية، ومن بين هذه المصادر الادخار الحكومي والتمويل التضخمي، حيث يعتبر الادخار الحكومي من بين المدخرات الإجبارية والتي لا يقبل عليها الأفراد والمؤسسات طواعية، بل يتأتى هذا النوع من المدخرات من الاقتطاعات الإجبارية التي تحصل عليها الدولة من مختلف الدخول. ويعتبر هذا المصدر من المصادر التي تلقى اهتماما خاصا في الدول النامية، لأن مساهمته لها دورا كبيرا في دعم عملية التنمية في هذه الدول، كما يمكن مختلف الدول من أداء دورها ومهامها خاصة فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية وفي الحدود المنوط لها، أما التمويل التضخمي فيعتبر هو أخر من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته.

الفرع الأول: الادخار الحكومي

الادخار الحكومي هو الفائض الذي يحققه القطاع الحكومي، ويكون أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية برامج التنمية الاقتصادية رغم ضخامتها وبصفة عامة نجد أن معدل الادخار الحكومي أكبر من النفقات العمومية، وهذا لا يعني أن الميزانية العامة لم تشهد عجزا ماليا، بل في بعض السنوات حققت الميزانية عجزا ولم تحقق فائضا، هذا ما يدفعنا الى التفرقة بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفائض

الميزانية العامة زيادة الايرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيمثل في الجزائر الفرق بين الايرادات الحكومية ونفقات التسيير وإن كان هذا الرصيد موجبا فهو بذلك يعتبر مصدرا هاما لتمويل المشاريع الاستثمارية، وفيما يلي هذا الجدول يوضح الادخار الحكومي للجزائر خلال الفترة (2000-2013):

الجدول رقم (16): تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة2000–2013

الوحدة: مليار دج

السنوات	الايرادات العامة	نفقات التسيير	الادخار الحكومي
2000	1578.1	838.9	739.2
2001	1489.9	798.6	691.3
2002	1603.0	975.6	627.4
2003	2022.9	1122.8	900.1
2004	2223.2	1251.1	972.1
2005	3076.9	1245.1	1831.8
2006	3693.5	1437.9	2201.6
2007	3687.7	1673.9	2013.7
2008	5190.1	2217.7	2972.4
2009	3676.0	2300.0	1376.0
2010	4392.8	2659.0	1733.8
2011	5703.4	3797.2	1606.2
2012	6330.0	4908.3	1721.7
2013	6863.0	4335.6	2527.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات منشورة في الموقع الرسمي لوزارة المالية:

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html

تاريخ الاطلاع 2015/04/15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الجزائر قد حققت فائضا خلال الفترة الممتدة من 2000- 2013، بمعنى أن في كل السنوات كانت الايرادات العامة تفوق نفقات التسيير، رغم أن الميزانية العمة لم تحقق فائضا في كل السنوات حيث مثلت هذه المدخرات نسبة مهمة في كل من ميزانية التسيير والتجهيز، فبالنسبة لميزانية التسيير مثلت المدخرات نسبة 87.79% من ميزانية التسيير بمعنى أن الادخار مكن من تغطية 87.79% من نفقات التسيير حيث بلغت

نسبة التغطية سنة 2005 إلى 153% وانخفضت سنة 2009 إلى 60% ووصلت أدنى نسبة لها سنة 2013 حيث بلغت نسبة التغطية 37%.

و باعتبار الادخارات بصفة عامة توجه إلى الاستثمار ذلك ما يستدعي دراسة أهميتها إلى الاستثمار، أي نسبة تغطية الادخار الحكومي لميزانية التجهيز، في سنة 2000 كانت نسبة الادخار إلى ميزانية التجهيز 218 % ويعود هذا الارتفاع الكبير في الايرادات العامة، كما فاق الادخار الحكومي ميزانية التجهيز من سنة 2001 إلى غاية 2008 حيث بلغت نسبة التغطية في هذه السنة 15% ثم انخفضت تغطية المدخرات الحكومية لميزانية التجهيز خلال السنوات من 2009 إلى غاية 2013 وكانت أدنى نسبة سنة 2012 حيث بلغت 61%.

ولتحليل الادخار الحكومي يستدعي الامر تحليل كل من الايرادات العامة والنفقات العامة لميزانية التسيير باعتبارهما العاملين المحددين للادخار الحكومي وهذا مايوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة2009-2013

الوحدة : (مليار دج)

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
2009	3676.0	4246.3	-570.3
2010	4392.9	4466.9	-74.0
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6339.3	7058.1	-718.8
2013	5940.9	6092.1	-151.2

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المرجع: المديرية العامة للخزينة.

من خلال الجدول السابق يتضح أن العجز الميزاني للسنة 2013 قد بلغ 151.2 مليار دينار، وهو عجز يقل عن ذلك المسجل في سنة 2009 و سنة 2012، ويؤكد وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي، لكن على عكس عجز سنة 2010 و2011 و2012، نجم العجز الميزاني المسجل في سنة 2013عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية وارتباطا بذلك، انخفاض الايرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال.

الفرع الثاني: التمويل التضخمي

تلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة (أي عندما تكون نفقاتها تتجاوز ايراداتها)، وذلك من أجل دفع النمو الاقتصاد ي من خلال الانفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الاوراق المالية التي تصدرها الى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها. ان هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار

يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم. حيث تعتبر الجزائر من الدول النامية التي عانت من تدني المدخرات المحلية الاختيارية مما دفعها إلى البحث عن مصادر محلية أخرى تمثلت في التمويل التضخمي، وسوف نتطرق لدراسة التمويل التضخمي في الجزائر وذلك من خلال تطور الكتلة النقدية.

أولا: تطور الكتلة النقدية

تتمثل الكتلة النقدية أساسا في النقود وشبه النقود حيث تعتبر النقود هي العملة (M) ويرمز لها بالرمز (1) أما الجانب الثاني من الكتلة النقدية فيتمثل فيما يطلق عليه بشبه النقود أو شبه العملة. قد يكون إما بسبب (M) والتوسع في الكتلة النقدية الكلية والذي نرمز له بالرمز(2) زيادة النقود أي العملة الأساسية نتيجة تطور الودائع، أو زيادة العملة الانتمائية، أو قد يكون بسبب زيادة اشباه النقود وسوف نحاول عن طريق إدراج الجدول التالي تحليل الكتلة النقدية في الجزائر وتحديد أهمية كل نوع من العناصر المكونة لها[1].

الجدول رقم (18): تطور الكتلة النقدية والناتج الخام الوحدة(مليار دج)

السنوات	النقود M1	شبه النقود	النقود+ شبه النقود M2
2000	1048.18	974.3	2022.48
2001	1238.5	1235.0	2473.5
2002	1416.3	1485.2	2091.5
2003	1631.0	1723.9	3354.9
2004	2165.7	1478.7	3644.4
2005	2437.5	1632.9	4070.4
2006	3177.8	1649.8	4827.6
2007	4233.6	1761.0	5994.6
2008	4964.9	1991.0	6955.9
2009	4949.8	2228.9	7178.7

المصدر: فضيل رايس، " **تحويلات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص. 18.

نلاحظ من خلال احصائيات الجدول السابق أنه كأي اقتصاد منفتح على الخارج تؤثر التغيرات الخارجية تأثيرا كبيرا على الوضع النقدي المحلي في الجزائر وترجع أسباب هذه التغيرات في معظمها الى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أنه و منذ سنة 2001 هناك توسع كبير في الكتلة النقدية حيث ارتفعت من 2022.48 مليار دينار سنة 2000 الى 2473.5 مليار دينار سنة 2001، ثم بلغ 7178.7 سنة 2009 ويعود

[1]– بن علي بلعزوز، " **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر، 2004، ص .248.

سبب ذلك الى ارتفاع في مكوناتها خاصة النقود وهذا ما يعكس وضعية الجزائر خارجيا من خلال زيادة احتياطات الصرف.

المطلب الثاني: التمويل المصرفي

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية .ويتم مقابلة هذه الاحتياجات الْتمويلية عن طريق سوقين:سوق المال وسوق الْنقد.فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات و أذون و عقود وقروض .بينما الاحتياجات الْتمويلية القصيرة الأجل من قروض و تسهيلات تتم عن طريق سوق الْنقد حيث تقوم المصارف الْتجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة(تقديم قروض و تسهيلات قصيرة الأجل) لكن هذا لا يعني أن تستثنى المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل[1].

وفيمايلي نحاول أن نبين كيف يساهم التمويل المصرفي في تميل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2004- 2014**

شهدت الساحة البنكية ظهور بنوك خاصة، الأمر الذي أدى إلى خلق جو من المنافسة بين هذه الأخيرة والبنوك العمومية فيما يخص جذب أكبر قدر ممكن من الودائع وهذا من أجل تمويل الاقتصاد وهذا ما يخدم بالإيجاب التنمية الاقتصادية، ولهذا نحاول تسليط الضوء على ما حققه هذا القطاع بنظيره العام .

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 251، 252.

الجدول رقم(19): هيكل الودائع حسب طبيعة ملكية البنك 2005-2013

		ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل بالعملة الصعبة	حصة كل بنك
2005	بنوك عمومية	1108.3	1575.3	90.5
	بنوك خاصة	116.1	57.6	9.5
2006	بنوك عمومية	1597.5	1584.5	91.26
	بنوك خاصة	152.9	65.3	8.74
2007	بنوك عمومية	2369.7	1671.5	92.53
	بنوك خاصة	191.1	89.5	7.47
2008	بنوك عمومية	2705.1	1870.3	91.18
	بنوك خاصة	241.8	120.7	8.82
2009	بنوك عمومية	2241.9	2079	91.3
	بنوك خاصة	261	149.9	8.7
2010	بنوك عمومية	2569.5	253.7	89.8
	بنوك خاصة	301.2	35.4	10.2
2011	بنوك عمومية	3095.8	272.4	89.1
	بنوك خاصة	400	31.2	10.9
2012	بنوك عمومية	2823.3	295.9	87.1
	بنوك خاصة	533.1	43.3	12.9
2013	بنوك عمومية	2942.2	324.2	86.6
	بنوك خاصة	595.3	45.7	13.4

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على: تقرير السنوي لبنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص. 103.

يتضح من الجدول أعلاه سيطرة البنوك العمومية على سوق الموارد، نظرا للثقة المفرطة التي تتميز بها لدى المودعين، إلا أن سنتي 2007 و2008 عرفتا انتعاشا لنشاط البنوك الخاصة فيما يتعلق بجمع الموارد حيث شهدت نسبة ارتفاعها من 7.47% إلى 8.82 %، وهذا عكس السنوات الأخيرة ابتداء من 2010 التي عرفت انخفاض تدريجي، ورغم هذا الانخفاض تبقى حصة ودائع المصارف العمومية معتبرة مقارنة بحصة ودائع المصارف الخاصة، وهذا راجع لانخفاض ودائع قطاع المحروقات، التي هي أساسا في شكل ودائع تحت الطلب وهذا الانخفاض يكون لصالح الودائع لأجل حيث بلغت وتيرة ارتفاعه 10.7 مقابل 19.6 في سنة 2012، كما هو الحال بالنسبة للمصارف الخاصة (11 مقابل 19 في

2012)، مما جعل حصة الودائع لأجل في إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل المجمعة تنتقل من 44.4 في 2011 إلى 49.8 في 2012 وأخيرا إلى 51.1 في سنة 2013.

الجدول رقم(20): هيكل القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك الجزائرية 2005-2013

		قروض قصيرة الاجل	القروض متوسطة وطويلة الأجل	المجموع
2005	المبلغ	923.3	855.6	17782.84
	%	52	48	100
2006	المبلغ	915.7	988.4	1904.1
	%	48.8	51.2	100
2007	المبلغ	1026.1	1177.6	2203.7
	%	46.2	53.8	100
2008	المبلغ	1189.4	1424.7	2614.1
	%	45.5	54.5	100
2009	المبلغ	1197.5	1739.9	2437.4
	%	40.7	59.3	100
2010	المبلغ	1311.0	1955.7	3266.7
	%	40.1	59.9	100
2011	المبلغ	1363.0	2361.7	3724.7
	%	36.6	63.4	100
2012	المبلغ	1361.6	2924.0	4285.6
	%	31.8	68.2	100
2013	المبلغ	1423.4	3731.1	5154.5
	%	27.6	72.4	100

المصدر: : من اعداد الطالبتين اعتمادا على: تقرير السنوي لبنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص. 108.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، منذ 2006 تعتبر أعلى من حصة القروض قصيرة الأجل (54.5% في نهاية 2008 مقابل 53.8% في نهاية 2007 و 51.5% في نهاية 2006)، و يُؤَكّد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2013 الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي بلغت حصة نسبية قدرها 72.4 ٪ من قائم القروض الموزعة مقابل 27.6٪ بالنسبة القروض قصيرة

الأجل، وهو اتجاه ظهر منذ سنة2006 ويعود خصوصا إلى الارتفاع في القروض طويلة الأجل (28.6 ٪ مقابل 31.9٪ في 2012) الموزعة بالخصوص لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء.

المطلب الثالث: حصيلة التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشكل حصيلتها مصدرا مهما في تمويل الواردات الضرورية من السلع والخدمات، إضافة إلى أن مستويات الادخار وبالتالي الاستثمار تعتمد إلى حد كبير على الحصيلة من المعاملات مع الخارج، بمعنى أن حصيلة التجارة الخارجية تلعب دورا كبيرا في تحديد قدرة البلد على الاستيراد، ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة على قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في التكوين الرأسمالي، كما أن هذه الحصيلة تمكن الدولة من تسديد الدين الخارجي وأعبائه. و المشكلة الأساسية التي تواجه أغلب الدول النامية هي تخصصها العميق في إنتاج المواد الأولية وبالتالي انخفاض حجم حصيلتها ومستوى الاستثمار، مما يعني ارتباط اقتصادياتها بالخارج، والجزائر كباقي الدول النامية يعتبر اقتصادها متفتحا على العالم الخارجي، حيث ترتفع نسبة الواردات من السلع والخدمات بصورة متنامية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام.كما تتصف باختلال في هياكلها الاقتصادية والتي صبغت آثارها على تجارتها الخارجية .والهدف من دراسة هذه الحصيلة هو تمويل احتياجات التنمية من خلال مايلي:

الفرع الأول: : الميزان التجاري

لقد تطور الميزان التجاري الجزائري كثيرا من حيث حجم وقيمة كل من الصادرات والواردات، واختلفت نسبة كل من الصادرات والواردات اختلافا ملحوظا، وذلك لعوامل منها الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية والمتمثلة أصلا في المحروقات، إلى جانب سعرها، إضافة إلى الدخل الوطني للمتعاملين الأساسيين مع الجزائر، حيث عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا طول فترة الدراسة وهوما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(21): تطور الميزان التجاري للفترة2000–2013

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2000	12.3	21.65	-9.35
2001	9.61	19.09	-9.48
2002	6.7	18.70	-12.01
2003	11.14	24.46	-13.32
2004	14.27	32.22	17.95
2005	26.47	46.33	-19.89
2006	34.06	54.74	-20.68
2007	34.24	60.59	-26.35
2008	40.52	78.59	-38.07
2009	7.78	45.18	-37.4
2010	18.2	57.09	-38.89
2011	25.96	72.89	46.93
2012	20.17	71.74	-51.57
2013	9.41	64.43	-55.02

المصدر: من إعداد الطالبتين انطلاقا من إحصائيات: -بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، مارس 2014ص15. نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.bank-of- algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm، تاريخ الاطلاع (2015/04/03).

الشكل رقم(06): تطور الميزان التجاري خلال السنوات2000-2013

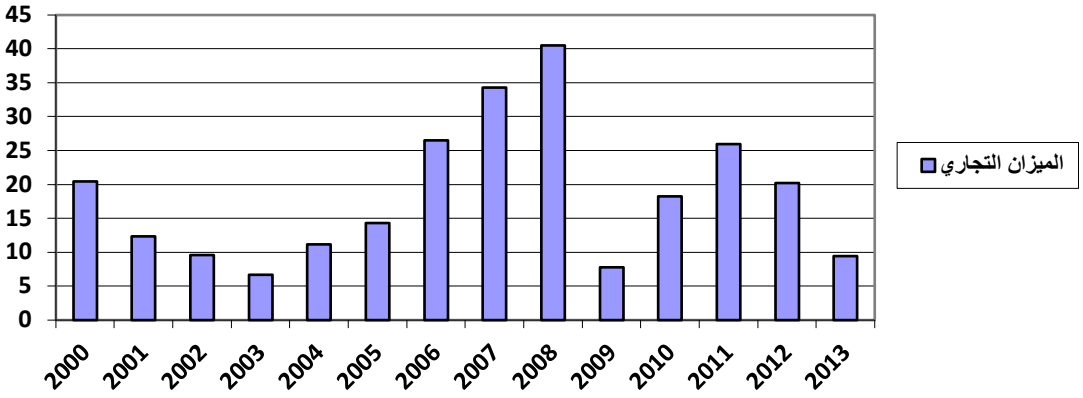

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(21).

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة كما عرف ارتفاعا مستمرا حيث حقق عام 2000 رصيدا 12.30 مليار دولار لينخفض الرصيد عام 2001 و2002 إلى 9.61 مليار دولار و6.70 إلى غاية سنة 2008 ليحقق رصيدا 40.52 مليار دولار ليبقى الميزان التجاري بعد هذه السنة في تذبذب من ارتفاع وانخفاض ليستقر عام 2013 برصيد 9.41 مليار دولار ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم التزايد لتحقيق أعلى الأرصدة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات الجزائرية إضافة إلى انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الاولى من الدراسة 24.9 مليار دولار (2001).

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية.

يجب أن تسعى التنمية إلى تحقيق التنوع السلعي في هيكل الصادرات، ويقصد بتنوع الصادرات ليس فقط العمل على تنفيذ الهيكلي في البناء الاقتصادي فحسب هذا الهدف ليس مقصودا لذاته بل السعي للخروج من تقسيم العمل الدولي وتجنب الاثار الناجمة عن التعبئة للخارج، والجزائر كبقية الدول النامية تعاني من مشكلة الاعتماد في تجارتها الخارجية من جانب الصادرات على منتوج واحد يتمثل في المحروقات أما في مجال الاستيراد فنجد هناك تنوع شديد في السلع وذلك نتيجة لضعف الانتاج الوطني من هذه السلع.

أولا– بنية الصادرات: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا 100%، فهو لايتميز بالتنوع ويعتمد على الموارد الطبيعية فقط، وما يؤكد هذا هو هيكل الصادرات والواردات الجزائرية حيث بمجرد النظر إلى هذا الهيكل نلاحظ بأن قطاع المحروقات يشكل دائما نسبة تفوق 97% من مجمل الصادرات الجزائرية وتبقى نسبة تقل عن 3% تساهم بها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات بما فيها المواد الأولية غير المحروقات، وهذا ما يؤكد بأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد

ريعي بأتم للكلمة من معنى، ذلك ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من أحادية التصدير وفيمايلي جدول يبين بنية الصادرات الجزائرية:

الجدول رقم(22): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة2000-2013

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	الطاقة والمحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الاستهلاكية
2000	21419	602	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	20	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	1	52	16
2005	45588	907	67	656	/	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	1	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	/	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	70571	2048	314	1519	/	30	18
2013	63326	2161	402	1608	/	25	18

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS عن الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz تاريخ الاطلاع (2015/04/03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية، ومن بين هذه المنتجات نجد أن المواد نصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا– بنية الواردات: إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية الجزء الأكبر من اجمالي الواردات والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013.

الجدول رقم(23):التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013

الوحدة:(مليون دولار)

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الواردات الاجمالية
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	13543
2004	208	3604	803	3591	208	7020	2765	18199
2005	212	3587	571	4088	160	8452	3107	20357
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	27439
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205	54903

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات من:

– المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http://www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع: (2015/04/03).

من الجدول السابق نلاحظ بأن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية المنتجات نصف مصنعة وسلع الاستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الاربعة الاولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2000 إلى 2008 حيث قدرت خلال سنة 2000 بـ 3068 مليون دولار وسنة 2008 بقيمة 15434 مليون دولار ولكن ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في 2013 ما قيمته 15745 مليون دولار.

في حين إحتلت المنتجات نصف مصنعة المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا من سنة 2000 بـ 1655 مليون دولار لتصبح سنة 2013تقدر بـ 10810 مليون دولار. أما المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة فقد قدرت خلال سنة 2000 بـــ 2415 مليون دولار لتصل سنة 2013 إلى 9572

مليون دولار من الواردات. فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد عرفت تزايد مستمرا خلال فترة الدراسة أي تضاعفت بحوالي أربع مرات لتقدر سنة 2013 بـ 12205 مليون دولار فقد تضاعفت بحوالي 10 مرات مقارنة بسنة الاساس. أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الأولية والطاقة فقد احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة قياسا بالواردات الأخرى.

المبحث الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل كافية على الوفاء بحاجات الاستثمار ، أو كانت الحكومة غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ القرارات المطلوبة للارتفاع بمستوى هذه المدخرات إلى ذلك الذي يتناسب مع متطُلبات التنمية الاقتصادية؛ أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها عليها أن تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل دعم مصادرها الداخلية و في مايلي سنطرق إلى أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر :

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع إنفتاحها على إقتصاد السوق، حيث قامت الجزائر بوضع جملة من الاجراءات التنظيمية والتشريعية التي عززت نجاحها الارتفاعات المستمرة لاسعار النفط، و ذلك من أجل النهوض باقتصادها والتخلص من مديونيتها الخارجية و تحقيق تنمية إقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل و الحد من البطالة.

الفرع الأول: تقنين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

مسايرة للتوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فقد عمل على إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أما الاستثمار الاجنبي المباشر، وهي[1]:

أولا– قانون النقد والقرض: بالرغم من أن القانون 90-10هدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي: حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر، و التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الارباح وإعادة تحويل رأس المال، والتخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

[1]- رفيق نزاري، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،ص ص. 88، 89.

ثانيا– المرسوم التشريعي 12- 93 لعام 1993: أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام حيث تضمن تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية و إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ثالثا– الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات: نتيجة فشل المرسوم التشريعي 12-93 في تحقيق الأهداف، جاء هذا الأمر ليؤكد على توسع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الانتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني. كما أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة و تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الانتاجية، وكذلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها ويكون رد هيئة الاستثمار على إمكانية استفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوما من تقديم الطلب.

رابعا– الامر 2006: المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، حيث يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار بالجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري 100% من الرأسمال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، فهو يوفر عدة ضمانات لحماية المستثمر تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها....، ويعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي.

وبهدف تفعيل وزيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تم إنشاء المؤسسات التالية:

أولا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الاصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993-2000، وقد خول لها مهمة تسهيل وترقية الاستثمار، حيث أن الهدف منها هو ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، من خلال استقبال والتقديم النصح للمستثمرين المحلين والاجانب، إضافة إلى حرصها على

التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع على الاستثمار ومساهمتها في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية.

ثانيا– المجلس الوطني للاستثمار: وهي هيئة يترأسها رئيس الحكومة، مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير، وإنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، إذ تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار، وإرساء لجنة طعن باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها، وتوضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار، ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار، وتخفيض أجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 28 ساعة.

ثالثا– وزارة المساهمة وترقية الاستثمار: تقترح استراتيجية ترقية وتطوير الاستثمارات المرتبطة ببرنامج الخصخصة فقط.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

و لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر كما هو ممثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000-2012 الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	التدفقات
2000	280.1
20001	1107.9
2002	1065
2003	633.7
2004	881.9
2005	1081.1
2006	1795.4
2007	1661.8
2008	2593
2009	1795.4
2010	2264
2011	2571
2012	1484

المصدر: عبد القادر ناصور، " **إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص. 257.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستويات التدفق في تحسن وتطور كبير خلال فترة الدراسة مع تسجيل تراجع خلال سنة 2003 لتعرف التدفقات فيما بعد تحسن متواصل لتسجيل أعلى مستوى لها خلال سنة 2011 بقيمة 2571 مليون ويرجع هذا الارتفاع والتحسن في جاذبية الجزائر عموما إلى الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، بالإضافة الى مزايا موقعها بفضل المخططات الخماسية للتنمية والتي تمركزت أغلبها في مجال البناء والأشغال العمومية مما ساهم في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب، إضافة إلى رؤوس الأموال التي ظلت تتدفق في قطاع المحروقات. لكن تراجع فيما بعد خلال سنة 2012 مستوى التدفقات ليقارب النصف عن السنة السابقة.

وفيمايلي جدول يوضح توزيع المشاريع للمستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (25): توزيع المشاريع للمستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002- 2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بمليون دج	النسبة%
الزراعة	619	%0.54	5495	%0.23
البناء	18675	%16.40	59713	%2.54
الصناعة	63928	%56.14	1613708	%68.55
الصحة	2196	%1.93	13573	% 0.15
النقل	1639	%1.44	12405	% 0.61
السياحة	14080	%12.36	462619	% 6.04
الخدمات	11242	%9.87	97145	% 29.84
الإتصال	1500	% 1.32	89441	% 5.23
المجموع	113879	100	2354099	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، الموقع الإلكتروني: http:// www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 2015/4/20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية الذي ظل محل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى بمبلغ يقدر بـ 1613708 (مليون دج) و بما يعادل 63928 مشروع، في حين يحتل قطاع السياحة المرتبة الثانية بمبلغ يقدر بـ 462619 (مليون دج) و بما يعادل 14080 مشروع، و يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بمبلغ يقدر بـ 97145 (مليون دج)، أما ترتيب قطاع الإتصال، البناء و الأشغال العمومية، الصحة ، النقل و الزراعة يأتي على التوالي.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتم هذا النوع من الاستثمار في سوق الاوراق المالية وذلك من خلال تداول مختلف الاوراق المالية، سواء كانت أسهما أو سندات، ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في موضوع انشاء الاسواق المالية وتطويرها في البلدان المختلفة، هذا ما حفز الجزائر على اقامة سوق مالي مواكبة منها للتطور الاقتصادي العالمي من جهة والاستفادة من الموارد المالية الناتجة عن السوق المالية في المجال التنموي لا سيما بالنسبة للمشاريع الاقتصادية المحلية، إلا أنه ولعدة ظروف وجدت بورصة الجزائر وكغيرها من البورصات حديثة النشأة.

الفرع الأول: تاريخ إنشاء بورصة الجزائر

لقد تأخرت عملية إنشاء بورصة الجزائر كثيرا على الرغم كونها من بين مشاريع ومراحل الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها قوانين 1988، وتوفر شركات ضخمة جديرة بالتقييد، إذ يدخل إنشاؤها ضمن إصلاح نظام التمويل بصفة عامة،

لاسيما القانون06/88 الصادر في 12 يناير 1988، الذي اعتبر إصلاح نظام التمويل من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة. و يمكن تقسيم تاريخ نشأة بورصة الجزائر إلى خمس مراحل أساسية[1]:

أولا– المرحلة ما قبل سنة 1990: نظرا لطبيعة النظام السياسي القائم بالجزائر و الذي كان يتبنى الاشتراكية، فإنه لم يكن هناك مبرر لوجود البورصة ولا للقيم المتداولة قبل مرحلة الإصلاحات وتحديدا قبل سنة 1988، وبعد صدور أولى نصوص الإصلاحات والمتمثلة تحديدا في كل من القانون رقم 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا القانون رقم 88-03 الخاص بإنشاء صناديق المساهمة، ومع التحضير لنص تشريعي تجاري جديد يتضمن المعطيات الجديدة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بغية المرور إلى اقتصاد السوق والتي اعتبرت عملية شاقة جدا وتحتاج إلى وقت طويل.

ثانيا– المرحلة ما بين 1990 و1993: في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها مع إنشاء صناديق المساهمة، وبهدف التحضير المادي لأدنى شروط تشغيل سوق تهتم بالأنشطة البورصة في انتظار توفر الشروط الاقتصادية والقانونية، تم إنشاء مؤسسة دعيت شركة القيم المنقولة، ومهمتها تشبه إلى حد بعيد مهمة البورصة في الدول المتقدمة، وقد تأسست هذه الشركة بفضل صناديق المساهمة الثمانية، وقد أخذت هذه الشركة رسميا تسمية **بورصة القيم المتداولة**. ولقد تم تحضير هذه البورصة لأن تكون جاهزة للتشغيل على المستوى المادي أواخر سنة 1992، يضاف إلى ذلك انه تم صدور ثلاثة مراسيم تنفيذية بتاريخ 28 ماي 1991 تختص بتبادلات القيم المتداولة، أنواع وأشكال القيم المتداولة، وكذا شروط إصدارها، وأيضا لجنة البورصة.

ثالثا– المرحلة ما بين 1993 و1996: وقد تم خلال هذه المرحلة بروز الوضع القانوني التشريعي والتنظيمي للبورصة، ففي غضون عام 1993، تم إصدار مرسومين تشريعين هما:

- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المتمم والمعدل للأمر المتضمن قانون التجارة.
- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق بسوق القيم المتداولة.

[1]– محمد براق، " **بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني**"، الملتقى الوطني الأول "حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، يومي22و23 أفريل2003، ص. 02.

وبموجب هذين المرسومين التشريعين تم تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر، وقد نص المرسوم التشريعي رقم 93-10 على إنشاء، هيأة ممثلة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم ومراقبة البورصة وعملياتها، حيث منحت لها من الصلاحيات ما جعل أي نشاط بورصي مرهون بوجود هذه الهيئة.

رابعا– المرحلة ما بين 1996 و1998: الظهور الفعلي لمؤسسة البورصة ممثلة في شركة إدارة بورصة القيم ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وكذا وسطاء عمليات البورصة.

خامسا– المرحلة ما بعد 1998: مثلت هذه المرحلة البداية الفعلية في قبول المؤسسات الاقتصادية وإدخالها في قيد البورصة، وكذا الشروع في عملية التداول المتعلقة بالقيم المنقولة على مستوى بورصة الجزائر.

الفرع الثاني: الشركات المدرجة ضمن بورصة الجزائر.

تمثلت الشركات المدرجة في بورصة الجزائر في [1]:

أولا– شركة سوناطراك: هي شركة برأسمال يقدر بـ 240 مليار دج ، حيث أصدر وزير الطاقة والمناجم قرار إصدار القرض السندي لسوناطراك بمبلغ5 مليار دج، تحت رقم 805 بـ 1997/11/09 حيث قامت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في إطار ممارسة نشاطها بمنح تأشيرتها الأولى تحت رقم 001/97 لـ 1997/11/18 لصالح شركة سوناطراك على السندات التي أصدرتها بعد توقيع العقد بين سوناطراك والبنك الخارجي الجزائري، وقد بدأت هذه العملية في 1998/01/10 بمبلغ أولي قدره 5 مليار دج بنسبة 13%كضريبة مخفضة وبعلاوة إصدار بنسبة 5.2 % ، ونظرا لإقبال الجمهور قد ارتفع المبلغ إلى 12 مليار دج ، وقد بلغت عدد سندات سوناطراك 115000 سند بقيمة إجمالية تقدر بـ 5 مليار دج.

ثانيا– مجمع رياض سطيف: هي شركة أسهم برأسمال المقدر بـ 4 مليار دج أسندت في 1990/04/02 لمدة 99 عاما وهي خاضعة لأحكام القانون التجاري ، طرح المجمع 1 مليون سهم للاكتتاب العام بقيمة اسمية تقدر بـ 2300 دج للسهم الواحد وامتداد فترة الاكتتاب من 02 نوفمبر 1998 إلى 15 ديسمبر 1998 إذ تمكن الجمهور من الحصول على الأسهم من لدى شبابيك البنوك التي كونت نقابة خصيصا لهذه العملية، يأتي عل رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وهي أسهم عادية، تأشيرة COSOB01/98 المؤرخ في 27/ 1998/06.

ثالثا– مجمع صيدال: المتخصص في إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية بحيث بدأت عملية دخول صيدال في البورصة عندما أعطى المجلس الوطني لمساهمات الدولة والإشارة في سنة 1988 لمجمع الكيمياء والصيدلة بفتح جزء من رأسمالها

[1]– البورصة في الجزائر، عن الموقع الالكتروني: http://www.wadilarab.com تاريخ الاطلاع: 2015/4/20.

للخوصصة الجزئية لصيدال وهذه الخطوة تمت على 20% من رأسمال المؤسسة أي 2.5 مليار دينار بـ 2 مليون سهم بقيمة اسمية تقدر 250 دينار للسهم الواحد. حيث رأسمالها الإجمالي يقدر بـ 2.5 مليار دج ، ثمن العرض 800 دج للسهم، والعرض العمودي تم التصريح به من طرف COSOB بتأشيرة رقم 04/98 في 1998/12/24. بعد قيام صيدال بمذكرة إعلام وانطلاق العرض بتاريخ 1999/01/15 لمدة شهر حتى 1999/02/15 حتى تم بيع كل الأسهم المعروضة وتحقيق الهدف بنسبة 1431%). إذا استطاعت صيدال بعرضها 20%من رأسمالها، أن تبيع أكثر من عدد الأسهم المطروحة ، حيث تحصلت على 2 مليون و300 ألف أمرا بالشراء مع نهاية العملية ، منها أن مليون و400 ألف سهم، بيعت للمواطنين أي الأشخاص الطبيعيين 700 ألف سهم ،كما تم بيع 705000 سهم للمؤسسات المالية و233000 للأشخاص المعنويين و 16500 لعمال مجمع صيدال.

رابعا– مؤسسة الأوراسي: مؤسسة متخصصة في مجال الخدمات الفندقة السياحة، رأسمالها 217 مليون دج ، فقد اتخذ قرار دخولها على البورصة من طرف الجنة الوطنية للمساهمات الدولية بتاريخ 1998/02/05. متبوعة بالجمعية العامة غير عادية للمساهمين بتاريخ 1998/06/21، وكانت قيمة العرض العمومي تخص 20% من رأسمال الاجتماعي أي ما يعادل 1.5 مليار دج موزعة على 1.2 مليون سهم بسعر 400 دج للوحدة ولقد توج هذا العرض بالنجاح حيث كان الطلب على الأسهم يفوق الحصة المعروضة.

ومن المرتقب أن يتعزز دور بورصة الجزائر نتيجة لقرار السلطات الجزائرية بخوصصة مجموعة من المؤسسات العمومية عن طريق البورصة، و للإدراج المرتقب لأسهم عدد جديد من المؤسسات (سونلغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، نفطال....).

وتعود أسباب ضعف أداء السوق المالي في الجزائر إلى مايلي[1]:

أولا: المعوقات الاقتصادية: تشمل هذه العراقيل اهم النقاط التالية:

– الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت إختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية، وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الأصول المالية.

[1]– أحمد شباني، " **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص– ص. 70–75.

–لم تكن السياسة الجبائية المطبقة على القيم المنقولة بالمحفزة، فقليلا ما كانت تشمل إعفاءات وهذا ما شكل عائقا بالنسبة لسوق مالية ناشئة.

– ضعف القدرة الشرائية لدي جمهور المواطنين وبالتالي قلة المدخرات الفردية، فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.

– غياب نظام المعلومات: في الجزائر لا يوجد نظام معلومات بورصي يضمن الشفافية اللازمة لمستعمليه.

ثانيا: المعوقات السياسية: يعتبر عدم الاستقرار السياسي السبب الرئيسي في عرقلة النشاط العادي لسير البورصة بصفة عامة حيث لا أحد من المستثمرين مستعد للمخاطرة بالاستثمار في اوضاع سياسية غير مستقرة والملاحظ انه منذ 1988 اصبحت الحكومات غير مستقرة حيث يزول كل برنامج مع ذهاب الحكومة التي كانت تتبناه وهذا عامل مؤثر على نمو وتطور البورصة.

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية: بالإضافة الى ما سبق، فان البورصة في الجزائر تعاني من عراقيل أخرى ذات طابع اجتماعي وثقافي يمكن ذكر اهمها فيمايلي:

– غياب ثقافة البورصة لدى العائلات حيث تفتقد الجزائر الى كثير من ثقافة البورصة وهذا نظرا لحداثة هذه الاخيرة فهي تحتاج بذلك الى وقت أطول لتعريفها، وبالتالي كسب ثقة المتعاملين أكثر.

– العامل الديني: يرفض الكثير من الافراد الادخار بسبب الفوائد التي تعد من الربا في الاسلام.

رابعا: المعوقات القانونية: من الناحية العلمية يمكن القول انه لحد الآن البورصة الجزائرية ليست مؤسسة عليا. نظرا للمراسيم التي لم تتوقف عن الصدور منذ بدء الاصلاحات، ولإزالة العراقيل السابقة الذكر لابد للجزائر من تأهيل إقتصاديها جيدا قبل توسيع مهام البورصة وذلك من خلال إعداد أرضية جيدة قادرة على تحمل التحرير المالي بمزاياه وسلبياته، وذلك لن يتم إلا من خلال إتباع خطوات الإنفتاح بشكل تدريجي إبتداءا من الإهتمام بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتسهيل عمليات الاستثمار ، وإصدار قوانين تتماشى والمستجدات الاقتصادية المحلية والدولية.

المطلب الثالث: القروض والمساعدات الخارجية

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية، واعانات تشمل القروض طويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض.

الفرع الأول: القروض الخارجية

يمثل الدين بصفة عامة كافة التزامات الدولة لحساب جهة معينة، فقد يكون داخليا وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويتمثل أساسا في الأذون الحكومية القائمة ورصيد مديونيتها تجاه البنوك الوطنية، كما يكون الدين خارجيا فيمثل بذلك جميع الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية لحساب دول أخرى أو لحساب مؤسسات دولية وصناديق تنموية، وعادة ما توجه الدولة الموارد المالية التي تحصل عليها لعمليات استثمارية، أو لا نفاقها على اقامة أو تأهيل مشروعات البنى التحتية المساعدة على تحقيق تنمية داخل الدولة، أو في بعض الأحيان توجه الدولة الموارد المالية لمواجهة الطلب الاستهلاكي وهذا خاصة بالنسبة للدين الداخلي. ولنجاح عملية الاقتراض يجب أن توجه تلك القروض إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة الانتاج، إذن فالدول المقترضة تكون قادرة على مقابلة أعباء خدمة الدين، ولكن في الحالة العكسية أين تكون أسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة باستمرار، واذا وجهت القروض الى الاستهلاك أو الى مشروعات لا تحقق انتاجا إلا بعد فترة طويلة فان هذه العوامل تؤدي حتما الى بطء معدل النمو الاقتصادي، والى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من التزامات(خدمة الدين) وهذا ما حدث فعلا في الثمانينات في الجزائر[1].

بحلول الالفية الثالثة تحسنت الوضعية الاقتصادية للدولة بسبب التحسن الذي عرفته أسعار النفط والذي سمح بخلق مناخ غير مسبوق لتعزيز التوازنات الكلية والمالية من خلال تكوين احتياطي من الصرف الاجنبي بلغ قيمته 194.07 مليار دولار سنة 2013، كما فتح لها المجال للقيام بالتسديد المسبق لديونها بعدما اتخذ قرار سنة 2004 بالتوقف على الاقتراض حيث اصبحت الديون تعرف اتجاها تنازليا، وهذا مايوضحه الجدول الموالي[2]:

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.134.

[2] – خيرالدين معطى الله، "**محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلة دورية علمية محكمة، العدد 6، تصدر عن جامعة قالمة، جوان 2011، ص.286.

الجدول رقم(26): الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2013

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الديون الى mlt *	22.44	22.54	23.20	21.41	16.48	5.06	5.28	4.84	4.35	3.90	3.26	2.479	2.068
مجموع الديون الخارجية	22.70	22.64	23.35	21.82	17.19	5.60	5.79	5.92	5.687	5.681	4.40	3.637	3.396

المصدر: حصيلة التجارة الخارجية، عن الموقع .http//www.andi.dz/index…/bilan-du-commerce-exterieur تاريخ الاطلاع: 2015/4/4.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الديون الخارجية على المديين المتوسط والطويل عرفت اتجاها نزوليا وذلك منذ سنة 2004 حيث تراجعت الى 2.068 مليار دولار نهاية 2013، بعدما كانت 2.47 مليار دولار أواخر سنة 2012 و 3.26 مليار دولار نهاية سنة 2011، وأيضا 3.9 مليار دولار نهاية سنة 2010. بعدما شهدت استقرارا سنة 2010 الى 5.681 حيث كانت تقدر في سنة 2009 ب 5.687 مليار دولار وهنا نرى أن المديونية الخارجية الاجمالية انخفضت بعدما كانت تقدر ب 3.396 مليار دولار مقابل 3.637 مليار دولار نهاية سنة 2012 ،حيث الديون الخارجية انخفضت الى 17.19 مليار دولار سنة 2005 و 5.681 مليار دولار في اخر سنة 2010 ثم إلى 3.396 مليار دولار سنة 2013 مسجلة بذلك انخفاضا اجماليا قدره 86 بالمائة من 2001 إلى 2013.

ويمكن إبراز هذه القيم بوضوح من خلال الشكل الموالي:

(*) mlt: متوسط وطويل الأجل.

الشكل رقم(7): الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2013

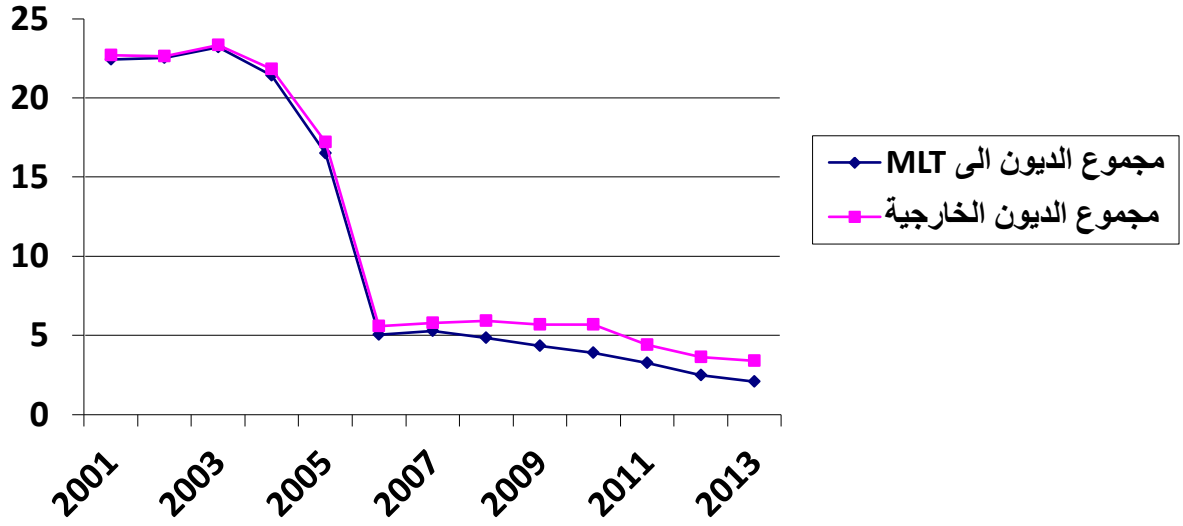

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على الجدول رقم(26).

الفرع الثاني: المساعدات الخارجية

لعبت المساعدات الخارجية دورا مهما في عمليات تمويل التنمية، ولقد استفادت الجزائر من مساعدات واعانات خارجية أوروبية سواء قبل مشروع الشراكة أو من خلال المشروع، فلطالما حظيت الجزائر بمعاملة تمييزية من طرف الدول الاوروبية لاسيما فرنسا، وتعود أسباب ذلك إلى الروابط الجغرافية والتاريخية التي جمعت البلدين، حيث استفادت الجزائر من مساعدات تنموية هادفة إلى تمويل المشاريع الصناعية والزراعية، ودعم التعليم...الخ

حيث قام الاتحاد الاوروبي بتقديم مساعدات للجزائر وتم ذلك عن طريق إتفاقية تم التوقيع عليها يوم 13-12-2001 في مدينة بروكسل ببلجيكا، بعد أن تنازل كل طرف عن بعض من مطالبه السابقة ليتم التوقيع على هذه الاتفاقية بصفة رسمية يوم 22-4-2002 بمدينة فالونسيان الاسبانية، و هذا بعد مرور 17 جولة من المفاوضات الشاقة، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من 1 سبتمبر 2005. و في إطار هذه المفاوضات فقد استفادت الجزائر من مساعدات مالية ممنوحة من الاتحاد الأوروبي جاءت على شكل برنامج مساعدات مالية اسمه ميدا(MEDA) و هو في شكل هبات مقدمة من ميزانية الاتحاد الأوروبي, و جزء منها كقروض بفوائد ميسرة (منخفضة) ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار(BEI).

و هذه المساعدات وجهت لتمويل تطوير و إصلاح الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و تطوير القطاع الخاص، و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما خصصت مبالغ من برنامج ميدا لتعزيز هياكل وزارة التجارة و تكييفها مع عملية التحرر الاقتصادي و المبادلات التجارية، و تزويد الجزائر بخلية بحث قصد تموين مراكز اتخاذ القرار و مرافقة

الحكومة في إدارتها و للمراقبة الاقتصادية و حماية المستهلك و مراقبة السوق، و تدعيم إصلاح قطاع النقل و إعادة تنظيم نظام الموانئ، و تطوير شبكة السكك الحديدية و تسهيل نشاط المطارات، إلى جانب تمويل تحسين الموارد المائية وترقية الحوار و التقارب بين الحضارات و الشعوب و كذا تمويل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، و تحديث الشرطة الجزائرية و دعم قطاع البريد و المواصلات، و كذا دعم الصحافة و قطاع الإعلام في الجزائر، و دعم إصلاح قطاع التكوين المهني[1].

و المساعدات المقدمة وفق إطار برنامج ميدا موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (27): يوضح المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا للجزائر خلال الفترة (1996–2006)

الوحدة: (مليون أورو)

البرنامج	ميدا 1 (MEDA 1)					ميدا 2 (MEDA 2)							المجموع
السنوات / المبلغ	1996	1997	1998	1999	1996 - 1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005 - 2006	2000 - 2006	
المبلغ المحدد الالتزامات	-	41	95	28	164	30.2	60	50	41.6	51	106	338.8	502.8
المبلغ المسدد مدفوعات	-	-	30	0.2	30.2	04	5.5	11	15.8	42	-	124.2	154.4
* نسبة التسديد%	-	-	%31.57	%0.71	%18.41	%1.32	%9.16	%22	%37.98	%82.35	-	%36.65	%30.71

المصدر: التعاون الاقتصادي والمالي الجزائري والاتحاد الأوربي بعد 1996، http://www.ecomedfot.blogs pot.com تاريخ الاطلاع: 2015/5/11.

$$\text{* نسبة التسديد}(\%) = \frac{\text{المبلغ المسدد (المدفوعات)}}{\text{المبلغ المحدد (الالتزامات)}}$$

من خلال تحليل أرقام الجدول أعلاه يتضح لنا إن مجموع المبالغ المخصصة في إطار برنامج ميدا للجزائر خلال(1996-2006) بلغ (502.8 مليون أورو)، و قد تم دفع مبلغ (154.4 مليون أورو) أي 30.71% من مجموع المبالغ، حيث تم تخصيص للجزائر خلال برنامج ميدا 1(1996-1999) مبلغ (164 مليون أورو) حيث تم

[1]– التعاون الاقتصادي والمالي الجزائري والاتحاد الاروبي بعد 1996، http://www.ecomedfot.blogs pot.com تاريخ الاطلاع: 2015/5/11.

تسديد منها (30.2 مليون أورو) أي 18.41% من مجموع المبالغ المخصصة خلال برنامج ميدا 1، كما خصص خلال برنامج ميدا 2(2000-2006) مبلغ(338.8 مليون أورو) و تم تسديد منها(124.2 مليون أورو) أي بنسبة 36.65% من مجموع المبالغ المخصصة، و من حيث المبالغ المدفوعة حيث بلغت نسبة التسديد 36.65% خلال ميدا 2 مقابل نسبة تسديد 18.41% خلال ميدا 1، و يمكن إرجاع هذا إلى تعقيد إجراءات استفادة المشاريع من التمويل خلال برنامج ميدا 1 مقارنة بإجراءات استفادة المشاريع في برنامج ميدا 2.

و على العموم تبقى هذه المبالغ المخصصة خلال برنامج ميدا 1 و ميدا 2 ضعيفة من حيث المبالغ المخصصة لأنها لا تكفي للتأهيل اللازم، و كذا المبالغ من حيث الإرسال فهي ضعيفة التسديد، و حسب المفوضية الأوروبية فان السبب في ذلك هو توقف المشاريع الممولة في إطار البروتوكولات السابقة مما أثر على المشاريع الممولة في إطار برنامج ميدا 1، إلى جانب الوضعية الأمنية الصعبة للجزائر خلال تلك الفترة و كذا بسبب غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسئولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع.

خلال برنامج ميدا 1 فان سنة 1998 تعد الأحسن من حيث المبلغ المخصص و الذي بلغ (95 مليون أورو) و كذلك من حيث المبلغ المدفوع ب(30 مليون أورو) أي بنسبة 31.57% من أصل (95 مليون أورو)، أما خلال برنامج ميدا 2 فان سنتي 2005-2006 هما أحسن السنوات من حيث المبالغ المخصصة و التي بلغت (106 مليون أورو).

و الملاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في دول المغرب العربي بعد كل من تونس و المغرب، حيث تشير الإحصائيات خلال 2004 لكل من تونس و المغرب على تخصيص مبلغ احمالي خلال برنامج ميدا لتونس بلغ (756.6 مليون أورو)، كما تم تخصيص للمغرب مبلغ(1333.1 مليون أورو)، و قد تم تسديد لتونس مبلغ (495.7 مليون أورو)، أما المغرب الأقصى فقد تم التسديد له مبلغ (571.6 مليون أورو).

و في إطار سياسة الجوار الأوروبية المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي، و التي تعتبر الأداة المالية الجديدة التي خلفت برنامج ميدا ابتداء من عام 2007، فقد خصصت (220 مليون أورو) للجزائر لدعم مشاريع التنوع الاقتصادي و البرامج الاجتماعية و التكوين الجامعي، و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تنمية الفلاحة و السياحة، و كذا قطاع التطهير المائي و المحافظة على البيئة و البحث العلمي، و قطاع الصحة و عصرنة نظام السجون، و كان هذا في 24-4-2007 بلوكسمبورغ خلال الجلسة العلنية للدورة الثانية لمجلس الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و تخص هذه المساعدات الفترة الممتدة بين 2007-2010.

خلاصة:

على ضوء ما تقدم يتضح أن الحكومة الجزائرية قد أعيدت النظر في حالة الاقتصاد، وذلك من خلال صياغة برامج جديدة تحاول من خلالها تحقيق الموازنة بين المستويين الاقتصادي والاجتماعي لذلك تبنت استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة، فأتبعت برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي تلاه البرنامج التكميلي هذان البرنامجان كان لهما انعكاسا إيجابيا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فقد ساهما وبشكل كبير في دعم النمو ورفع المستوى المعيشي بما في ذلك التخفيض من البطالة ولتكملة البرامج السابقة إنتهجت برنامج التنمية الخماسي، وتعتبر البرامج السابقة الذكر الأداة الرئيسية التي يستطيع من خلالها توجيه سياسات وإستراتيجيات التنمية وفقا للأهداف التي تريد الحكومة الجزائرية تحقيقها، حيث إن تنوع هذه البرامج بتنوع أهدافها وأليات تنفيذها وهذا ما يتطلب تخصيص موارد لتمويلها.

لذلك فقد اعتمدت الجزائر على المصادر المالية التي تحتاجها لتمويل برامجها على الرغم من أن التركيز الأكبر كان حصيلة الصادرات المتمثلة أساسا في المداخيل تصدير النفط.

الفصل الرابع

دور العائدات النفطية في تحقيق

التنمية الاقتصادية للفترة 2000-2014

تمهـــــيد:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط وهذا ما جعلها شريكا هاما سواء في التجارة الخارجية، أو في الاستثمار الأجنبي، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى واقع قطاع المحروقات في الجزائر، منذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذا، إضافة إلى إبراز الدور الفعال لشركة النفط الوطنية سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات، الذي يعتبر أساس تطور الإقتصاد الوطني، والمصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الإقتصادية في البلاد، وباعتبار أن إيرادات قطاع المحروقات تعاني من الارتباط الوثيق بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار الدولية للنفط، إضافة إلى هذا الاخير يمتاز بالتناقص ومن ثم النضوب مع مرور الزمن، لذلك فالجزائر مطالبة بإيجاد بجائل استراتيجية دائمة قادرة على تعويض النفط.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر العوائد النفطية على التنمية.

المبحث الثالث : التوجهات الاستراتيجية للجزائر في قطاع المحروقات.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

يعتمد الإقتصاد الجزائري وبشكل كبير على النفط فهو المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية ومنذ الإستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات، فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية، ثم أممت محروقاتها، وقامت بإعطاء شركة سوناطراك كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع لمحروقات الوطني، والذي هو المصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الإقتصادية في الوطن.

المطلب الأول: خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر

جيولوجيا النفط موجود بالجزائر منذ القدم و لقد تمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال " عيون النفط " منذ العهد الفينيقي فالعهود الموالية لها من الرومان و العرب و الأتراك وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام و يستعمل في أغراض مختلفة.

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية النفط، كان على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وأن تبحث عن المصادر الطاقوية بها، فأصبح لظهور النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة. وتعود بدايات عمليات النقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، وذلك إضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، حيث توصلت هذه الشركات خلال سنة 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح سنة 1952[1].

وتعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود، ويعتبر هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية أنذاك بضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. حيث تضمن هذا القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، لتتوالى الاكتشافات فيما بعد وباستقلال الجزائر وانتقال السيادة إلى الحكومة الجزائرية تم

[1]- عيسى مقيلد، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطني تباشر النشاط البترولي[1].

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد الإستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها و أهميتها في الإقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات" سوناطراك" في1964/12/31، لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لا سيما كسر إحتكار و هيمنة الشركات الأجنبية(الفرنسية خاصة)على معظم الأنشطة البترولية، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966 ، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالج ا زئر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية .و الملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 فقد إنتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك: منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966، ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم(B.P) في جانفي 1967 وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 كما قامت بعملية شراكة بنسبة51/ 49% و هي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة " غيت " الأمريكي. و مع نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75 % من النقل و 65 % من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع[2].

و قد عرفت شركة سوناطراك في مرحلة ما بعد التأميم ، تعديلات هامة على مستوى قدراتها و هيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكلة هذه الشركة و حولها إلى شركة مساهمة، و يعود هذا الطموح إلى الاكتشافات التي حققتها الشركة في ميدان الحقول الغازية و البترولية و ذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة، و من جهة أخرى يعود إلى النمو المت ا زيد في الطلب على الطاقة في العالم. و عرفت سوناطراك أيضا تطورات عدّة على إثر التغيرات الإقتصادية التي حدثت في البلاد و بالنظر إلى الأحداث الدولية التي شهدتها سوق النفط خلال العشريات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ، فقد لعبت شركة سوناطراك دورا كبيرا في تنمية الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة و مع الانتقال إلى اقتصاد السوق و فتح السوق

[1]- عيسى مقيلد، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

[2]- نبيل زغبي، "**أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص. 26.

الجزائرية على المنافسة الأجنبية ، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة ، فهي اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة بترولية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق بإفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا ، مصر و موريتانيا) و بأوروبا (إسبانيا ، إيطاليا ، البرتغال و بريطانيا) و أمريكا اللاتينية(البيرو) و الولايات المتحدة.

و كانت آخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض البحر بفنزويلا ، حيث اختيرت سوناطراك بصفتها أول شركة إفريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركة العمومية الفنزويلية"PVDSA " بالتعاون مع ثلاثة شركات نفطية دولية هي" Rosneft " الروسية و"CNOOC" الصينية و الماليزية "Petronas " [1].

الفرع الثالث: تأميم المحروقات

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها العديد من الدول النامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، وذلك بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية. ولقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(28): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكتين للتوزيع والتكرير.
13 ماي 1986	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيتي التي نتج عنها قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية(باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يتسن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز. منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتهما إلى 97 % على الأقل.

المصدر: نبيلة نوري ، "**استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص62.

ولقد واجهت فرنسا عملية التأميم باتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي[2]:

- ✓ سحب جميع الموظفين والفنيين من الحقول؛
- ✓ القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري؛
- ✓ وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية؛

[1]- نبيل زغبي، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[2]- يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره مصر، 2008، ص. 435.

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتيجة، وذلك أمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات التأميم مما أدى إلى تراجع الشركات الفرنسية عن موافقها مع إبرام اتفاقية خلال سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري. والتي كان من أهم بنود ها مايلي[1]:

- ✓ الاعتراف بشرعية قرارات التأميم وسحب كافة الادعاءات والتحذيرات التي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر؛
- ✓ التنازل عن 97 % من نسبة الإنتاج بالجزائر؛
- ✓ قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر؛
- ✓ قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال.

يعتبر تأميم المحروقات حدث تاريخي هام بالنسبة للجزائر، غير أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح آفاقا اقتصادية وسياسية جديدة، تضع أيضا مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز القطاع النفطي لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية نظرا للدور الذي تلعبه الجباية البترولية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

الفرع الرابع: الانضمام إلى منظمة الأوبك والأوابك

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط opec ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، وذلك احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار النفط، فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها. ولقد انضمت الجزائر إلى المنظمة خلال سنة 1969.

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك (oapec) فأنشئت في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، بالإضافة إلى إقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، ولقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970[2].

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات

لعبت الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في الجزائر دو را محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كليا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية، والحصول على العملة الصعبة.

---

[1]- يسري محمد أبو العلا ، مرجع سبق ذكره، ص. 693.

[2]- نبيلة نوري ، "**استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص.62.

الفرع الأول: تطور الاحتياطي المحروقات في الجزائر

قدرت احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في سنة 2014 بحوالي12.200 مليار برميل، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فقد قدرت خلال عام 2013 بـ 9509 مليار م ^{3} كما قدرت شركة بريتش بتروليوم في أخر إحصاءاتها أن العمر الاحتياطي للغاز الجزائري لن يتجاوز إلى55 سنة، و 20 سنة بالنسبة للنفط بناءا على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثمارات المبرمجة على المدى الطويل، وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي، والتاسعة من حيث الإنتاج، وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا؛ النرويج؛ قطر؛ كندا، على الترتيب. ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشرقي للبلاد ومن بين هذه الحقول[1]:

- 73 في حوض إليزي؛
- 34 في حوض بركين ورود النوس؛
- 57 في حوض الصحراء الوسطى؛
- 31 في حوض واد مية.

أولا: الاحتياطي النفطي

أما إذا نظرنا لتطور احتياطات الجزائر من النفط خلال أربعة عشر سنة الماضية، فإن هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط .وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 71 عالميا ويوضح الجدول رقم (29) تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة 2000- 2014

[1]– مختار عصماني، " **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص. 97.

الجدول رقم (29): تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر ونسبة مساهمتها في الاحتياطات المؤكدة في العالم بين2000- 2014

الوحدة: مليار برميل

السنوات	الاحتياطي النفطي للجزائر	الإحتياطي النفطي العالمي	احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم%
*2000	11314	1090620	1.03
*2002	11314	1151844	0.98
*2004	11350	1177514	0.96
*2005	12270	1198953	1.02
*2006	12200	1209550	1.00
**2008	12200	1293990	0.94
**2010	12200	1467012	0.83
***2012	12200	1483793	0.82
***2013	12200	1489865	0.81

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

* OPEC, annual statistical bulletin 2006, P17, P18, P 22.
** OPEC, annual statistical bulletin2010, P22, P 30
***OPEC, annual statistical bulletin 2014, P22, P30, P 33.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه قد قدر احتياطي النفط في الجزائر في نهاية 2013 بحوالي 12200 مليار برميل ولم يرتفع هذا الاحتياطي منذ سنة 2005 محافظا على قيمته، وهذا وقدر احتياطي النفط ب11314 مليار برميل في سنة 2000 أي بنسبة 1.03 % من إجمالي احتياطي العالمي للنفط والبالغ حولي1090620 مليار برميل، أما بالنسبة لسنة 2005 فقد قدرت نسبة إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط بـ 1.02 % إلا أن السنوات (2006، 2008، 2010، 2012، 2013) فقد انخفضت نسبة الاحتياطي العالمي وذلك من خلال ثبات الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر مقابل ارتفاعها في العالم نتيجة اكتشاف حقول جديدة في العديد من الدول الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الاحتياطات المؤكدة.

ثانيا: تطور احتياطي الغاز الطبيعي الجزائري

وفيما يتعلق بتطور الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر يمكن أن نفسر ذلك فيمايلي.

الجدول رقم(30): الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي ونسبة مساهمتها في الاحتياطات المؤكدة العالمية 2000- 2013

الوحدة: مليار متر مكعب

السنوات	الاحتياطي من الغاز للجزائر	الاحتياطي من الغاز العالمي	احتياطات الجزائر المؤكدة من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم%
*2000	4523	162826	2.77
*2002	4523	177735	2.54
*2004	4545	180545	2.51
*2005	4504	181065	2.48
*2006	4504	180899	2.49
**2008	4504	182926	2.46
**2010	4504	193385	2.32
***2012	4504	201079	2.23
***2013	4504	200363	2.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

*OPEC annual statistical bulletin 2006, P13.
** OPEC annual statistical bulletin2010, P23.
*** OPEC annual statistical bulletin 2011, p 64.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر يقدر بـ4523 مليار متر مكعب خلال سنتي 2000 و2002 بنسبة 2.77% 2.54 %على التوالي من إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم، ويصل إلى 4545 مليار متر مكعب في سنة 2004 بنسبة 2.51 % من إجمالي الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم أما بالنسبة للسنوات فقد تميزت بثبات الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الجزائر عند حجم 4504 مليار متر مكعب، و يشير ذلك إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت بنسب على التوالي (2.48%، 2.49%، 2.46%، 2.32%، 2.23%، 2.24%).

الفرع الثاني: تطور إنتاج المحروقات في الجزائر

تعد المنتجات المستخرجة من المحروقات، من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، تكون هذه المنتجات سائلة وغازية وأغلبية الإنتاج موجه للتصدير.

أولا– إنتاج النفط الخام :عرف إنتاج النفط الخام خلال الفترة 2002 إلى 2013 مرحلتين، المرحلة الأولى شهد فيها الإنتاج ارتفاعا حيث انتقل من 729 ألف برميل يوميا سنة 2002أي بنسبة 1.14 من إجمالي الانتاج العالمي للنفط والبالغ حوالي 63980.8 ألف برميل يوميا إلى1371.6 ألف برميل يوميا سنة2007 أي بنسبة 1.92 من إجمالي الانتاج العالمي للنفط والبالغ حوالي 71285.3 ألف برميل يوميا، بعدها عرف إنتاج النفط الخام تراجعا وصل 1202.6 ألف برميل يوميا وذلك سنة 2013 أي بنسبة 1.65 من إجمالي الانتاج العالمي للنفط والبالغ حوالي 72842.2 ألف برميل يوميا.

وفيما يلي جدول يوضح تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من**2002– 2014**:

الجدول رقم (31): إنتاج الجزائر للنفط خلال الفترة 2002–2014

السنوات	ألف برميل	مجموع الانتاج العالمي	نسبة انتاج النفط من اجمالي العالمي%
*2002	729.9	63980.8	1.14
*2004	1311.4	70511.7	1.85
*2006	1368.8	71729.3	1.90
**2007	1371.6	71285.3	1.92
**2008	1356	71767.5	1.88
**2010	1189.8	69744.9	1.70
***2011	1161.6	70436.7	1.64
***2012	1199.8	72765.8	1.64
***2013	1202.6	72842.2	1.65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

* OPEC, annual statistical bulletin 2006, P61.
** OPEC, annual statistical bulletin2010, P30.
***OPEC, annual statistical bulletin 2014, P29.

الفرع الثاني: إنتاج الغاز الطبيعي

عرف إنتاج الغاز الطبيعي تذبذبا في السنوات الأخيرة حيث بلغ خلال سنة 2002 مقدرا 175.19 مليار م^3، وواصل في الارتفاع إلى أن بلغ 201,18 مليار م ^{3} سنة 2008، ثم عرف فيما بعد انخفاضا ليسجل قيمة 179,490مليار م^3 سنة 2013 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (32): إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي خلال الفترة 2002-2014

السنوات	ألف برميل	مجموع الانتاج العالمي	نسبة انتاج النفط من اجمالي العالمي%
*2002	17519	2598985	0.67
*2004	18387	2766145	0.66
*2006	19478	2881445	0.67
**2007	19818	**2933961**	**0.67**
**2008	20118	3072791	0.65
**2010	19220	3295766	0.58
***2011	19089	3338071	0.57
***2012	18259	3429255	0.53
***2013	17949	3480559	0.51

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

*OPEC annual statistical bulletin 2006, P13.
** OPEC annual statistical bulletin2010, P23.
*** OPEC annual statistical bulletin 2013, P61.

المطلب الثالث: السياسة العامة لقطاع المحروقات في الجزائر

سيتم في التطرق هذا المطلب لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في الجزائر من خلال إبراز الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، كما سنسلط الضوء على مرتكزات القطاع من أجل المحافظة على البيئة، وأخيرا التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة.

الفرع الأول: رهانات قطاع المحروقات

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، و تساهم المحروقات بحوالي36% من النتاج المحلي وبأكثر من60 %في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 98 % من عائدات الصادرات وتساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2010حوالي 15,3 من المنتوجات البترولية و 28 مليار م^3 من الغاز الطبيعي[1].

إن الدور الهام الذي يضطلع به قطاع المحروقات و في استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لهذا القطاع ترتكز على أربعة محاور رئيسية، هي[2]:

- ✓ تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية؛
- ✓ المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع؛

[1]- مختار عصماني، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

[2]- المرجع نفسه، ص. 98.

- ✓ الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة (الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية؛
- ✓ التعاون الدولي في مجال الطاقة.

الفرع الثاني: السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة:

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الانقاص من حدة التأثيرات، شملت[1]:

- ✓ ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا (الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص)؛
- ✓ إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95 % من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة؛
- ✓ التخفيض التدريجي لحصة المواد الطبيعية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير؛
- ✓ بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل، حيث تقوم سوناطراك بسلسلة مشاريع تهدف الى استرجاع أو انقاص حجم الغاز أو إنقاص حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية، ففي سنة 2007 تم تخفيض كمية الغاز المحروقة إلى مستوى 7 % مقابل 26 % في سنة 1980 نتيجة استثمار ما يقارب 225 مليون دولار أمريكي خلال الفترة(2002-2205)؛
- ✓ تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح، وتنجز هذا المشروع شركة سوناطراك بالتعاون مع شرطي STATOILو BP باستثمار قدره 130 مليون دولار أمريكي، ويعتبر هذ المشروع واحدا من أهم مشروعين من هذا النوع على الصعيد العالمي ؛
- ✓ الانخراط في المبادرة الشاملة للشراكة من أجل انقاص كمية الغاز المحروق التي أطلقها البنك (GGFR) العالمي، حيث قامت الجزائر باستضافة المؤتمر الدولي الثاني والذي انعقد في 2004. إضافة إلى مبادرة الجزائر بفكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوثات الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات؛
- ✓ إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي يرمي إلى تدعيم وتحديث وحدات المعالجة، ووضع نظام المراقة الذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود بخفض نسبة الكبريت والمواد العطرية بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية المنتجات البترولية؛
- ✓ إدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة (المياه المستعملة، طين الحفر...).

[1]- مختار عصماني، مرجع سبق ذكره، ص. 98.

الفرع الثالث: التعاون الإقليمي والدولي

ترتكز إستراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسين، هما :أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقة دورا محركا في العلاقات الدولية، حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين[1].

أولا: على المستوى الإقليمي

يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة أورو –متوسطية للتبادل الحر، عبر:

–تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية.

–التصنيع من خلال إنجاز مشاريع واسعة النطاق إقليميا في مجال البتروكيمياء والأسمدة والصناعة شبه طاقوية.

–تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية ومحافظة على البيئة.

ثانيا: على الصعيد الدولي

تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات .وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب في إطار منظمة الأوبك، إلى:

– متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق البترولية ومستوى متوازن للأسعار.

–التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا بما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

المبحث الثاني: أثر المداخيل النفطية على التنمية

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في التنمية، حيث يعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، و يشكل حوالي 98 % من عائدات الصادرات، كما تساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة لذا يعد هذا القطاع استراتيجيا بالنسبة للجزائر، مما يبين ذلك أن للعوائد النفطية أثر كبير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

[1]– وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، حوصلة قطاع الطاقة و المناجم، 2007، ص. 17.

المطلب الأول: أثر المداخيل النفطية على المؤشرات الاقتصادية

لقد عرف كل من النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات ورصيد الموازنة العامة، والاحتياطات من العملات الأجنبية، والجباية البترولية، تطورا خلال الفترة من 2000- 2014 تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط التي إنعكست على الاقتصاد الجزائري بتحسن مؤشراته الاقتصادية وسنتطرق.

الفرع الاول: الناتج المحلي الخام

يعتبر النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن نسبة 38% كما يساهم في النمو الاقتصادي الاجمالي بأكثر من 25% وهذا رغم الانخفاض الملاحظ في صادرات النفط، ولقد قدرت حصيلة الانتاج الجزائري من المحروقات في منظمة الأوبك إلى 1.3 مليون برميل يوميا.

وفيمايلي جدول يوضح مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام للجزائر.

الجدول رقم (33): موقع النفط من بنية الناتج المحلي الخام 2001–2012

الوحدة%

القطاعات / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	باقي القطاعات
2001	36.7	10.5	8.0	9.1	23.5	12.0
2002	35.7	10.1	8.1	9.9	24.2	12.0
2003	38.6	10.6	7.3	9.2	22.9	11.4
2004	40.7	10.2	6.8	8.9	22.9	10.6
2005	47.4	8.2	5.9	8.0	21.5	8.9
2006	48.4	8.0	5.6	8.4	21.2	8.4
2007	46.3	8.0	5.4	9.3	21.9	9.0
2008	47.9	7.0	5.0	9.2	20.6	10.3
2009	33.5	10.0	6.2	11.8	25.6	12.9
2010	37.0	9.0	5.5	11.1	23.3	15.1
2011	38.3	8.6	4.9	9.8	21.1	17.3
*2012	32.9	9	4.6	9.3	37	7.1

المصدر: منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011 ، الديوان الوطني للإحصائيات،2011 .

*Bank of Algeria, bulletin statistique trimestriel, septembre 2013, p26.

بملاحظة الأرقام المذكورة في الجدول أعلاه، والمتعلقة بمساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي نلاحظ بوضوح أنه مازال يمثل أكبر مساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، على خلاف القطاعات الأخرى فقد كانت نسبتها ضعيفة في تمويل الاقتصاد.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي

رغم التطور الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال السنوات الأخيرة مع بدية القرن الحالي فانه يتوقع بالنسبة للجزائر تراجع الصادرات النفطية وانخفاض عائداتها بسبب اثرين، الأول يخص الأسعار التي استمرت في الانخفاض بعد أن قاربت حدود 150 دولار للبرميل، والثاني يتعلق بمستوى إنتاج النفط الجزائري المقدر ب 1.26 مليون برميل بعد أن وصل إلى 1.42مليون برميل يوميا، ويرتقب أن ينخفض الإنتاج الجزائري من النفط لأكثر من ذلك تطبيقا لقرارات منظمة الاوبيك، نتيجة الأوضاع في الاقتصاد العالمي خاصة الأمريكي والأوروبي خلال 2009، الذين يرتبط بهما الاقتصاد الجزائري بعلاقات لا تقبل الانفصام، كل هذا سيدفع بالنمو الاقتصادي للانخفاض إلى نحو 2.5% .

والجدول الموالي يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .

الجدول رقم(34) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر2000 - 2014

البيان	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي%	2.2	4.7	5.2	5.1	5.8	6.5	3.3	2.8

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات الواردة بقاعدة البيانات الخاص بالبنك الدولي

http://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects/data?region=MNA

تاريخ الاطلاع 2015/04/15.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007حيث وصل في2007 إلى6.5 % بينما كان في سنة 2000 يقدر ب% 2.2 ، لينخفض في2013 مقارنة بسنة 2007 إلى 2.8% أي بنسبة انخفاض تقدر ب 3.7 %. وتعود أسباب ذلك إلى تراجع أداء الإقتصاد العالمي بعد أزمة الرهن العقاري مما أدى إلى تراجع الإستهلاك العالمي ومنه الطلب العالمي على النفط.

الفرع الثالث: احتياطي الصرف

ان احتياطيات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات الخارجية في الاجل القصير والمتوسط إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل لو تبقى أسعار برميل النفط على مستويات منخفضة لمدة طويلة.

الجدول رقم(35): أثر سعر النفط على سعر واحتياطي الصرف خلال الفترة (2000–2013)

السنوات	سعر النفط (دولار للبرميل)	إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
2000	28.52	11.90
2001	24.8	17.96
2002	25.5	23.11
2003	29.03	32.92
2004	38.66	43.11
2005	54.64	56.18
2006	65.8	77.78
2007	74.95	110.18
2008	98.9	143.10
2009	62.35	147.22
2010	80.35	162.22
2011	112.9	182.22
2012	111.05	190.661
2013	108.65	194.012

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: -تقرير الأمين العام السنوي، 2000-2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط .

- www.OAPECORG.org
-www.IMF.org International Financial Statistics, International Monetary Fund.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية، وكما هو ملاحظ بأنه يوجد شبه تكامل بين المتغيرين، حيث نجد في سنة 2008 تغير كبير ومحسوس حيث يقدر سعر النفط ب 98.9 دولار /للبرميل و وصلت حينها قيمة الاحتياطات من العملات الاجنبية إلى 143.10 مليار دولار، ليليها انخفاض في سعر النفط يقدر بـ 62.35 دولار /للبرميل أين وصل احتياطي الصرف إلى 147.22 مليار دولار في سنة 2009، ثم يشهد تزايد مستمر في سعر النفط منذ سنة2010 الى غاية سنة 2013 والتي قدرت قيمة الاحتياطات من العملات الأجنبية في سنة 2013 بـ194.012مليار دولار. وهذا راجع إلى زيادة في الصادرات من المحروقات.

الشكل رقم(08): منحنيي تطور سعر النفط واحتياطي الصرف خلال الفترة 2000-2013

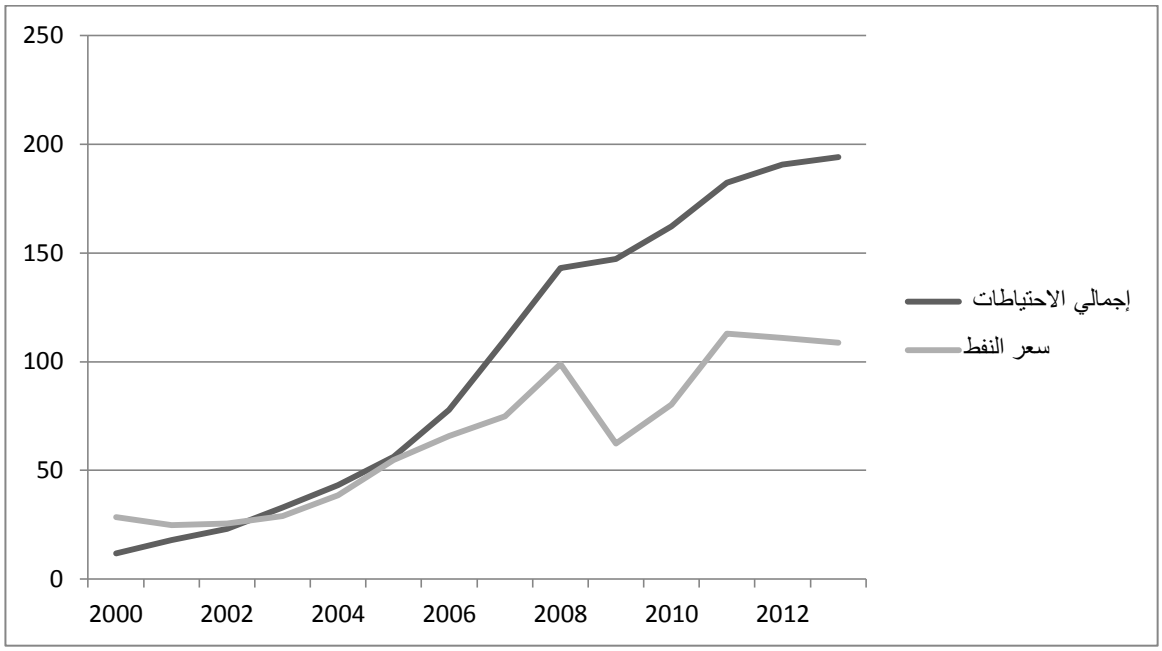

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(35).

ومما سبق ومن خلال مقارنتنا لمنحنيي تطور سعر النفط و تطور احتياطي الصرف من الشكل رقم (08) يتبين لنا مدى تطابقهما إلى حد كبير، فأي تغير بالزيادة أو بالنقصان في سعر النفط يؤدي إلى نفس التغير في احتياطي الصرف في الجزائر، فوصول منحنى سعر النفط إلى ذروته يجعل من احتياطي الصرف يصل إلى الذروة كذلك. وانخفاض سعر النفط إلى أدنى قيمة لها يؤدي إلى انخفاض حاد في احتياطي الصرف. إذن هناك علاقة طردية بينهما.

الفرع الرابع: الجباية البترولية

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي، وسيتم من خلال الجدول الموالي إدراج مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية الميزانية.

الجدول رقم (36): علاقة الجباية البترولية و الايرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية 2000- 2013

الوحدة:(مليار دج)

السنوات	ايرادات الميزانية	نفقات الميزانية	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية على الايرادات الكلية (%)	رصيد الميزانية
2000	1578.1	1178.1	1213.2	76.88	400
2001	1489.9	1321	1001.4	67.21	168.9
2002	1603.0	1550.6	1007.9	62.88	52.40
2003	2022.9	1690.2	1350.0	66.74	332.7
2004	2223.2	1891.8	1570.7	70.65	331.4
2005	3076.9	2052.0	2352.7	76.46	1024.9
2006	3639.5	2453.0	2799.0	76.90	1186.5
2007	3687.6	3108.5	2796.8	75.84	579.1
2008	5190.1	4191.0	4088.6	78.78	999.1
2009	3676.0	4246.3	2412.7	65.63	570.3-
2010	4392.8	4466.9	2905.0	66.13	47.09-
2011	5703.4	5731.4	3979.7	69.78	28-
2012	6330.0	7428.7	4192.0	66.22	1098.7-
2013	6863.0	6879.8	4399.0	64.1	16.8-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012, 2013.

يتضح من خلال الجدول السابق بأن مساهمة إيرادات الجباية البترولية من الايرادات الكلية للميزانية، لم تقل عن 60% خلال الفترة 2000-2013، حيث سجلت أعلى مستوى لها خلال سنة 2008 فقدرت بـ 78.78% وبالمقابل بلغ إجمالي النفقات سنة 2008 مبلغ 4191.0 مليار دج وهذا ما يفسر الفائض الحاصل في الميزانية و كانت أقل نسبة مساهمة سنة 2002 بحوالي 62.88%، ولقد عرفت مساهمتها في الايرادات الكلية ارتفاع محسوس بين 2003 و2008 حيث ازدادت من1350مليار دج وصولا إلى4088.6مليار دج مع تسجيل انخفاض مساهمتها سنوات 2009، 2010، 2011، ولقد عرفت الميزانية خلالها عجزا ملحوظا فرغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، حيث يقدر هذا العجز في هذه السنوات على التوالي بـ (-570.3، -47.09، -28) مليار دج، وتواصل ذلك سنتي 2012 و2013 رغم ان مداخيل الجباية المحققة بلغت4192 و4399 مليار دج على التوالي وهذه الأرقام لم تحققها الجزائر من قبل حيث وصلت نسبة المساهمة سنة 2013 بـ64.1%.

الفرع الخامس: الميزان التجاري

سنوضح فيمايلي تبيان كيفية انعكاس الصادرات النفطية وتغيرها من حيث قيمتها على أداء الميزان التجاري للجزائر، خلال الفترة 2000- 2012، وفيما يلي الجدول التالي يوضح لنا هذه العلاقة:

الجدول رقم (37): العلاقة بين تغير صادرات النفط ورصيد الميزان التجاري

السنوات	صادرات النفط (مليار دولار)	الميزان التجاري
2000	21.06	12.3
2001	18.53	9.61
2002	18.11	6.71
2003	23.99	11.14
2004	31.55	14.27
2005	45.59	26.47
2006	53.63	34.06
2007	59.61	34.24
2008	77.19	40.52
2009	44.41	7.78
2010	56.12	18.2
2011	-	25.96
2012	-	20.17

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (09): منحنيي تطور قيمة صادرات النفط والميزان التجاري للفترة 2000- 2012

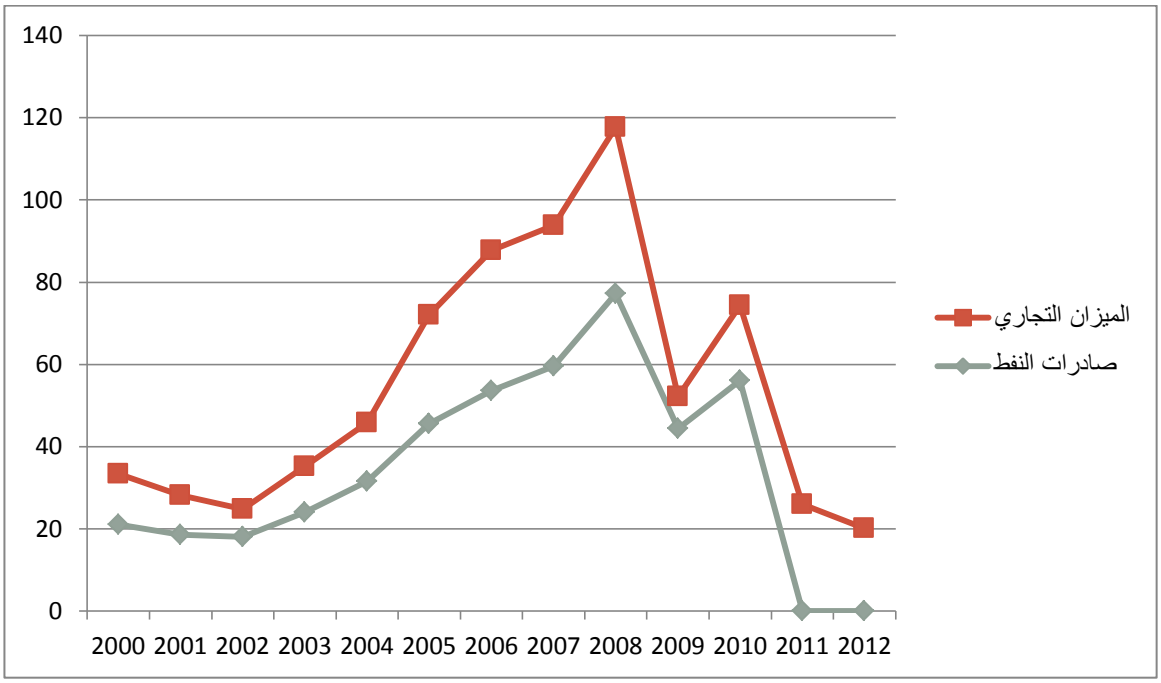

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(37).

مما سبق ومن خلال مقارنتنا لمنحنيي تطور صادرات النفط وتطور حركة الميزان التجاري من الشكل رقم(9) يتبين لنا مدى تطابقها إلى حد كبير، فأي تغير بالزيادة أو بالنقصان في قيمة الصادرات يؤدي إلى نفس التغير في الميزان التجاري الجزائري، فوصول منحنى الصادرات إلى ذروته يجعل من الميزان التجاري يصل إلى الذروة كذلك كما في سنة 2008. أي أن صادرات النفط تقدر بـ77.13 مليار دج مقابل فائض في الميزان التجاري يقدر بـ 40.52 مليار دج وانخفاض قيمة الصادرات إلى أدنى قيمة لها يؤدي إلى انخفاض حاد في حركة الميزان التجاري. كما حدث في سنة 2009.

الفرع السادس: ميزان المدفوعات، سعر الصرف

أولا: ميزان المدفوعات

الجدول رقم (38): تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: مليار دولار

أرصدة ميزان المدفوعات	الميزان التجاري	ميزان الحساب الجاري	حساب رأس المال	الميزان الكلي
2000	12.3	8.93	-1.36	7.57
2002	6.71	4.37	-0.71	3.66
2004	14.27	11.12	-1.87	9.25
2006	34.06	28.95	-11.22	17.73
2008	40.52	34.54	-2.54	36.99
2009	7.78	0.41	-3.45	3.86
2010	18.2	12.16	-3.42	15.3
2011	27.9	19.7	0.4	20.1
2012	20.17	12.3	-0.24	12.06
2013	9.41	0.85	-0.72	0.13

المصدر : التقرير السنوي ببنك الجزائر، 2004، 2007، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من تسجيل بعض الحسابات في ميزان المدفوعات رصيدا سلبيا التي منها حساب صافي دخل العوامل وصافي خدمات خارج دخل العوامل اللذان سجلا رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا أن الرصيد الإجمالي و الكلي لميزان المدفوعات عرف رصيدا موجبا خلال الفترة من 2000- 2013 أين كان رصيدا لميزان موجبا ومتزايدا من سنة 2000 أين كان الرصيد الإجمالي يبلغ 7.57 مليار دولار إلى غاية سنة 2008 أي عرف ميزان المدفوعات الجزائري أكبر فائض له بقيمة 36.99 مليار دولار ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط أي حققت صادرات المحروقات أكبر رصيد لها بقيمة 77.19مليار دولار، بينما في سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86 مليار دولار ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 و 2011 حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 مليار دولار و 20.14 مليار دولار على الترتيب .ليعود الرصيد الإجمالي إلى الإنخفاض سنة 2012و 2013 بمبلغ 12.06 مليار دولار سنة 2012 ليتوقف سنة 2013 برصيد 0.13 مليار دولار و هو أقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات خلال الفترة من 2000- 2013.

ثانيا: سعر الصرف

تزايد الطلب على النفط الجزائري يؤدي إلى تزايد الطلب على العملة المحلية ويتزايد تدفق العملات الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات فيؤدي إلى تزايد الطلب على العملة المحلية ويتزايد تدفق العملات الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات فيؤدي

ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الذي يؤثر سلبا على تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (39): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاورو خلال الفترة 2000-2012

السنوات	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
دج لكل دولار	75.34	79.72	72.61	71.15	66.82	71.18	72.73	73.94	76.06	78.10
دج لكل أورو	69.99	83.45	98.95	93.75	98.33	100.27	104.77	103.49	106.53	102.95

المصدر: – التقرير السنوي لبنك الجزائر، سبتمبر2007، ص.16.

– التقرير السنوي لبنك الجزائر، مارس2013، ص.12.

نلاحظ من الجدول أن سعر صرف الدينار الجزائري في ارتفاع مقابل الأورو، في حين أنه في تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض مقابل الدولار وتعود أسباب ذلك الى التغيرات التي عرفتها أسعار صرف كل من الدولار والأورو لاسيما بالنسبة للدولار الذي عرف انخفاض خلال فترة أزمة الرهن العقاري في حين يعود انخفاض الأورو خلال سنة 2012 الى المشاكل التي عانى منها الاتحاد نتيجة أزمة الديون السيادية.

الفرع السابع: التضخم

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات التضخم حسب مؤشر المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000–2014.

الجدول رقم (40) تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000– 2014

الوحدة%

السنوات	المعدل%	السنوات	المعدل%
2000	0.34	2007	3.68
2001	4.23	2008	4.86
2002	1.42	2009	5.74
2003	2.58	2010	3.91
2004	3.97	2011	4.52
2005	1.38	2012	8.89
2006	2.31	2013	3.25
		2014	2.92

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات منشورة في الموقع الرسمي لوزارة المالية

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html

تاريخ الاطلاع 2015/04/15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم كان في ارتفاع ملحوظ حيث سجل سنة 2000 نسبة 0.34 % كأدنى حد له، ويرجع بلوغ معدل التضخم 4.2 %سنة 2001 إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما عرف انخفاضا ملحوظا سنتي 2003، 2004 وقد كان هذا الانخفاض أكثر وضوحا في عام 2005 بمعدل 1.38 % نتيجة تراجع معدل نمو الكتلة النقدية، أما في سنة 2006 فقد رجع إلى الارتفاع إلى أن بلغ 8.89% سنة 2012 وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ليعاود الانخفاض 2.92% في سنة 2014.

المطلب الثاني: أثر المداخيل النفطية على المؤشرات الاجتماعية

إن تحليل اقتصاد الدولة لا يقتصر فقط على المؤشرات الاقتصادية وإنما أيضا على المؤشرات الاجتماعية و التي تتمثل فيمايلي:

الفرع الأول: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يخضع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلى العديد من العوامل، أهمها حجم الناتج المحلي الاجمالي والذي يخضع بدوره لتقلبات أسعار النفط إضافة إلى النمو الديمغرافي وقد عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تحسننا خلال الفترة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (41): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

الوحدة: الدولار الامريكي

السنة	نصيب الفرد منpIB	السنة	نصيب الفرد منpIB
2000	1727.3	2007	3845.8
2001	1702.8	2008	4786.5
2002	1742.6	2009	3771.3
2003	2056.3	2010	4341.6
2004	2550.0	2011	5271.6
2005	3038.7	2012	5309.8
2006	3391.4	2013	5360.7

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عن الموقع الالكتروني:

http://www. Cne. Dz.

تاريخ الاطلاع: 2015/4/5

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عرف تحسنا واضحا إبتداءا من سنة 2002 بينما في سنة 2003 عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي انتعاشا كبيرا حيث انتقل من 2056.3 دولار إلى 3391.4 دولار ثم إلى 4786.5 دولار سنتي 2006 و 2008على التوالي ثم انخفض إلى 5360.7 سنة

2013، إلا أن هذا الانخفاض ليس كبير. مما يعني ذلك أن علاقة بين نصيب الفرد وأسعار النفط هي علاقة طردية أي أنه كلما إرتفعت أسعار النفط ينعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي.

الفرع الثاني: التشغيل

بالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم لايساهم في التشغيل إلا بنسبة قليلة من مجمل الأيدي العاملة وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيا مما تجعل قدرته على استيعاب الأيدي العاملة محدودا.

الجدول رقم (42): تطور معدل التشغيل للفترة 2000- 2013

(الوحدة%)

السنوات	معدل التشغيل%	السنوات	معدل التشغيل%
2000	30.5	2007	35.3
2001	29.4	2008	37.0
2002	30.4	2009	37.2
2003	34.7	2010	37.6
2004	34.7	2011	36
2005	34.7	2012	37.4
2006	37.2	2013	39.4

المصدر: تقرير السنوي لبنك الجزائر، 2003، 2006، 2009، 2014.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة العمالة قد بلغت 30.5% في سنة 2000 على المستوى الوطني، في حين تراجعت وانخفضت في السنة الموالية بنسبة 2001 ثم ارتفعت في كل من سنوات 2002، 2006، 2010، 2012، 2013 بنسب (30.4%، 37.2%، 37.6%، 37.4%، 39.4%) على التوالين والملاحظ أيضا أن تطور معدل العمالة غير مرتفع عند مقارنته بالمؤشرات الأخرى وهذا بسبب إعتماد القطاعات على تكنولوجيا بشكر كبير مما تجعل قدرتها على استيعاب الايدي العاملة محدودة للغاية.

الفرع الثالث: البطالة

عرف الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد على توليد مناصب شغل إضافية، حيث عرفت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (43): تطور معدلات البطالة للفترة 2000- 2013

(الوحدة%)

السنة	معدلات البطالة %	السنة	معدلات البطالة%
2000	29.5	2007	13.80
2001	28.4	2008	11.30
2002	26.00	2009	10.20
2003	23.7	2010	10.0
2004	17.7	2011	10.0
2005	15.30	2012	11.0
2006	12.30	2013	9.8
		2014	10.6

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

نلاحظ من خلال الفترة 2000- 2001 بقيت معدلات البطالة مرتفعة، حيث بلغت 29.5%سنة 2000 ثم سجلت تراجع طفيفا لتبلغ 28.44% سنة 2001، ويرجع ذلك لاستمرار التأثير السلبي للظروف التي سادت خلال فترة التسعينات، بالاضافة إلى الاصلاحات خلال نفس الفترة لم تعطي أولوية لحل مشكلة البطالة وإنما بحثت عن الاستقرار الاقتصادي. أما الفترة 2002- 2009 فقد شهدت تحسن ملحوظا في معدلات البطالة التي انخفضت من 26% سنة 2002 إلى 15.3% سنة 2005، لتنخفض بعد ذلك سنة 2009 إلى 10.2 % ثم ارتفعت بنسبة 10.6 % في سنة 2014 ويرجع ذلك أساسا إلى نتائج البرامج التنموية، والتي استطاعت الجزائر من خلالها تدعيم العديد من الاستثمارات، وبالتالي فتح فتح المجال أمام تشغيل الشباب، اضافة إلى عقود ما قبل التشغيل.

وما يمكن الاشارة إليه، أنه أمام النمو الديمغرافي المتزايد وسلسلة الخوصصة والشراكة تبقى معدلات البطالة مهددة بالارتفاع خاصة وأن الفوائض النفطية لم يحسن استغلالها في إحداث تنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الرابع: الفقر

لقد أخذت مسألة الفقر حجما واسعا في المجتمع الجزائري، بعد أزمة المحروقات لسنة 1986، والسقوط الحاسم لإيرادات التصدير ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية خاصة فيما يخص البطالة والفقر. وقد كان للإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي شرعت فيها الدولة وظروف تحقيقها، لاسيما في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تأثير فوري كانخفاض مستوى التشغيل والقدرة الشرائية الناجم عن تزايد عدد العمال المسرحين، والتخلي عن دعم الأسعار، وكذا الزيادة الكبيرة لعدد الأشخاص المحرومين. وللتخفيف من هذه الظاهرة ، تمت إعادة تشكيل وتطوير السياسات العمومية للضمان الاجتماعي ، وقد دفع تفاقم الفقر السلطات العمومية إلى وضع وسائل من أجل الحد من الآثار الاجتماعية

لعملية إعادة التعديل الهيكلي للاقتصاد الذي انطلق في أواسط التسعينات، وقد تم تحويل هذه الوسائل سنة 2001 إلى تدخل أوسع للدولة للحد من مظاهر الفقر والحرمان. فقد تم إعداد برنامج وطني لمحاربة الفقر و الحرمان، وذلك بعد المؤتمر العالمي حول أهداف الألفية للتنمية الذي انعقد في سبتمبر 2000، ترجمت من خلال برامج التنمية الاقتصادية التي كان من أهدافها تحسين المستوى المعيشي للسكان.

والجدول الآتي يبين تراجع نسبة الفقر في الفترة 1995- 2008.

الجدول رقم (44): تراجع نسب الفقر للفترة 1995- 2008

الوحدة (%)

السنوات	1995	2000	2004	2006	2008
مؤشر حدة الفقر	16.3	9.6	6.8	5.6	5

المصدر: مختار عصماني، " **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**"، رسالة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص. 197.

من الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر حد الفقر العام في تراجع مستمر، حيث بلغ 9.6 % سنة 2000 بعدما كان 16.3 % سنة 1995ليصل إلى 5% سنة 2001، وذلك بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل محاربة هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: ادارة المداخيل النفطية

إن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية، بسبب تقلبات أسعار النفط وتطبيق الجزائر لبرامج استثمارات عمومية ضخمة تحتاج إلى أموال كبيرة، أدى بالجزائر إلى حسن تسيير المداخيل النفطية وذلك من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000.

الفرع الأول: إنشاء صندوق ضبط الموارد

لقد قامت الحكومة الجزائرية باستحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة2000، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق علما أن الصندوق قد خضع لتعديلات مهمة في 2004 و 2006.

وينتمي صندوق ضبط الموارد إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة ورقمه 302-301، وهو مستقل عن الموازنة العامة للدولة. وتعتبر وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي لهذا الصندوق. حيث يتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج أساسا عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وهو تمويل الخزينة

العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 720 مليار دج إن هذ التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية [*] كما أن سبب العجز لم يحدد وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة في جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد[1].

إن مبررات هذا التعديل تكمن في تنفيذ الجزائر لبرامج تنمية اقتصادية، الآمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة منذ 2001 بسبب ارتفاع مبالغ برامج الاستثمار العمومي واعتماد قانون المالية على سعر مرجعي قدره 19 دولار للبرميل ثم 37 دولار للبرميل بعد ذلك من جهة أخرى وهذ ما اجبر الحكومة على استعمال موارد الصندوق لتمويل العجز.

الفرع الثاني: مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات

إن مصادر تمويل الصندوق، عبارة عن الفائض المحقق من الجباية البترولية أي الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، وقد أضاف قانون المالية لسنة2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية[2].

من خلال الجدول التالي، سيتضح مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل هذا الصندوق.

[1] – وفقا للمادة 10، من قانون رقم 2000-02، المؤرخ في 2000/07/27، المتضمن قانون التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 2000/07/28.

[2] – وفقا للمادة66، من قانون رقم 03-22، المؤرخ في 2003/12/28، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83 ، المؤرخة في: 2003/12/29.

(*)إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الموازنة العامة الدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم ا الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

الجدول رقم(45): حصة صندوق ضبط الإيرادات من الجباية البترولية من سنة 2000 إلى 2013

السنوات / المواد	فائض القيمة الجباية البترولية(*)	تسبيقات بنك الجزائر
2000	453.24	-
2001	213.12	-
2002	26.50	-
2003	448.91	-
2004	623.50	-
2005	13698.84	-
2006	1798.00	-
2007	1738.85	-
2008	2288.16	-
2009	400.68	-
2010	1318.31	-
2011	2300.32	-
2012	2534.99	-
2013	2036.00	-

المصدر: مختار عصماني، " **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص. 179.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت قيمة مساهمتها منذ إنشاء الصندوق مبلغ قدره 17460.16 مليار دج، ونلاحظ أن أول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة إنشائه بلغ 453.24 مليار دج ثم عرف انخفاضا كبيرا سنة 2002 بلغ 26.50 مليار دج، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية نظرا لارتباط فائض الجباية بالأسعار والسعر المرجعي لإعداد ميزانية الدولة، ثم ارتفعت مساهمة الجباية البترولية سنتي 2003 و 2004 مبلغي 448.91و 623.50 على التوالي إلى أن وصل تمويل هذا الصندوق بفائض الجباية البترولية قيمته 2288.16 سنة 2008 وهو أكبر مبلغ تساهم به الجباية البترولية منذ إنشاء هذا الصندوق، هذا رغم رفع السعر المرجعي لإعداد الميزانية إلى37 دولار للبرميل. وقد انخفض فائض الجباية البترولية بصورة حادة سنة 2009 إلى 400.68 مليار دج، بسبب انخفاض أسعار النفط إلى وتراجع قيمة الاستهلاك

(*)إن فائض قيمة الجباية البترولية = قيمة الجباية البترولية الفعلية – قيمة الجباية البترولية المقدرة وفقا لقانون المالية.

العالمي وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي وخاصة الدول ذات الاستهلاك الكبير للنفط، بعد ذلك عاود الارتفاع سنتي 2010 و 2011 حيث بلغت مساهمة الفائض مبلغي 1318.31و2300.32 مليار دج على التوالي، وارتفع إلى 2534.99 سنة 2012 و إلى 2036.00 سنة 2013.

الفرع الثالث: دور صندوق ضبط الموارد

لقد لعب صندوق ضبط الإيرادات، دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تحقيق الأهداف المحددة له سلفا، والمتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة والناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي وكذلك ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية، مع الاحتفاظ برصيد أدنى للصندوق لا يقل عن 740 مليار دج بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية كما يلعب الصندوق أيضا دورا في تخفيض معدلات التضخم.

ولقد مر صندوق ضبط الإيرادات بفترتين شهد فيها تطورات مهمة وأدور مختلفة[1]:

الفترة 2000- 2005: في هذه الفترة اقتصر دور صندوق ضبط الإيرادات فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازني، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشاءه تمويل عجز الميزانية العامة فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة تم تحويلها إلى الصندوق، حيث ساهم بتسديد ما قيمته 1200 مليار دج من الديون في الفترة ما بين2000 و 2005.

الفترة 2006- 2013: تميزت هذه الفترة بإدخال تعديلا على دور الصندوق، لتصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وتخفيض المديونية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايدة من سنة لأخرى نتيجة للمبالغ الضخمة المرصودة لتمويل التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة للمديونية العمومية الخارجية التي تم الشرع فيها من سنة 2004، وقد ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية حيث قدرت سنة 2006 بـ 91.53 مليار دج ارتفعت إلى 531.95 مليار دج سنة 2007 وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت 2283.26 مليار دج سنة 2012.

ومما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات، قد ساهم بصورة فعالة في الحد من عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000 – 2013 وبالتالي ساهم في تمويل التنمية الاقتصادية، علما أن مساهمة الصندوق تمت وفقا لطريقتين:

[1]- لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم : (1) عمليات صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 إلى 2013، ص. 164.

أولا: طريقة غير مباشرة: تشمل الفترة 2000- 2005 حيث أدى استخدام الدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي، وهنا يظهر دور الصندوق من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له وبالتالي ساهم صندوق الصندوق بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.

ثانيا: طريقة مباشرة: تشمل الفترة 2006- 2013 على مساهمته المباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة ابتداء من 2006 إلى حد الآن.

المبحث الثالث: التوجهات الاستراتيجية للجزائر في قطاع المحروقات.

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية. فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر فلهذا تحاول الجزائر التوجه نحو استراتيجيات بديلة للتخلص من هذه التبعية و هذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث.

المطلب الاول: المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر واجراءات الحفاظ على الطاقة

إن النفط كان ولا يزال المصدر الأساسي للطاقة الذي تعتمد عليه معظم القطاعات في تقدمها وتطورها، ولكن هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه الجزائر في إنتاج النفط واستهلاكه وكذا قرب استنزاف الاحتياطي العالمي منه كان لابد من استبدال النفط في بعض استخداماته بطاقات أخرى للحفاظ على البيئة وكذا على النفط هذا المورد الناضب.

الفرع الاول: المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

هناك العديد من المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر ومن بين هذه المشاكل نذكر مايلي[1]:

– محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط من خلال الضغط على الحكومات المنتجة يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها

[1]– مصطفى بودرامة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 7- 8 أفريل ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص ص. 14، 15.

حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط، وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.

– إن أزمة النفط تصيب الدول النامية و المتقدمة، و لكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ و التعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية، وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل؛ مما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها و ينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية و التي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان انخفاض اسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

– إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد و تخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير و إيجاد بدائل للطاقة، و عند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

– إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا و انخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

–أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف الى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

الفرع الثاني: تحديات قطاع النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في انتاج النفط النفط العديد من التحديات التي يمكن ذكر أهمها فيمايلي[1]:

– التحدي الاول: إن مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية و تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

– التحدي الثاني: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (نفط– فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يرون بأن ارتفاع درجة حرارة الجو شانه شأن تلوث البيئة، إنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني، و قد تم تجاهل هذه التكلفة حتى

[1]– مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 13، 14.

الآن عند تقرير سعر النفط و غيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج و المستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، ومن اثارها ان فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها و هذا الارتفاع في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، وكذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها، أو اتباع الأسلوبين معا، و تكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة و كذلك الحال بالنسبة للنفط.

- **التحدي الثالث:** لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، و أضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، و كذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية و بكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى و من ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

بالإضافة الى التحديات السالفة الذكر هناك تحديات أخرى تتمثل في[1]:

– التدهور الذي يصيب الصناعة النفطية في الحروب والنزاعات المسلحة، حيث ركز الخبراء في تحليلاتهم بالنسبة للجزائر على الدمار الذي لحقها و التي تعتبر رابع أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وتاسع أكبر منتج في العالم، نتيجة الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز بعين أميناس وراح ضحيته عشرات الموظفين والعمال، إذ تسبب في توقف الشركتين الأجنبيتين العاملتين في الحقل، شركة "بريتيش بتروليوم" البريطانية و"شتات أويل" النروجية أشهرا عدة عن العمل في الجزائر إلى حين التأكد من سلامة المنشآت. وتخوفت الشركات النفطية العالمية الأخرى من العمل في الجزائر، مما انعكس هذا الخوف على رفع سقف شروطها التعاقدية معها.

– هو طريقة التصرف بالريع النفطي وكيفية توزيعه على بنود الموازنة السنوية. حيث أضاف المصدر ذاته أن الإنفاق الضخم في المجالات غير إنتاجية، على حساب التطور والتعليم الحديث والخدمات عموماً، والبنى التحتية، هو قرار سهل لكن مساوئه كثيرة، فالبيروقراطية غير المنتجة، بل والمعرقلة، تؤدي إلى تعطيل شؤون المواطنين، كما أن تخمتها تعرقل الحياة الاقتصادية وتزيد الرشاوى لتمرير المعاملات.

– خطورة تزايد معدلات الاستهلاك بسبب إزدياد عدد السكان وارتفاع مستويات النمو الحضري وحاجته المتزايدة للطاقة.

[1]– الفجر يومية مستقلة، " أربعة تحديات تواجه قطاع الطاقة في الجزائر"، عن الموقع الالكتروني:

http://www. elfedjr_pub@al-fadjr.com/ Elfedjr_pub@yahoo.fr. consulté le 2/5/2014.

ودعا الخبراء الحكومات العربية إلى اتباع طرق لمعالجة هذا التحدي، عبر خطوات مكملة الواحدة الأخرى، أهمها زيادة استعمال الطاقات البديلة في توليد الكهرباء، ورفع أسعار الوقود لتتلاءم مع مستواها العالمي، أو على الأقل ألا تكون دون كلفة إنتاجها كما هو الحاصل حالياً، وتوعية المواطنين بترشيد الاستهلاك، وزيادة استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من المنتجات البترولية، أو حتى النفط الخام (كما في بعض الدول العربية).

المطب الثاني: الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات

تعتبر الطاقات المتجددة أو البديلة مصدرا نظيفا لإنتاج الطاقة لا ينتج عنه ملوثات بيئية، كما أن بعضها يمكن استخدامه بشكل دائم على مدار اليوم مثل طاقة المحيطات والوقود الحيوي، بعضها متقطع مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، و ذلك لارتباطهما بظواهر مناخية تتغير على مدار الوقت، وتعرف الطاقات المتجددة بأنها تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نح تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة والموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض ولا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الانسان لإخراجها[1]. وتتمثل الطاقات المتجددة في[2]:

- الطاقة الشمسية.
- الطاقة المائية.
- الطاقة الهوائية.
- طاقة الكتلة الحيوية.
- طاقة باطن الأرض.

وتكمن أهمية استغلال الطاقات المتجددة فيما يلي:

- نظافة هذه المصادر على عكس الوقود الحفري، الذي تزايدت التأكيدات حول تسببه في الكثير من المشاكل البيئية، فالجدير بالذكر أن جميع مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة معظمها آمنة ونظيفة بيئيا ومنه عدم تخصيص مبالغ إضافية لمعالجته ما يمكن معالجته من المصادر الجانبية للطاقة التقليدية؛
- إن عملية استغلال الطاقات المتجددة والجديدة وإحلالها محل الطاقة التقليدية ستوفر مردودات اقتصادية، فأسواق خلايا الوقود مثلا تضاعفت خلال فترة قصيرة نتيجة التقدم الكبير الذي تحقق في هذا المجال حيث أمكن من رفع كفاءة تلك الخلايا مع خفض تكلفة إنتاجها. كما أن الدول النامية تواصل طريقها قدما للتوسع في استخدام طاقة الهيدروجين فيما شهد سوق السخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية توسعا بنسبة 25 % خلال سنوات القليلة الماضية؛

[1] -محمد فوزي أبو السعود وآخرون، " **مقدمة في الموارد وإقتصادياتها**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص. 195.

[2]- أمينة مخلفي، " **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مجلة الباحث، عدد9 ، جامعة ورقلة، 2001، ص. 225.

- إن المصادر البديلة للطاقة مرشحة لأن تلعب دورا هاما في حياة الإنسان، إن لم نقل أبدية لرتباطها بالشمس والرياح والحرارة وغيرها فاحتياطات الطاقة المتجددة التي يمكن الوصول إليها عالميا من الناحة الفنية كبيرة بما يكفي بتوفير نحو ستة أمثال الطاقة التي يستهلكها العالم حاليا وإلى الأبد.

و بالرغم من أن الجزائر تعد من أغنى دول حوض البحر الأبيض المتوسط بمصادر الطاقة المعدنية بمختلف أنواعها (النفط، الغاز الطبيعي ، الفوسفات، الحديد، الزنك، الرصاص، اليورانيوم، النحاس، الذهب ...الخ)، إلا أ نها عملت على تنمية تطوير الطاقات المتجددة مباشرة عقب الإستقلال فتم إنشاء المعهد الوطني للطاقة الشمسية سنة 1962، تم تأسيس المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982، تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وهذه المحافظة حلت سنة 1988، وتم استبدالها بالمرصد الوطني للطاقات المتجددة وبالتالي يتضح لنا مدى اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقات المتجددة منذ الاستقلال وهذا من خلال" توفير الأسس والمنشآت القاعدية والمزودة بأفضل التجهيزات والوسائل "، وبالرغم من أن الجزائر تعد حاليا مكتفية تقريبا من حيث الاحتياجات الطاقوية وهذا بفضل المحروقات وخاصة الثروة النفطية والغاز الطبيعي، إلا أن مواصلة العمل بالنموذج الوطني لاستهلاك الطاقة الحالي سوف يحدث مشاكل في التوازن بين العرض والطلب لهذا المصدر من الطاقة ،لهذا أصبح إدماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الوطني أكثر من ضروري، ورهانا أساسيا للحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية، التي تساهم مداخيلها في تمويل الاقتصاد الوطني، والتنويع في فروع إنتاج الكهرباء ،والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة[1].

لهذا كثفت الجزائر وخلال السنوات الأخيرة، في سبيل بناء اقتصاد وطني قوي ومتكامل من اهتماماتها بترقية طاقات بديلة للمحروقات، ولهذا فلقد صدر القانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي1998-2002[2]. ويعتبر هذا القانون أول اهتمام تشريعي فعلي جسد وبصورة حقيقية اهتمام الدولة بالطاقات المتجددة، حيث أعطى أهمية لهذا النوع من الطاقات فبين" الموارد الموجودة لهذه الطاقات، فالجزائر تملك حقل شمسي هائل بطاقة تفوق 3000 ساعة إشماس سنويا، إضافة إلى طاقة معتبرة من الرياح، ونسبة حرارية جوفية.

وعلى الصعيد الإقتصادي، فإنه وبالنظر إلى الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الغاز الطبيعي والبترول في التمويلات الخارجية للجزائر أدى بالمخططين إلى الحفاظ وبأقصى درجة على الموارد التقليدية من خلال تطوير واستغلال كل مخزون الطاقات المتجددة، وينبغي أن يسمح برنامج الطاقات المتجددة بإدخال هذه الطاقات في الحصيلة الطاقوية الوطنية بنسبة1% حتى

[1]- وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 161.

[2]- مرجع نفسه، ص. 161.

سنة 2050، لهذا يجب على الجزائر أن توفر الوسائل الضرورية للتحكم الكلي في الطاقات المتجددة، عن طريق انجاز منشآت في الموقع ، بالإدماج الوطني للمواد والمكونات والأنظمة وهذا من خلال بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة(PME. PMI) والتي تعمل في إطار الطاقات المتجددة والكفيلة بخلق مناصب الشغل[1].

ولهذا قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2010- 2030 وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول المتجددة خلال الفترة2011-2030 وسيوجه 12000 ميغاواط منها للاستهلاك المحلي، وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء، وتوجه 10000 ميغاواط الباقية نحوى التصدير[22]، والجدول التالي يوضح مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام2030.

الجدول رقم (46): مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110ميغاواط	650ميغاواط	2600ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية تصديرها يقارب2000 ميغاواط	12000ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000ميغاواط مخصصة للتصدير

المصدر: وحيد خير الدين، " **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص. 161.

إن هذا البرنامج يركز على الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية، وكذلك الطاقة الهوائية تملك الجزائر فيها إمكانيات هائلة حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى 37%بحلول عام 2030، ويقدر أيضا أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 3% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 كذلك.

ولكن رغم هذه البرامج يظل هناك العديد من المعوقات أمام الجزائر لاستغلال الطاقات المتجددة أهمها:

وهذا يرجع أساسا إلى بعض المعوقات والعراقيل التي تحول دون تطور للطاقات المتجددة والتي نذكر منها[3]:

[1] – وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 162.

[2]- البرنامج الجزائري للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية– الجزائر –مارس 2011 ، ص 05 ، على الموقع الالكتروني:

http//portail-cder.dz/spip.php ? article 1574.

[3]– وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 163.

- غياب سياسات وبرامج تحفيزية جاذبة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.
- ضعف الجانب التشريعي الداعم للطاقات المتجددة.
- ضعف مستوى التنسيق على المستوى الوطني بين الجمعيات المعنية بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، إضافة إلى قصور برامج التنسيق والتعاون الإقليمي في هذا المجال بدءا بواضعي السياسات وصولا إلى المستهلك النهائي.
- محدودية قواعد البيانات المقننة والكافية التي ترصد الخبرات والدروس المستفادة من المشروعات التي تم تنفيذها.
-عدم كفاية الدعم المقدم لتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة.
-اعتماد مصادر الطاقات المتجددة على تقنيات معقدة وعالية التكاليف.
-ضعف هياكل البنية التحتية الداعمة لهذا النوع من الاستثمار.
-ندرة الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال وخاصة الكوادر.

المطلب الثالث: تنمية القطاعات الاقتصادية كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات

إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاعات أخرى مثل الزراعة والسياحة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الاجنبي المباشر البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية .

الفرع الأول: القطاع الزراعي والسياحي

يحتل كل من القطاع الزراعي والسياحي أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول، حيث يساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

أولا: إستراتيجية تنمية القطاع الزراعي

إن الجزائر بلد ليس له أي تأثير على نطاق المبادلات التجارية في السلع الزراعية على المستوى الدولي، حيث تصنف ضمن البلدان المستوردة للغذاء و هي بهذه الصفة لها الحق في تصميم و تنفيذ سياسة زراعية من شأنها مواجهة النقص الكبير في العرض الزراعي و القطاع الزراعي الجزائري يملك آفاقا مستقبلية واعدة خاصة و أنه يحتوي على كل مقومات النجاح، و لم يبقى ينقص سوى التوظيف الجيد للمعطيات المتاحة على أرض الواقع، و هذا عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم و الأهداف من خلال[1]:

- تنمية القطاع الزراعي التي تتطلب إدماجه في الحركة العامة للتنمية الشاملة.

[1]– وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص.244، 245.

- إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة و الصناعة، بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة و تضطلع هذه الأخيرة بمهام توفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة و تلبية الحاجات الغذائية للمجتمع.
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي و بشكل صارم و حماية حقوق الفلاحين المستغلين لا المزيفين فالأرض لا بد أن تكون لمن يخدمها لا لمن يؤجرها.
- ضبط و تنظيم العمران و هذا للحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية و معاقبة كل مخالف للقانون لحماية هذه الأراضي من الاستنزاف الاستغلال الجيد و العقلاني للأراضي الزراعية المستغلة لأن استغلالها بطرق عشوائية " الرعي و الاسترزاع السيئ للأراضي و الري الزائد يحدث تلفا لا يستطيع النظام البيئي أن يتحمله و ينتج عن ذلك التصحر و إتلاف الأراضي الصالحة للزراعة".
- الاهتمام بترقية و تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعرف انخفاض نسبة الاستثمارات فيه، خاصة من طرف القطاع الخاص و هذا راجع إلى عدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الزراعية، و لعدم توفر المعلومات و البيانات الإحصائية الدقيقة و المؤكدة في المجالات التي يرغب المستثمرون في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار، و لوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين و خصوصا بالنسبة لعدم استقرار السياسات الزراعية في الجزائر .
- استغلال المياه استغلالا عقلانيا، خاصة و أن الجزائر تتميز بندرة سقوط الأمطار فيها خاصة في الآونة الأخيرة، و المياه تعتبر العامل الرئيسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة" حيث لا يمكننا فصل وفرة المياه عن مسألة الأمن الغذائي لهذا لا بد من إعداد سياسات تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة عن طريق استخدام طرق الري الحديثة مع ضرورة وضع قيود قانونية صارمة للحد من الإسراف في استخدام المياه.

– ضرورة الاستفادة من المخلفات الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية، حيث أن هذه المخلفات تسمح بالحصول على سماد عضوي تام التحليل و مفيد للتربة الزراعية و بدرجة عالية، كما أنه يمكن الاستفادة من مخلفات المحاصيل في إنتاج الأعلاف الغير تقليدية للمواشي، كما أنه يمكن استخدام هذه المخلفات في الحصول على الطاقة الحية و الإيثانول كمصدر من مصادر الطاقة البديلة للثروة النفطية كما أشرنا لذلك سابقا.

– الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي لأن مستقبل الزراعة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا و الأبحاث العلمية، فأي إستراتيجية ستهدف تطوير القطاع الزراعي لا بد لها أن تعطي أولوية كبرى لوضع برامج مكثفة في مجال البحوث التطبيقية، و مجال المعلوماتية و الهندسة الوراثية و بيوتكنولوجيا النباتات، و علوم التربة و غيرها .

- كما يتوجب التنسيق في مجالات البحث العلمي الزراعي بين مختلف المعاهد و الجامعات و المخابر و مراكز البحث و الفاعلين في المجال الفلاحي مثل القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم وإعطائهم على الأقل الخطوط العريضة في الميدان الفلاحي، والقيام بحملات للإرشاد الفلاحي باعتبارها تمثل همزة وصل بين النتائج التي يتم التوصل إليها في معامل البحوث والمزارع التجريبية، وبين السكان الريفيين اللذين ينبغي عليهم أن يطبقوا في النهاية ما تطوره هذه المعامل من مداخلات و أساليب إنتاجية جديدة.

ثانيا: إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

إن الجزائر اليوم تعمل وأكثر من أي وقت مضى من أجل تنمية السياحة الوطنية، والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم، حيث أن القطاع السياحي الوطني يملك في جعبته ما يجعله قادرا على تحقيق حتى أكثر من الأهداف المنتظرة. ولتحقيق وتفعيل وتجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية حيث يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2025) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر، وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الوظيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة[1].

- أهداف المخطط الإستراتيجي 2025

تستهدف السياحة الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة هي:

1- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثماري.

2- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة على القطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الشغل...).

3- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

4- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية، ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من جمل حلقة التنمية السياحية (إقران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة).

[1]- مريم بلخير، **استخدام المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة**، المؤتمر الوطني الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات، عن موقع الإلكتروني: http://www.aido.org/aiinc4/index:php?option 7، ص 2015/02/14 تاريخ الاطلاع:

5- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإنّ استراتيجيات السياحة المستدامة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.

6- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقًا هامةً وليست ثانوية.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية التي يمكنها أن تجعلها بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها متمثلة في الموقع الجيوستراتيجي المتميز، وفرة الموارد الطبيعية، وحجم السوق والاندماج المستمر في الاقتصاد العالمي التي تعتبر كلها كعوامل جدب الاستثمار الاجنبي المباشر فلهذا تعمل الجزائر على وضع إستراتيجيات من أجل تحسين البيئة الاستثمارية وتتمثل فيمايلي[1]:

أولا: عصرنة إطار الاستثمار

ويكمن ذلك عن طريق:

- تفعيل القوانين والأنظمة المشجعة للاستثمارات الأجنبية والعمل على تحديثها بما يناسب مع تطور متطلبات المناخ الاستثماري العالمي وتطور القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي في الدول المنافسة.
- تفعيل دور المؤسسات المعينة بتشجيع الاستثمار كمؤسسة andi وفق أسس علمية و منهجية ثابتة تأخذ بعين الإعتبار المنافع والمخاطر المتضمنة في المشاريع المقدمة لها. مع تدعيم هذه المؤسسات بالكوادر والكفاءات القادرة على تنفيذ مثل هذه الخطط التنموية، والحرص على وجود الإتصال والعلاقة المباشرة بين هذه الجهات والمستمرين دون تدخل أطراف أخرى.
- العمل على القضاء على البيروقراطية والتعقيد لمختلف الإجراءات الحكومية ومكافحة الفساد، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وإصدار التأشيرات والاقامات وتصاريح العمل وتحديد تصاريح العمل للمستثمرين والفنيين العاملين في المشروعات الاستثمارية. وتشكيل محكمة خاصة بالاستثمار لتسريع لتسريع الاجراءات المتعلقة بقضايا المستثمرين.
- المصداقية في التعامل مع المستثمرين الأجانب من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، والتعهد بعدم الحياد عن هذه القوانين أو تعويض استثماراتهم للمصادرة أو التعدي عليها، و ذلك عن

[1]– يحي سعيدي، " **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص. 254، 255.

طريق إصلاح النظام القضائي وتدعيم شبكة الاتفاقيات الثائية المتعلقة بحماية الاستثمارات والازدواج الضريبي مع أهم الدول المستثمرة في الجزائر، والعمل على تقليص المدة بين إصدرا القوانين والمراسيم التنفيذية مع ضمان التطبيق الشامل لهذه القوانين عبر التراب الوطني.

- التنويع في فرص الاستثمارت الأجنبية المستهدفة في الجزائر مثل القطاعات الاستراتيجية خاج قطاع المحروقات كقطاعات الاتصالات، الإلكترونيك، المنتجات الزارعية، المنتجات الصيدلانية، الانترنيت، والتكنولوجيات الرقمية والكيمياء.
- تطوير وتحديث وصيانة البنية التحتية والخدمات الأساسية والضرورية للاستثمار في كافة مناطق وولايات الوطن بمساهمة رأس المال الأجنبي.

ثانيا: تحسين صورة البلد والاتصال في الخارج

وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات فعلية من أجل ضمان تطبيق القوانين والتي تتمثل فيمايلي:

- وضع استراتيجية تطوير الاستثمار عن طريق وكالة Andi، بحيث يجب أن تكون هذه الأخيرة قادرة على الاستجابة للمعايير فيما يتعلق بتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي يمكن يمكن لوكالة Andi القيام بحملات تسويق دولية للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة وذلك عن طريق الهيئات الدبلوماسية الموجودة بالخارج.
- وضع استراتيجية تطوير واتصال خاصة بأهم الإصلاحات المحققة من طرف الجزائر مع مجموعة الأعمال الدولية، وذلك عن طريق التقديم عبر الانترنيت لكل النصوص التشريعية وبعدة لغات، وتوفير هذه النصوص عبر كل السفارات الجزائرية الموجودة بالخارج، وتنظيم ملتقيات من أجل التوعية، هذه السياسة تتطلب التحديث المستمر للمواقع الإلكترونية للدولة، خاصة تلك المتعلقة بالوزارات المختصة، وكالة Andi والجريدة الرسمية.

الفرع الثالث: استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم الآليات التي تؤدي إلى النهوض باقتصاديات الدول ولما توفره من قاعدة أساسية للمؤسسات الكبيرة، ولا يختلف الأمر في الجزائر، ومن أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب العمل على[1]:

- تسهيل الإجراءات البنكية وضمان إمكانية واسعة للحصول على القروض من طرف المتعاملين الخواص المحلين.

[1]– السعيد دراجي، " **التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها الجزائر**"، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 18و 19 أفريل 2012، ص ص. 9، 10.

- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، بخلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح. ويكون ذلك بواسطة تطوير وتنمية اجتماعية- اقتصادية مستديمة على المستوى المحلي والجهوي للوصول إلى إنشاء قيم مضافة ومناصب شغل دائمة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

- عصرنة التجهيزات والمعدات من أجل رفع الأداء الإنتاجي والتقليل من التكاليف إلى أكبر قدر ممكن.

- تطوير نظام التسيير والإدارة عن طريق تكوين وتدريب المسيرين لتنمية قدراتهم الفكرية والمهنية لمواجهة كل التحديات والمخاطر، والتدخل في توجيه السياسة العامة للمؤسسة في مجالات الاستشراف والتخطيط المستقبلي، وتكوين وتأهيل الموارد البشرية بالقيام برسكلة العمال لمسايرة التقنيات الحديثة للإنتاج والتسيير.

- التسويق والبحث عن منافذ للأسواق حيث بقاء المؤسسة مرتبط بمدى انسجامها وأذواق المستهلكين وإرضاء رغباتهم.

- التحالف والشراكة والاندماج: وهذا لاكتساب الخبرات وتبادل التجارب والاستفادة منها.

- وضع أنظمة للجودة والمصادقة: ويقصد بها استعمال التكنولوجيات المختلفة من أجل تحسين جودة المنتوجات ومطابقتها للمواصفات الدولية، والحصول على شهادات إيزو.

- تأهيل المحيط التي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالبحث عن سبل التنسيق والتكامل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها.

خلاصة

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للإقتصاد الجزائري، فمنذ الإستقلال اعتمدت الجزائر على أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية كما أنها أعطت لهذا القطاع أهمية كبيرة، فكانت دائما ترصد له مبالغ ضخمة كانت على حساب القطاعات الإقتصادية الأخرى، وهذا ما جعل الإقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، ولكن واعتبارا من سنة 1986 وعند حدوث الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، اصطدم القائمون على شؤون الدولة الجزائرية بواقع مرير لم يتم تجاوز عقباته إلا من بعد عودة أسعار النفط للإرتفاع ابتداءا من سنة 2000، الارتفاع إلا أن أسعار النفط قد تراجعا وانخفضا في السداسي الأخير من سنة 2014 وبالتالي نستنتج أن الإقتصاد الوطني يبقى مهددا وعلى طول الخط، إذا لم يتم إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، وهذا للتخلص التدريجي من التبعية المطلقة للريع البترولي، وخلصنا إلى أنه يجب على الدولة أن تعطي عناية كبيرة للقطاعات الإقتصادية خارج المحروقات.

وإننا ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا بأن كلا البديلين التي تم تناولهما ألا وهما الطاقات المتجددة و تنمية القطاعات الاقتصادية يمكن أن يكونا كبديل حقيقي لقطاع المحروقات، وخلصنا في ختام الدراسة بأن الجزائر تملك في هذين الخيارين الإستراتجيين كل المؤهلات والمقومات التي تسمح لها بتحقيق التنمية.

خاتمة

منذ بداية التسعينات طبقت الجزائر العديد من الاصلاحات الاقتصادية التي هدفت من خلالها إلى التخفيف من حدة تبعية الاقتصاد الوطني للعوائد البترولية العالمية وما يحكمها من عوامل ديناميكية صعبة التحليل، وبالرغم من ذلك لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ على أكثر من 98% من حصيلة الصادرات و 60% من الجباية العامة، ويساهم ب 35% من الناتج الاجمالي للبلد.

إن النفط ثروة ناضبة ولهذا لابد من استثمار عوائده بكفاءة عالية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يجعل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول المنتجة له عرضة لتقلبات أسعاره، ومن جهة أخرى فالريوع النفطية تعتبر من أهم الايرادات المالية الناتجة عن تصدير المواد الأولية التي تنتجها الدول.فهو بذلك دخل غير مبرر ولا يرتبط بعمل انتاجي أواستثماري حقيقي حيث يعتبر بذلك ثروة حصلت عليها هذه الدول في ظل بقاء اقتصادياتها بعيدة عن تحقيق تقدم.

❖ اختبار الفرضيات:

– بالنسبة للفرضية الأولى حول كون "**التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم**"، فقد أثبتنا أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، إذن فقد ثبت نفي صحة الفرضية الأولى.

– بالنسبة للفرضية الثانية تتمحور حول "**مساهمة النفط في تطوير الاقتصاد العالمي**"، حيث أن النفط يعتبر الركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد العالمي، وكل القطاعات الاقتصادية تعتمد على الطاقة والتي تعتبر مصدرها الرئيسي الثروة النفطية، والتي تساهم ب 41.3% من امدادات الطاقة العالمية، فان الثروة الصناعية التي يتغنى بها الاوربيون ويقولون بأنها السبب الرئيسي فيما وصلت اليه البشرية اليوم، ما كانت لتحقق ذلك التطور لولا ظهور واكتشاف الثروة النفطية وتطور الاستغلال الصناعي لها وهذا ما يؤكد بأن النفط سيبقى من أهم الثروات الطاقوية وعلى الإطلاق، والخيار الطاقوي المفضل على المستوى العالمي، واذا أضفنا لها الغاز الطبيعي فتصبح المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) تسيطر على حوالي 60% من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، إذن فقد ثبت صحة الفرضية الثانية.

– بالنسبة للفرضية الثالثة حول أن "**النفط يشكل مصدرا أساسيا في الدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها للاقتصاد الوطني في حالة الارتفاع الكبير في أسعاره**"، حيث نجد أن الجزائر لا تزال تعتمد على المحروقات كقطاع وحيد في توفير الأموال خاصة وأنها تعيش في بحبوحة مالية بعد الارتفاع الغير مسبوق في أسعار

النفط، والذي كان سببه بروز قوى اقتصادية جديدة على الخريطة العالمية، وقد ساهمت هذه الوفرة في الاموال في تطور مؤشرات النمو الاقتصادي وارتفاع احتياطات الصرف والتسديد المسبق للديون، وتنفيذ مشاريع تنموية ضخمة وغيرها، إذن فقد ثبت صحة الفرضية الثالثة.

– بالنسبة للفرضية الرابعة تتمحور حول أن "**الاستثمار في الطاقات المتجددة بديل استراتيجي للثروة النفطية**"، حيث أنه من الممكن أن تغطي الطاقات المتجددة جزءا من الانتاج العالمي المتزايد للطاقة ولكن تبقى تكاليف انتاج هذا النوع من الطاقات أكبر بكثير من تكاليف انتاج الطاقة من الثروة النفطية وبالتالي نستنتج بأن الطاقات المتجددة والتي يتغنى بها العالم الغربي، تبقى بعيدة كل البعد بأن تكون مصدر بديل كلي للثروة النفطية على الأقل في العقود القليلة القادمة، إذن فقد ثبت صحة الفرضية الرابعة.

❖ نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المتوصل اليها مايلي:

– التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها.

– يعتبر النفط بمختلف أنواعه السائل والغازي والصلب أهم مصدر للطاقة حاليا بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى والمتمثلة أساسا في الوفرة النسبية وسهولة الاستغلال وملائمته للتكنولوجيا المستخدمة حاليا، كما يعتبر مصدر غير متجدد مما يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي.

– يظهر التوزيع الجغرافي للنفط أن احتياطات وإنتاج النفط تتركز أساسا في الدول النامية " منطقة الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية، إفريقيا"، بينما يرتكز استهلاك النفط في الدول المتقدمة " أمريكا الشمالية، أوربا الغربية، اليابان"ودولتي الصين والهند بالإضافة إلى دول جنوب شرق أسيا.

– يعتبر قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية بالإضافة إلى الإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري وتعرضه لأزمات وصدمات خارجية دورية.

–إن برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة لها، وإن كانت قد استطاعت إدخال بعض الديناميكية في نشاط بعض القطاعات الاقتصادية بعد مرحلة الركود، إلا أن مكانة هذه القطاعات في المنظومة الاقتصادية ودرجة مساهمتها في متغير النمو غير مقنعة ودون المستوى المطلوب.

–أن تنفيذ البرامج التنموية أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الانخفاض النسبي لمعدل الفقر والبطالة، إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي وغير مستدام، بالنظر إلى أنه

سجل بفضل قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وهي قطاعات تتميز بارتباط مستوى أداءها بعوامل خارجية وظرفية، الأمر الذي يؤثر على أداءها على المدى المتوسط.

– إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد برامج التنمية في الجزائر، تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق.

– أن التقليل من عدد أهداف برامج التنمية إلى أقل قدر ممكن، سيساهم في رفع في كفاءة وفعالية هذه البرامج باعتبار ذلك سيؤدي إلى تركيز مختلف مشاريع وعمليات البرامج في قطاعات محددة.

– إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يدل على رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة وغير مستدامة.

❖ الاقتراحات:

بناءا على النتائج السابقة الذكر يمكن وضع الاقتراحات التالية:

– يجب أن توجه العائدات النفطية لبناء قاعدة اقتصادية تحفز القطاعات المنتجة مثل الفلاحة والصناعة تسمح بتحقيق تنمية شاملة.

– التخفيف من الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي، وتشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة وامتصاص البطالة.

– استغلال الموارد المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة وعدم الاكتفاء بتحقيق نمو اقتصادي فقط.

– تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية والقوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي.

– القضاء على البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

– البحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال تكثيف الجهود و توحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة و المصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك.

– تطوير صناعة البيتروكيماويات وهذا قصد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام، والذي نعتبر تصديره خاما هدرا للموارد، كما أن صناعة البيتروكيماويات تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال تدعيمها بالمواد

الأولية الوسيطية اللازمة، إضافة إلى المواد الأخرى، التي تعتمد على مخرجات الصناعة البتروكيماوية كالأسمدة والمبيدات والتي تساهم في زيادة مردودية القطاع الزراعي.

– تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق عرضة لأشعة الشمس، لهذا فالصحراء الجزائرية ليست مصدرا فقط للثروة النفطية بل هي أيضا مصدر كبير للطاقة الشمسية.

– تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وتدعيمها ماليا، لنواكب التطورات العالمية في هذا المجال.

– التنسيق مع مؤسسات البحث العلمي ليكون تكوين الإطارات حسب الطلب أي حسب حاجة السوق، إضافة إلى إستغلال البحوث والدراسات التي تنجز على مستوى الجامعات ولا تبقى مجرد حبر على ورق.

– استحداث منصب كبير العلماء في كل الوزارات المسؤولة عن مختلف القطاعات الاقتصادية يتولى عملية التنسيق المباشر مع الباحثين في مختلف الجامعات الجزائرية، للتعاون على إزالة كل العقبات وتحقيق الرقي و الازدهار لهذا الوطن.

–ضرورة إخضاع صندوق ضبط الموارد لتعديلات وإصلاحات جذرية، تشمل الإطار القانوني والهيكل التنظيمي وتوسيع مجال عمل الصندوق ليشمل الاستثمار الخارجي، مع تزويد الصندوق بإستراتيجية مرنة وفعالة.

– الإهتمام بالقطاع الزراعي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع.

❖ آفاق الدراسة

ويمكن بنهاية هذه الدراسة أن نلفت النظر لبعض المجالات الجديرة بالدراسة وهي:

– دراسة معمقة لمصادر الطاقة البديلة في الجزائر ودرجة إمكانية إحلالها للنفط.

– مدى تأثير الجباية النفطية على توازن الميزانية الجزائرية.

– أفاق الجزائر ومستقبل التنمية المستدامة ما بعد النفط.

المصادر

أولا: باللغة العربية

أ-الكتب:

1- أبو السعود محمد و فوزي وآخرون، " **مقدمة في الموارد وإقتصادياتها**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001.

2- أبو العلا يسرى محمد، " **نظرية النفط بين النظرية والتطبيق في ضوء الواقع ومستقبل المؤمول**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

3- البرجانس حافظ،" **الصراع الدولي على البترول العربي**"، بيسان للنشر والطباعة، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

4- الجمل هشام مصطفى، " **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

5-الخولى سيد فتحى أحمد، " **الموارد النفطية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، جده، الطبعة الخامسة، 1997.

6- الدوري محمد أحمد، "**التخلف الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

7- الدوري محمد أحمد، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

8- العمارة محمد، "**التنمية الاقتصادية والتخطيط**، مطبعة الحياة، دمشق، 1996.

9- العيسى نزار سعد الدين و القطف ابراهيم سليمات، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2006.

10- القريشي محمد صالح تركي، "**علم الاقتصاد التنمية**"، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

11- القريشي مدحت، "**التنمية الاقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

12- الموسوي ضياء مجيد، " **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.

13- النجار فريد، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

14- أمين عبد الوهاب، "**التنمية الاقتصادية– المشكلات و السياسة المقترحة**"، دار حافظ، المملكة العربية السعودية، 2000.

15- بلعزوز بن علي، " **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

16- بن قاتة اسماعيل محمد، "**اقتصاد التنمية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

17- تادرس قريصة صبحي، "**مذكرات في التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

18- تودارو ميشيل، "**التنميةالاقتصادية**"، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

19- تومي عبد الرحمان، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

20- حبيب كميل والنبي حازم، "**من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

21- حسني محمود حسن و محمود محمود حامد، " **التنمية الاقتصادية** "، دار المريخ، السعودية، 2009.

22- خلف حسن فليح، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

23- خليفة محمد ناجي حسن، "**النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم**"، دار القاهرة للنشر، مصر ، 2001.

24- خوجة هشام طراد، "**التنمية الاقتصادية**"، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

25- رسن سالم عبد الحسن، "**اقتصاديات النفط**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1999.

26- سليمان أشرف و صوفي حميد، "**التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية**"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

27- سيد أحمد عبد القادر، "**الاوبيك ماضيها، حاضرها ومستقبلها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

28- عبد الحميد عبد المطلب و شبانة محمد، " **أساسيات في الموارد الاقتصادية**"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1998.

29- عبد الرحمن أسامة، "**التنمية والتخلف وإدارة التنمية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.

30- عبد الرحمن إسماعيل و حربي محمد عريقات، "**مفاهيم ونظم اقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

31- عبد الله حسين، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

32- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون،" **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية**"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

33- عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

34- عجيمية محمد عبد العزيز وآخرون، "**مقدمة في التنمية والتخطيط**"، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.

35- فتح الله سعد حسين، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

36- كري كامل، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1996.

37- كنعان طاهر حميدي، " **هموم إقتصادية عربية: النفط، التكامل، التنمية**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

38- لطفي على وآخرون، "**التنمية الاقتصادية**"، دار عين الشمس، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

39- لطفي علي، "**محاضرات في التنمية الاقتصادية**"، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، مصر، 2003.

40- مبروك نزيهة، "**الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

41- محمد عبد القادر وعطية عبد القادر،"**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

42- محي الدين عمرو، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1997.

43- مندور عصام عمر، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.

44- نعمة الله محمد يونس أحمد ، "**مقدمة في علم الاقتصاد**"، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

45-

ب- الرسائل والأطروحات:

1- بوفليح نبيل، " **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011.

2- حمادي نعيمة، " **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية**"، رسالة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

3- خير الدين وحيد، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، رسالة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

4-كبداني سيدي احمد، "**النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**"، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

5- رضوان جمعة، "**تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

6- رويجع السعيد، " **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري**"، رسالة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

7- زغبي نبيل، "**أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

8- زوين إيمان، "**دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

9–سعيدي يحي، " **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

10–شباني أحمد، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

11–شلابي عمار، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011.

12- عصماني مختار، " **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

13- عيساني عامر، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

14- مخلفي أمينة، "**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية** "، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.

15- مدشن وهيبة، " **أثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي**"، رسالة ماجيستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

16- مقيلد عيسى، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008. علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.

17- موري سمية، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

18- نزاري رفيق، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

19- نوري نبيلة، "**استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

20-ناصور عبد القادر، " **إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013.

ج- قوانين وتشريعات

1- وفقا للمادة 10، من قانون رقم 2000-02، المؤرخ في 2000/07/27، المتضمن قانون التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 2000/07/28.

2- وفقا للمادة66، من قانون رقم03-22، المؤرخ في 2003/12/28، المتضمن قانون المالية لسنة2004 ، الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في: 2003/12/29.

د- التقارير و الملتقيات:

1- ابو علي محمد سلطان ، "**الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة**"، اليونسكو والاكاديمية العربية للعلوم، المجلد الرابع، ط1، 2007.

2- براق محمد،" **بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني**"، الملتقى الوطني الأول "حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، يومي22و23 أفريل2003.

3- بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق 2، أكتوبر 2010.

3- بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق4،أكتوبر 2010.

4- برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014،**بيان اجتماع مجلس الوزراء**، الجزائر2010.

5- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2003.

6- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2005.

7- التقرير السنوي لبك الجزائر، 2007.

8- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2009.

9- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.

11- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2011.

12- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013.

13- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2014.

14- التقرير السنوي الثامن والثلاثون (38) لسنة 2011 للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ماي 2012.

15- تقرير خطة عمل وبرنامج قطاع الاشغال العمومية، **حصيلة برنامج 2005– 2009 وخطة عمل برنامج 2010– 2014**، وزارة الأشغال العمومية، 2009.

16- وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم، 2007.

17- المديرية العامة للخزينة.

هـ– المجلات:

1- الشطي محمد،" الطلب العالمي على النفط ارتفع في 2014 ليصل 92 مليون برميل يوميا"، جريدة الرياض (يومية)، العدد 16706، 2014.

2- سليم رضوان، "**دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، العدد08، 2008.

3- مخلفي أمينة،" **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مجلة الباحث، عدد9، جامعة ورقلة، 2001.

4- معطى الله خيرالدين، "**محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلة دورية علمية محكمة، العدد 6، تصدر عن جامعة قالمة، 2011.

5- رايس فضيل، " **تحويلات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000– 2009)**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

و– المؤتمرات:

1– بودرامة مصطفى، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 7- 8 أفريل 2008 .

2– دراجي السعيد، " **التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها الجزائر**"، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 18و 19 أفريل 2012.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

a–books :

1- Antoin Ayoub, « **le pétrole**: **économie et politique** » Economica, Paris, e 1996.

2- BABUSIAUX Denis, « **Recherche et production du pétrole et du gaz** », publication de l'institut français du pétrole,2002.

3- havard devold, **Oil and gaz production hand book**, **anintroduction to oil and gaz production**, ABBATPA OILand GAZ, 2006.

b-Reports :

1-International Energy Agency.key world Energy Statistics 2011.
2- OPEC, annual statistical bulletin 2006.
3- OPEC, annual statistical bulletin2010.
4- OPEC, annual statistical bulletin 2014.
5- le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012, 2013.
6-Bank of Algeria, bulletin statistique trimestriel, septembre 2013.

ز– مواقع الأنترنيت:

1-http://www .alriyadh.com
2- http://www.wadilarab.com
3- http://www.ecomedfot.blog www, premierminstre,gov,dz.
4- http://www.mf.gov.dz s pot.com
5- http://www.bank-of- algeria.dz.
6-http://www.ons.dz.
7- http:// www.douane.gov.dz.
8- http://www.andi.dz.
.9- http://www.ecomedfot.blogs pot.com.
10- http://www.andi.dz.
11- http://WWW.portail-cder.dz.
12-http:// www.aido.org .
13-http://www.worldbank.org.
14- http://www.IMF.org International Financial Statistics.

15- http://www.OAPECORG.org International Monetary Fund.
16-http://www.mf.gov.dz.
17- http://www. elfedjr_pub@al fadjr.com

الملاحق

ملحق رقم 1: عمليات صندوق ضبط الايرادات من سنة 2000 إلى 2013

السنوات	المواد: رصيد 12/31	فائض قيمة الجباية البترولية	تسبيقات بنك الجزائر	مجموع الموارد	الاستخدامات: سداد الدين العمومي	تمويل عجز الخزينة	سدادات بنك الجزائر	مجموع الاستخدامات	الرصيد النهائي
2000	-	453.24	-	453.24	221.10		-	221.10	232.14
2001	232.14	123.86	-	356.00	184.47170.06		-	184.47	17.53
2002	171.53	26.50	-	198.03	156.00		-	170.06	27.97
2003	27.53	448.91	-	476.89	222.70		-	156.00	320.89
2004	320.89	623.50	-	944.39	247.84		-	22.70	721.69
2005	712.69	1368.84	-	2090.53	618.11	91.53	-	247.84	1842.69
2006	1842.69	1798.00	-	3640.69	314.46	531.95	607.96	709.64	2931.04
2007	2931.05	1738.84	-	4669.89	465.44	758.18	-	1454.36	3215.53
2008	3215.53	2288.16	-	5503.69	0	364.28	-	1223.62	4280.07
2009	4280.07	400.68	-	4680.75	0	791.94	-	364.28	4316.47
2010	4316.47	1318.31	-	5634.78	0	1761.46	-	791.94	4842.84
2011	4842.84	2300.32	-	7143.16	0	2283.26	-	1761.46	5381.70
2012	5381.70	2534.99	-	7916.69	0	-	-	2283.26	5633.43
2013	5633.43	2036.00	-	7669.43	0			-	-

ملخص الدراسة:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة التي عرفتها البشرية، حيث يحتل المقام الأول من حيث الأهمية بل وتعمقت مكانته كمادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، وأصبحت الدول لاسيما النامية منها تعتمد على المداخيل المحققة من تصديره لتمويل مخططاتها التنموية.

لرفع مستويات آداء اقتصادها من جهة، وتحسين معيشة أفرادها من جهة أخرى، ولقد بذلت الجزائر كغيرها من الدول فاعتمدت بذلك على تطبيق برامج تنموية خلال الفترة 2000-2014 مستغلة الفوائض المالية التي وفرتها العوائد النفطية خاصة في اطار الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط في هذه الفترة .

إن الاعتماد الكبير على المداخيل النفطية جعل الجزائر تعاني من تبعية كبيرة للمداخيل المحققة من هذا المصدر مما شكل عائقا للاقتصاد الجزائري أمام تنويع مصادر تمويل المشاريع التنموية لاسيما إثر التراجع الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة إضافة إلى تناقص احتياطي النفط بها. فالجزائر مطالبة بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد والبحث عن بدائل استراتيجية المتمثلة أساسا في الطاقات المتجددة.

الكلمات المفتاحية: النفط، البرامج التنموية، مصادر الطاقة، بدائل استراتيجية.

Summary of the study:

Oil is one of the most important sources of energy known to mankind, where it occupies the first place in terms of importance and even deepened its position as a vital strategy for all countries of the world in various levels of development, and has become especially developing countries which rely on income earned from exports to finance development plans.

And it has made Algeria, like other countries to raise the performance levels of its economy on the one hand, and to improve their citizens' way of living from another. Therefore, these countries depended on applying some development programs during 2000-2014, using the financial surplus of the oil's income along this period, which witnessed a great increase in its price.

Actually, the extensive reliance on the oil's income made Algeria suffering from depending on this source as the only source for income, this created an obstacle for the Algerian economy from the variation of sources of development projects funding, mainly because of the big comeback of the oil prices in the last period of time, in addition to the decrease of the oil's reserve. Consequently, Algeria is requested to rationally and reasonably use this source, and to look for strategic alternatives, specially the renewable energies.

Key words: oil, development programs, energy sources, strategic alternatives.